جامعة اليرمـــــوك
كلّيـــة الآداب والعلـــوم الانسـانية والاجتماعيـــة

القاعدة النحوية بين النظر والتطبيـــق
في ضـــوء
علـــم اللغـــة المعـاصـــر

رسالـــة ماجستـــير

اعـــداد
مطـــاوع محمّـــد العـــامـــودى

اشـــراف
الـدكتـــور : خليـــل عمايـــرة

— ١٩٨٥م —

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق
في ضوء
علم اللغة المعاصر

اعداد

مطاوع محمد المامودي

ليسانس في اللغة العربية وآدابها من جامعة
الاسكندرية
١٩٦٨م

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في
جامعة اليرموك ، تخصص : لغة عربية (لغة ونحو)

لجنة المناقشة :

الدكتور : خليل عمايرة	(المشرف)	رئيسا
الاستاذ الدكتور : ابراهيم السامرائي		عضوا
الدكتور : حسنا حداد		عضوا

١٩٨٥م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّه الأمي الأمين .

أما بعد :

الواقع الذى ينبغي الإعتراف به هو أن النحو العربي معب ، وقد بلغت الشكوى من صعوبته كلّ مبلغ ، وارتفعت الأصوات مطالبة باعادة النظر فيه ، بقصد تيسيره وتبسيطه للمتعلمين ولطلاب العربية ، وكثر دعاة التجديد والتغيير ، وحجّتهم في ذلك أن اللغة - أية لغة - نشاط إنساني ، ومظهر من مظاهر السلوك اليومي فهي ظاهرة اجتماعية متطورة في ألفاظها وتراكيبها ، ولا بدّ أن يواكب هذا التطور تطوّر آخر في قواعد تلك اللغة وقوانينها .

ولقد رأيت في هذا البحث أن القول بصعوبة القاعدة النحوية ، والمطالبة بتيسيرها وتبسيطها ، لا يكفي ما لم نعمد الى الظاهرة اللغوية التي أقيمت عليها تلك القاعدة ونتناولها بالتحليل والوصف ، حتى نتبيّن مواطن الصعوبة ، وأسباب القسريّة فيها ، ومن حقّ النحو والنحاة علينا أن نرجع الى المصادر الأساسية ، ونستخرج منها القواعد ، فنبرزها ونجلوها ، ثم نطالب بالتجديد والتغيير الذى يتفق مع الواقع اللغوي المدروس في ضوء معطيات علم اللغة المعاصر .

وهذا ما حاولت تطبيقه في هذا البحث بعد أن عاشت الفكرة في نفسي منذ كنت طالبا بقسم اللغة العربية في جامعة الاسكندرية ، وما لبثت أن تبلورت ونضجت بعد أن التحقت بقسم الدراسات العليا في جامعة اليرموك ، وتقدّمت بمجموعة من الأبحاث اللغوية تدور في معظمها حول هذه الفكرة ، فكانت حافزا قويّا يدفعني الى اختيار هذا الموضوع والكتابة فيه .

وتقع هذه الدراسة في بابين وتمهيد ، تناولت في التمهيد نشأة النحو العربي ، بيّنت فيه أنه نشأ لتحقيق غرضين رئيسين : أولهما : الحفاظ على اللغة العربية من عاديات الزمان باعتبارها لغة الدين ولغة الدولة التي يعيش الجميع في كنفها . وثانيهما : تعليم أبناء المسلمين من العرب وغير العرب اللغة وطرق التعبير بها في مستوياتها المختلفة ، قولا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكتابة وقراءة .

ويشتمل الباب الأول على خمسة فصول نظرية ، تناولت في الفصل الأول الأسس التي أقيم عليها التصنيف النحوى ، وهي القياس والتعليل والعامل، وما كان لذلك من أثر في قسريّة القاعدة النحوية .

وتحدثت في الفصل الثاني عن الفروق الواضحة بين المنهج الوصفي والمنهج المعيارى في دراسة اللغة ، فالاول يعتمد على الملاحظة والوصف والاستقراء ، واستنباط القاعدة النحوية باعتبارها نواحي اشتراك بين الظواهر اللغوية المتماثلة في فترة زمنية معينة ، ويمكن اعادة النظر في تلك القاعدة في فترة زمنية لاحقة ، وذلك تمشيا مع التطور اللغوى ، أما الثاني فيعتمد على اللغة المكتوبة والاقيسة والتعليلات والمقولات المنطقية ، فيغلّب القاعدة على النصّ ويجعلها قانونا ينبغي احترامه .

وتناول الفصل الثالث أسباب قسريّة القاعدة النحوية ، وقد حصرتها في ستة أسباب وهي :

١. الخلط بين لغات القبائل في مرحلة الجمع .
٢. الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة .
٣. الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معين .
٤. الاهتمام بالشكل على حساب المضمون .
٥. الاقتصار في عملية تقعيد القواعد على اللغة المكتوبة .
٦. قدسيّة الكتاب النحوى .

وتحدثت في الفصل الرابع عن القاعدة النحوية ، بيّنت فيه مفهومها والأسس التي قامت عليها ، وهي لغة التنزيل ، والاشعار ، والمنثور من كلام العرب ، وكيفية بنائها ، ومدى اتفاق ذلك مع الواقع اللغوى في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

وتناولت في الفصل الخامس - وهو الفصل الاخير من هذا الباب - الجملة النحوية معناها وأقسامها ، أوضحت فيه أنه لا يمكن الحكم عليها بالنظر الى صدرها أو ما كان الأصل في صدرها ، وليست طريقة الاسناد وحدها بكافية للتعرف عليها ، وانما لا بد من النظر في مكوناتها الأساسية ، ومحتواها الداخلي بما فيه من قرائن ، وسوابق ولواحق ، بالاضافة الى النظر في الشكل النهائي لها بما فيه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من تنغيم ونبر ، فكل ذلك يساعدنا في فهم معناها وتحديد مفهومهـــا .

أمّا الباب الثاني من هذا البحث فقد كان بابا تطبيقيا ، ويقع في اربعة فصول ، تناولت في الاول والثاني والثالث مجموعة مختارة من القواعد التي تمثل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات ، وأفردت الفصل الرابع للحديث عن بعض القواعد التي قيل عنها أنها تنتمي الى المرفوعات أو المنصوبـــات ، أطلقت عليه (أساليب تعبيريـة) .

والمنهج الذى اتبعته في هذا البحث يقوم على ذكر القاعدة النحوية بنـص محدد دقيق ، وأمثلة توضيحية لها ، وما يخالفها من شواهد ، واراء معظـم العلماء القدماء في ذلك ، ثم أعمد الى دراسة تلك القاعدة في ضوء معطيـات الدراسات اللغوية المعاصرة ، تلك الدراسات التي تنامت وتعاظمت في هذا القرن، فقدمت نظريات وحقائق في دراسة اللغة ابتداء بأصواتها ، وانتهاء بتراكيبهـا ونصوصها ، فرأيت أن أفيد من هذه الدراسات لأخلص من تحليل القاعدة برأي واضح مقبـول .

ولقد اقتصرت في بحثي هذا على بعض القواعد خاصة تلك التي قيل فيهـا بالحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، لأن التعرض لقواعد النحو كلهـا أمر يضيق عنه المجـال .

وحرصت أيضا على توثيق المعلومات والآراء ، فعرضت في الهامش معظم المراجع والمصادر التي عرضت للقاعدة رغم كثرتها ، حرصا على الاحاطة بها لفائـدة الـدارس والمراجـع .

اننا نهدف من هذا البحث أن نقدم بعض القواعد النحويـة على صورة صادقة ، واذا كانت هناك بعض الملاحظات على مناهج الدراسة عند نحاتنا القدماء، فليـس القصد من ذلك تجريحهم ، أو النيل منهم ، فقد عاشوا في عصر يختلف عن عصرنا ، وبذلوا جهودا رائعة صادقة ، وتركوا لنا تراثا عظيما يشهد له التاريخ، وسلكوا طريقا شاقا في سبيل الظفر بتلك القواعد والاستدلال لهـا والدفاع عنها .

وبعد فان دراستي هذه ، محاولة لبيان جوانب القسريّة في بعض القواعـد النحويـة ، وادعو الله تعالى أن تكون هذه المحاولة على الطريق الصحيـح ، فان كنت قد أخطأت فالله لا يضيع أجر العاملـين ، وندعوه تعالى أن يهدينا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الى سواء السبيل ، وان كنت وفّقت فله تعالى الحمد والشكر على كل حال .

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير الى استاذي الكريم خليل عمايره ، فلم يكن لهذا البحث أن يتم بهذه الصورة لولا أن رعاه ورعى ماحبه ، فهو ما برح يمدد ثغراته ، ويطلح من هفواته ، وقد كانت مكتبته رافدا من أهم روافده .

وأتوجه بالشكر والتقدير الى الاستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة ، وأرجو أن أفيد من ملاحظاتهما وعلمهما ، وأنا أعد صادقا أن أقوم بتنفيذ ما يوجهانني إليه ، ليتم وضع الفائدة موضع التنفيذ لي ولمن يطلع على هذه الرسالة ، كما وأشكر كل من كان له يد في اخراج هذا البحث .

مطاوع العامودي

أيلول ١٩٨٥ م

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تمهيـــد :

مع النحـو العربـي في نشأتـه الأولى :

قبل الخوض في هذا الموضوع ، تجدر الاشارة الى أنه ليس من أهداف هـــذا البحث أن يتتبع المسألة تاريخيا ، فيقوم بسرد القصص والروايات التي تحدثـــت عن ظروف النشأة الاولى للنحو العربي ، وملابساتها ، وليس من شأنه أيضـــا أن يكشف عن الواضع الأول لعلم النحـــو ، فكتب التراجم والطبقات تزخر بالروايـات والأخبار .(١)

ولسنا في هذا البحث - من جانب آخر - معنيين بمناقشة آراء الدارســين المحدثين في أسباب النشأة الأولى للنحو سواء أكانت دينية أم لغوية أم قوميّـة أم سياسية ، ولا أصل النحو سواء أكان توقيفيا أم عربيا أم اقتباسيا ،(٢) لسنا بصدد ذلك كله الاّ بالقدر الذى يتفق مع أهداف هذا البحث وأغراضـه .

ولقد وجدنا أن من المفيـد أن نسجّل بعض الملاحظات التي تدور حـــول هـــذه القضيـــة ، وأن نسلك في ذلك طريق الايجاز علّنا نتوصل الى نتيجة مقبولة تساعدنا في بيان أغراض هذا البحـــث .

أولا : تكاد تجمع معظم الروايات على أولية أبي الاسود الدؤلي (ت ٦٩) فـــي وضع النحو ،ومما يؤيد ذلك قيامه بعملية كبيرة في هذا المجال ، حينمـا عالج قضية النطق الصحيح لآيات الذكر الحكيم معالجة علمية بوضع نقـــاط على أواخر الكلمات تميّز بين المرفوع والمنصوب والمجرور ، فقال لكاتبه : " اذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فـــان ضممت فمي فانقط نقطة بين يدى الحرف ، فان كسرت فاجعل النقطة تحـــت الحرف " .(٣)

---

(١) انظر على سبيل المثال : مراتب النحويين ، ص ٢٣- ٢٧ ، وأخبار النحويـــين البصريين ص ١٠ وما بعدها ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣- ١٥ ، ونزهـــة الالباء ص ٤ وما بعدها .

(٢) انظر في ذلك ، مازن المبارك ، النحو العربي ص ٧- ١٩ ، وتمام حسان ، الاصول ص ٢١-٢٧ ، والرواية والاستشهاد بالحديث ص ١- ١٠ ، وأحمد بن فارس الصاحبي في فقه اللغة ص ١٠ ومجلة فصول ، العدد الاول سنة ١٩٨٠م ص ٨٧ ، مقال لتمام حسان بعنوان : " التراث اللغوى عند العرب " .

(٣) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ١٢ ، ومراتب النحويين ص ٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكأن أبو الاسود بذلك قد وضع اللبنة الأولى في أساس النحو . (١)

ثانيا : فشوّ اللحن في اللغة - من وجهة نظر العلماء والمسؤولين في ذلك العصر - أصبح يمثل مشكلة لغوية خطيرة ، لاسيما وأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ، فكان خوفهم على القرآن أكبر من خوفهم على اللغة العربية ذاتها .

فما معنى " اللحن " الذي يُخشى منه ؟

يعرّف محمد عيد اللحن بقوله " هو في خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنيته او تركيبه أو اعرابه بفعل الاستعمال الذي يشيع اولا بين العامة من الناس ويتسرب بعد ذلك الى لغة الخاصّة . (٢)

وان نظرة سريعة للروايات التي تناثرت في بطون الكتب لتدل على تفاقم خطر هذه الظاهرة ، وان القوم عامتهم وخاصتهم ، علماءهم لم يسلموا من اللحن .(٣)

وتجدر الاشارة الى أن مظاهر اللحن في الكلام لم تقتصر على حركات الاعراب فحسب بل شملت الصيغ ، وتأليف الكلام ومعاني الالفاظ .

ومن الدارسين المحدثين من يشك أصلا في قضية اللحن ويفترض أن روايات اللحن ومادته التي جمعها العلماء تحتمل الصحة والوضع من العلماء أنفسهم .(٤) ومنهم من ينظر الى هذه الظاهرة من زاوية أخرى ، ليس على

---

١) وهناك أقوال أخرى تفيد أن الواضع الاول للنحو هو علي بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - وقيل ان أول من وضع النحو هو عبدالرحمن بن هرمز ، وزعم آخرون أن نصر ابن عاصم هو أول من وضع النحو . لمزيد من التفصيل انظر : انباه الرواه ١/١٥ ، وأخبار النحويين البصريين ١٥ - ١٧ ، ونزهة الالباء ٤ - ١٠ . وهناك أقوال تفيد أن الواضع الأول للنحو هو عيسى بن عمر وذلك فيما جاء في قول الخليل :

بطل النحو جميعا كلّه غير ما ألف عيسى بن عمر

انظر ترجمته في انباه الرواة ٢/٣٧٤ .

٢) محمد عيد ، في اللغة ودراستها ، ٦٦ .

٣) انظر هذه الظاهرة في كتاب " الغربية " ليوهان فك ، الفصل الثاني .

٤) ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ١٧٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أنها مصدر فساد وانحراف ، وإنما على أنها مصدر تطور وإثراء للغة ، اذ أنه " لا يمكن لأية لغة أن تعيش بمعزل عن اللغات الأخرى ، فهي بحكم الجوار والمخالطة والاتصال لا بد أن تعطي وتأخذ . (١)

ومهما يكن من أمر ، فقد قرر العلماء العرب الأوُل التصدى لهذه الظاهرة الخطيرة ، ففكروا بجمع اللغة وتدوينها أولا ، فرحل بعضهم الى البادية موطن اللهجات الفصيحة ليتصلوا بالعرب الأقحاح ، ويستمعوا الى كلامهم وكانت تلك أولى محاولات التصدى .

ويبدوأن هناك محاولة لغوية أخرى، لا تقل أهمية عن محاولة أبي الاسود الدؤلي في ضبط المصحف ، تلك هي محاولة يحيى بن يعمر (ت ١٢٩) التي عرفت بنقط الاعجام " ،(٢) أى تمييز الحروف الهجائية بعضها عن بعض ، بحيث يتميز رسم صوت هجائي مثل (ب) عن رسم صوت هجائي آخر مثل (ت) ، فاللغة العربية ابتداء ، لم تكن تستخدم التنقيط ، وكان من الصعب مثلا التفريق بين مجموعة من الحروف مثل (الحاء والخاء والجيم) أو (الباء والتاء بل والنون) ، فكان الغرض من هذه المحاولة الحد من خطر تفشي " اللحن " شأنها في ذلك شأن محاولة أبي الاسود .

وبعد أن رأى العلماء وأولو الامر من الحكام في ذلك الوقت أن ظاهرة اللحن تزداد تفشيا بين المسلمين ، ولا سيما على ألسنة الناشئة ، فكّروا بمحاولة أخرى للتصدي ، وتمخض تفكيرهم عن وضع قواعد وضوابط تصون النص القرآني بوجه خاص ، واللغة العربية بوجه عام ، من الفساد والانحراف.(٣)

ثالثا : لقد تبيّن لنا أن من دوافع البحث النحوي في اللغة العربية الخوف أو الفزع من تسرب " اللحن " اليها ، ولا سيما الى النصوص الدينية ، ومن دوافعه أيضا تذليل الصعاب وتمهيد السبيل أمام من يريد أن يتعلّم اللغة ويعرف أساليبها وطرق التعبير بها ، بيد أن مجرد الحفاظ على اللغة من الفساد الذى يتهدّدها ، فيه اعتراف ضمني بأن اللغة وصلت في تطورها

---

١) انظر حسن عون ، دراسات في اللغة والنحو ص ٢٤، ومحمد عيد ، في اللغة ودراستها ص ١٠٢ .

٢) انظر طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدى ، ص ٢٩ ، ت/ محمد أبوالفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م .

٣) اسماعيل مظهر ، تجديد العربية ، ص ٧ ، مكتبة النهضة المصرية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورقيها الى ما يمكن أن تصل اليه ، مما جعل الدارسين في ذلك الوقت ينظرون الى ماضيها كقمة لِما يمكن أن تصل اليه لغة من اللغات ، " بينما كان الحافز في كل من اليونانية واللاتينية مثلا ينبع من النظر الى اللغة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وفي هذا ما يوحي بأن اللغة عندهم لم تصل الى القمة كما تصوّر نحاة العرب ، وأنما هي في حالة تطور مستمر .(١)

وخلاصة القول أن النحو العربي قد نشأ نشأة كان الغرض منها خدمة اللغة العربية في مستوياتها المختلفة قولا وكتابة وقراءة ، ويهدف من جانب آخر الى تعليم أبناء المسلمين من العرب وغير العرب اللغة ، وطرق التعبير بها باعتبارها لغة الدين ، لغة القرآن ، ولغة الدولة التي يعيش الجميع في كنفها . (٢)

واذا كانت تلك وظيفة النحو فما سر هذا الجفاء والبعد بين النحو والعربية من جهة ، وبين النحو وطلاب العربية من جهة أخرى ؟ !

---

١) حسن عون ، دراسات في اللغة والنحو ، ص : ٨٤ - ٨٥ .
٢) انظر : خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٥ .
وتمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الباب الأول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الأسس التي قام عليها التصنيف النحوي

يحسن بنا أن نبدأ بجوهر القضية التي يدور حولها هذا البحث قبل الانتقال الى فروعها وجزئياتها ، فأية محاولة للبدء بالجزئيات ، واهمال الأصل الذي تفرّعت عنه ، تظل محاولة غير موضوعية ، لذلك وجب علينا أن نتناول الأسس التي قام عليها التصنيف النحوي بالبحث والمناقشة .

أولا : القياس :

وأول تلك الأسس التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم وأحكامهم القياس وقد استخدم هذا المصطلح في اللغة منذ زمن بعيد ، تذكر الروايات أن أول من استخدمه عبدالله بن أبي اسحق (ت ١١٧) فهو أول من فرّع النحو وبعجه ، ومدّ فيه القياس ، وقد وصف النحو بأنه ما يطّرد وينقاس ، بل كان شديد التجريد للقياس . (١)

وقد نشأ القياس فيما يبدو بعد أن تقرّرت بعض الأصول النحوية نتيجة لاستقراء النصوص اللغوية ، فخضعت هذه النصوص وفي مقدمتها الأشعار الجاهلية والاسلامية لرقابة النحاة ، يظهرون ما وقع فيها من مخالفة لهذه الأصول ،(٢) وقد تجلّى ذلك في موقف عبدالله بن أبي اسحق من الفرزدق حينما مدح يزيد بن عبد الملك بقوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثورِ
على عمائمنا يُلقى وأرحلنا ... على زواحفَ تُزجى مخّها ريرِ

قال عبدالله بن أبي اسحق : أسأت ، انما هي (ريرُ) بالرفع ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع ،(٣) ولمّا سمع الفرزدق ينشد :

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال الاّ مسحتا أو مجلّفُ (٤)

---

١) انظر طبقات الزبيدي ، ص ٢٥ ، ونزهة الالباء ، ص ١٨ ، وتمام حسان ، الاصول ، ص ٣٢ ، ومجلة فصول ، ص ٨٨ .
٢) عبدالفتاح شلبي ، أبو علي الفارسي ، ص ٤٦٠ .
٣) طبقات الزبيدي ، ص ٢٦ ، وانظر أيضا : نزهة الالباء ، ص ١٩ .
٤) حنا حداد ، معجم شواهد النحو الشعرية / الشاهد رقم ١٧٢٤ ، ص ١١٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال : على أى شيء ترفع (مجلف) ؟ قال الغرزدق : على ما يسوءك وينوءك ، قال أبو عمرو (ت ١٥٤) : فقلت للغرزدق : أصبت وهو جائز على المعنى .(١)

ولقد اشتدّت الخصومة بينهما حتى هجاه الغرزدق ببيت من الشعر كان شاهدا على ألسنة النحويين ، وهو :

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا (٢)

قال ابن أبي اسحق : وقد أخطأت أيضا في قولك : (مولى مواليا) ، وكان ينبغي أن تقول : (مولى موال) ، وهو هنا لم يلتفت الى شيء من هذا الهجاء كأنما لا يعنيه أو يعيبه ، وكان همّه أن يدافع عن القياس أو القاعدة النحوية .(٣)

ومن ذلك أيضا ما أخذه عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩) على النابغة الذبياني في قوله :

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السمّ ناقع (٤)

والصواب أن يقال : (ناقعا) ، بالنصب على الحال .(٥)

وقد عاب النحاة على النابغة أيضا قوله :

جزى ربّه عنّي عديّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل (٦)

قال النحاة : هذا أمر لا يجوّزه القياس ، لأن القاعدة لا تجيز أن يتقدّم الفاعل (ربّه) مضافا الى ضمير المفعول به (عدّي) .(٧)

ولسنا هنا معنيين بتتبع مراقبة النحاة للشعراء وانما يهمّنا أن نوضّح مفهوم القياس النحوي ومدى علاقته بالقاعدة النحوية .

---

١) نزهة الالباء ، ص ٢٠ .
٢) حنا حداد ، معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٣١٨٧ ، ص ١٨٧ .
٣) مراتب النحويين ، ص ٣١، وطبقات الزبيدى ،ص ٢٧، ونزهة الالباء ، ص ٣٥ .
٤) حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ١٥٧٤، ص ١٠٦ .
٥) طبقات الزبيدى ، ص ٣٥ .
٦) حنا حداد ، معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٢٤٠٩ ، ص ١٤٨ .
٧) الخصائص ، ابن جني ، ٢٩٧/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالقياس كما يقول ابن الانباري هو : " حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه " ، [١] واذا عرفنا أن المنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية والمشافهة ، فان غير المنقول يكون استعمالا يتحقّق فيه القياس كأن نبني جملة على جملة لم نسمعها من قبل قياسا على ما سمعناه من العرب ، [٢] والقاعدة النحوية تنبني على المطّرد من ذلك المنقول ، اذاً هي حكم من أحكام القياس، [٣] فتعرض عليها النصوص اللغوية - كما مرّ بنا - فما وافقها كان منها ، وما خالفها يؤوّل إن أمكن تأويله ، والاّ يردّ ولا يقاس عليه ، لأنّه لا نظير له ، وكلمة أبي عمرو بن العلاء في ذلك مشهورة ، حينما سئل عن الامثلة التي تخالف القاعدة النحوية أو القياس ، قال : أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات " .[٤]

ومن هنا قالوا في تعريفهم للنحو " انما هو قياس يتبع "،[٥] أو النحو كلّه قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو " الى غير ذلك من التعريفات التي ذكرها السيوطي في كتابه " الاقتراح ".[٦]

ويبدو أنهم بهذا التحديد للقياس قد أهدروا شيئا غير قليل من اللغة ، لانّهم لم يتمكّنوا من جمع كلّ الشواهد اللغوية التي ينبني القياس عليها ، قال أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقلّه ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير ".[٧]

وقد اقتصر جمعهم على قبائل معدودة ، وهي : تميم ، وقيس عيلان، وأسد ، وهذيل ، وطيئ وبعض كنانة ،[٨] بل لقد استبعد النحاة جزءا مما جمع علماء اللغة من هذه القبائل بحجّة أنه قليل أو نادر أو شاذّ .

---

١) الاغراب في جدل الإعراب ، لابن الانباري ، ص ٤٥ .
٢) أنظر : تمام حسان ، الاصول ، ص ١٦٤ ، ومجلة فصول ، ص ٨٩ .
٣) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٧٦ .
٤) طبقات الزبيدي ، ص ٣٤ .
٥) هذا القول للكسائي ، انظر : بغية الوعاة ، ص ٣٣٧ .
٦) الاقتراح ، ص ٩٤ - ٩٥ .
٧) انظر : المزهر في علوم اللغة ، ١/ ٦٦ . ونزهة الالباء ، ص ٢٧ .
٨) الاقتراح ، ص ٥٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستبعد النحاة أيضا الأحاديث النبوية الشريفة من مجال القياس بحجّة أنها رويت بالمعنى ، أو أن رواتها لم يكونوا عربا ، ولم يتعلموا قواعد اللغة وأساليبها ،(١) بل ان بعض الآيات القرآنية لم تدخل في نطاق قياس بعض العلماء ، كالفصل بين المتضايفين، نحو قوله تعالى : " وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ اولادهم شركائهم ، (٢) والعطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار ، نحو قوله تعالى : " واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام "، (٣) ومن ذلك أيضا أنهم قرروا أنّ (أنْ) المصدرية لا يجوز حذفها ، وأنّ نحو : (تسمع بالمعيدّي خير من أن تراه) ،(٤) يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد جاء على نحو ذلك قوله تعالى: " ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا " ،(٥) يقول محمد الخضر حسين : " لم يعتدّ علماء البصرة بتلك القراءات بالرغم من أنها متواترة ، وأن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال.(٦)

فلا يحقّ بعد هذا لعلماء النحو أن يعمّموا القياس لأنه لم يقم على استقراء واسع ، وكيف لنا أن نطمئن الى صحة هذه المقاييس أو ثبوتها ؟ ! كما أننا لا ندرى الى كم من الشواهد تحتاج القاعدة النحوية حتى تطرد وينقاس عليها ، " فقد لا يرضون بالعشرة أو بما جاوزها قليلا " .(٧)

ثم أين تلك التعريفات التي ذكرها السيوطي من أقوال ابن جني (ت ٣٩٢) في القياس ، فهو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها " . (٨)

وقال : " اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء " ، ونقل عن أبي عثمان المازني قوله : " وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " . (٩)

---

١) انظر في ذلك : محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص ٣٤ ، وموسى الشاعر ، النحاة والحديث النبوى ، ص ١٩. وخديجة الحديثي ،الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ١٤١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ١٦.
٢) سورة الانعام ، آية : ١٣٧ ٣) سورة النساء، آية : ١ ٤) المغني ،ص ٣٦٤.
٥) سورة الروم ،آية ٢٤ ٦) دراسات في العربية وتاريخها ، ص ٣١ .
٧) عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص : ٥٠ ـ ٥١
٨) الخصائص : ١/ ٣٤ .
٩) الخصائص : ٢/ ٢٥ ، وانظر : ١/ ١١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك المفهوم للقياس لا يختلف كثيرا عما يراه الباحثون المحدثون، " وما القياس الا محاكاتنا للعرب في طرائقهم وحمل كلامنا على كلامهم " ،[١] أو هو : " مقارنة استعمال باستعمال حرما على اطّراد الظواهر اللغوية "، [٢] أو هو : " الوسيلة التي تمكّن الانسان من النطق بآلاف الكلمات والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل " . [٣]

والحقيقة أن الامر في القياس لم يقف عند حدّ " انتحاء سمت كلام العرب ، "وانما اتخذ عند النحاة شكلا مغايرا ، فقد أدخلوا القياس في مسائل لغوية ما كان ينبغي أن يدخل فيها ، من ذلك مثلا : أنهم قاسوا " نعم وبئس " و " أفعل في التفضيل " على الاسم حينا ، وعلى الفعل حينا آخر " . [٤]

وقاسوا (إنّ) التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر على الافعال من حيث عدد الحروف ، والبناء على الفتح ، ومن حيث النصب والرفع كما لو كانت فعلا متعدّيا قدرفع الفاعل ونصب المفعول . [٥]

وقاسوا (لا) التي لنفي الجنس على (إنّ) من حيث العمل ، غير أنّ (لا) تعمل في النفي ، و (إنّ) تعمل في الاثبات .

وقاسوا الفعل المضارع على الاسماء ، لذلك دخله الاعراب ، وقاسوا أسماء الافعال على الافعال لأنها تشبهها في المعنى ، كما قاسوا (قبل وبعد) اذا قطعا عن الاضافة لفظا على الحرف ، لذلك وجب لهما البناء . [٦]

ولقد وصل القياس الى ذروة مجده في القرن الرابع على يد أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢) ، ويبدو أنّ الفارسي قد بهره القياس ، فكان يفضّل أن يخطىء في خمسين مسألة في اللغة على أن يخطىء في مسألة واحدة مما بابه القياس ، [٧] وقال : " لو شاء شاعر أو ساجع

---

١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٢٢٢ .
٢) ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٨ .
٣) دراسات في العربية وتاريخها ، ص ٢٥ .
٤) الانصاف في مسائل الخلاف ، لابن الانباري ، مسألة ١٤، ١٥ ، وأسرار العربية ص ٩٨ ، ١١٢ . ٥) اسرار العربية ، ١٤٨ .
٦) انظر في ذلك : دراسات في العربية وتاريخها ، حيث كتب الاستاذ محمد الخضر حسين فصلا كاملا عن القياس وأنواعه ، ص ص : ٢٧ - ١١٢ .
٧) الخصائص ٨٨/٢ ، وانظر : ترجمة الفارسي في بغية الوعاة ٤٩٧/١، ونزهة الالباء ص ٣١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو متّسع أن يبني بإلحاق اللام إسما أو فعلا أو صفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: (خرجج أكرم من دخلل) ، قال ابن جني، " أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ " قال : " ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم " .(١)

والفارسي بعد هذا يتهم الرماني (ت ٣٨٤) بالمغالاة في القياس ، قال : " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله فليس معه منه شيء ، (٢) وهذا يعني أن الرماني كان يتشدد في القياس ويفلسف نحوه ويمنطقه .(٣)

ولقد وضع السيوطي فيما بعد (ت ٩١١) أركانا أربعة للقياس ،(٤) هي :

أصل : وهو المقيس عليه .
فرع : وهو المقيس .
حكم : الرفع أو النصب أو الجر .
علّة جامعة .

ويقول : " مثل أن تركّب قياسا على ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) ، فتقول: اسم أسند اليه فعل مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل :

فالأصل هو الفاعل .
والفرع هو ما لم يسمّ فاعله .
والحكم هو الرفع .
والعلة الجامعة هي الإسناد .

ويرى بعض الدارسين المحدثين أنّ لمثل هذه المقاييس علة بالفقة والمنطق، ذلك لأن كلاً منهما يخضع لفكرة عامّة ، وهي وضع القوانين التي تلتزم بما يندرج تحتهما . (٥) ففي المنطق تساق بديهات كي تقاس عليها النتيجة فتندرج تحتها

---

١) الخصائص ، ١/ ٣٥٨ — ٣٥٩ ، و ٢/ ٢٥ .
٢) انظر ترجمة الرماني في بغية الوعاة ٢/١٨١، ونزهة الالباء ص ٣١٩ .
٣) انظر : عبدالفتاح شلبي ، أبو علي الفارسي ، ص ٥٨٨ .
٤) انظر: الاقتراح ، ص ٩٦ ، وتمام حسان ، الاصول ، ص ١٧٠ .
٥) محمد عيد ، أصول النحو العربي ،ص ٧٦ ، وانظر :عبدالفتاح شلبي ، أبو علي الفارسي ، ص ٢٧ ، ص ٤٤٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتأخذ حكمها ، ويمكننا التمثيل على ذلك بما يلي :

لا إنسان مخلّد (بديهة)

محمد إنسان

إذًا محمد غير مخلّد (نتيجة)

وكذلك الأمر في الفقه ، إذ يعدّ الأصل قضيّة عامّة ، يقاس عليها الأشياء التي تصدق عليها هذه القضية .

وتجدر الإشارة هنا الى أنّ السيوطي نفسه قد صرّح في مقدمة كتابه " الاقتراح " بأنه قد حذا حذو الفقهاء في وضع أصول النحو ، [1] ويقول عبدالفتاح شلبي : " قد ألفّ النحاة كتبًا في أصول النحو كما يقول الفقهاء في أصول الفقه ، وتسرّبت اصطلاحات الفقهاء والمتكلمين وطرائقهم الى كتب النحاة "، وقد مثّل لذلك بقول ابن جني : " إنّ أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن (من رجال الفقه) ، وجمعوها منها بالملاحظة والرفق "، كما أن ابن جني قد عقد بابا في كتابه (الخصائص) تحدّث فيه عن علل العربية ، أكلامية هي أم فقهية ؟

ونقل السيوطي في (الإقتراح) قول ابن جني : " إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه "، وقد عقّب الدكتور عبدالفتاح شلبي على ذلك قائلا : " وفي هذا ما يشبه أصول الفقه (نقض الاجتهاد اذًا بان النص بخلافه) . [2]

ومهما يكن من أمر ، فقد اتّفق النحاة على وجود القياس في النحو ولكنّ نظرتهم إليه قد اضطربت اضطرابا شديدا . [3]

ويرى كثير من الدراسين المحدثين أن هذا الاضطراب في القياس إنما يرجع الى أسباب تتعلق بشخصية الباحثين في النحو ، سواء منها ما يتعلق بجهودهم في معرفة الشواهد ، أو ما يتعلق بنظرتهم إليها ، أو لمن رويت عنه ، فأحيانا يروى الباحث كثيرا من الشواهد فيثبت القياس ، وأحيانا يقصر جهده عن الوصول لذلك فلا يثبته ، واذا وجدت لدى كل منهما شواهد متماثلة ، فقد تختلف النظرة

---

١) الإقتراح ، ص ٢١ . ٢) عبدالفتاح شلبي ، أبوعلي الفارسي ، ص ٢٦ ، وانظر أيضا : مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الاصوليين ، ص ٣٨ ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠م . (٣) يمكن الإطلاع على كثير من نماذج هذا الاضطراب في كتب مسائل النحو والخلاف كالإنصاف في مسائل الخلاف ، ومسائل خلافية ، والهمع ، وشرح التصريح على التوضيح ، وشرح المفصل .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لهذه الشواهد في فهمها وإعرابها وفتح باب القياس بها ، أو عدم الاكتفاء بها ، أو ربّما اختلفت النظرة الى قائليها من حيث الثقة ، أو صحّة عربيّتهم ، وهذه كلها - أسباب شخصية تتعلق بالباحثين أنفسهم ، ودراسة اللغة ينبغي أن تكون موضوعية ، أي لا يتدخل فيها الباحث من جانبه .(١)

وخلاصة القول أننا لم نعد نفهم من القياس خاصة في عصوره المتأخرة أنه (انتحاء سمت كلام العرب) لأنه قد خرج عن حدود استعماله ، فبدلا من أن يوجه إلى خدمة اللغة وتطورها واثرائها ، راح يوجّه إلى افتراضات وهمية لا قيمة لها ، والقياس النحوي في رأينا هو القياس الذي يقوم على ما سمع من ظواهر لغوية فإذا سمعنا أحدا يقول :(عرفا تعبّب زيد) بتقديم التمييز ، فانه يصحّ لنا القياس عليه ، وإذا قال الشاعر ، وهو الكميت بن زيد الاسدي :(٢)

وما لي إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلاّ مذهبَ الحق مذهبُ (٣)

بتقديم المستثنى منه ، فإن ذلك يمكن أن تتخذ منه قياسا ، أو بمعنى آخر يمكن أن تقبله قاعدة المستثنى ، أو تبني عليه قاعدة فرعية أخرى .

ونرى أيضا أن القياس النحوي ينبغي أن يركز على الجملة النحوية باعتبارها ظاهرة لغوية فيصف لنا طريقة بنائها وتركيبها ، ويحدّد لنا مواصفاتها وقواعدها ، فهي قد تنتمي إلى قواعد النحو التوليدي (G.R.) فتبنى من الكلمات الأصل في الجملة (مبتدأ + خبر) أو (فعل + فاعل) ، وقد تنتمي إلى قواعد النحو التحويلي (T.R.) ، بما فيه من تقديم وتأخير ، أو زيادة ، وحذف ، وتنغيم ، وتغيير حركة إعرابية ... الخ أو ربما لا ينتمي ذلك التركيب إلى شيء من قواعد النحو فيرد لأنه لا نظير له فلا يقاس عليه .(٤)

---

١) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٨٤ ، وانظر أيضا : محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص ٥٠ .
٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة رقم ٣٦ .
٣) وانظر : حنا حداد ، معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ١٣٤ ، ص ٣٢ .
٤) انظر : خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا : التعليـــل :

يتصل التعليل بالقياس ويتفرع منه ، وقد ذكر السيوطي - كما أشرنا من قبل - أربعة أركان للقياس ، وهي : (الاصل - الفرع - الحكم - العلة الجامعة) ، فلا نكاد نرى حكما نحويا ولا قاعدة من قواعد النحاة إلاّ ولها تعليل قد يطول أو يقصر .

ويبدو أن أول من استخدم التعليل في النحو هو عبدالله بن أبي إسحـــق ، فقد قيل أنه أول من بعج النحو ومدّ فيه القياس والعلل ،[1] ولكن مصطلـــح "التعليـل" قد ظهر بوضوح فيما يبدو عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٠) ، فقد سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، قيل له : عن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من نفسك ؟ قال : إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواقـــع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقـل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي ، فان أكن أصبت العلة ، فهو الذي التمست ، وان سنحت لغيري علّة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته فليأت بهـا ".[2]

فالعلل تستنبط بالعقل ، لأن من طبيعة العقل البشري أن يتساءل عـــن الاسباب والمسبّبات ، وأن يستقصي ويتتبع الجزئيات ، ويجمع ما تشابه منهـــا ليطلق حكما عامّا ، والعملية في نظر الخليل عملية اجتهادية ، فقد ترك الباب مفتوحا أمام العقـــل ، ليستنبط من النصّ اللغوي ما شاء من العلـــل .

وقد سار كثير من النحاة بعد الخليل على هذا النهج ، وكان التعليـــل أصلا من أصولهم النحوية ، فسيبويه مثلا يعلّل رفع المثنى بالألف ونصبه وجـــرّه بالياء بقوله : " تكون في الرفع ألفا ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنيـــة ".[3] ويقول معلّلا عدم جزم الأسماء وجرّ الافعـــال : " ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين .... وليس في الأفعال جرّ كمـــا أنه ليس في الأسماء جزم ، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنويـــن ، وليس ذلك في الأفعـــال ".[4] ويعلّل نصب الاسم المتقدم الواقع في جملة طلبية بقوله : " الامر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ،

---

١) نزهة الألباء ، ص ٥١٨ . (٢) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٥ - ٦٦ .
٣) الكتـــاب ١/ ١٧ . (٤) المصدر السابق ١/ ١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الإستفهام ، لأن الأمر والنهي انما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيهما أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل مظهراً أو مضمرا ، وهما أقوى في هذا من الاستفهام " ،(١) وهذا يعني أننا اذا قلنا :

أخالدا رأيت ؟
خالدا أكرمْـــه .
خالدا لا تضربْـــه .

فان (خالداً) في الجمل الثلاثة السابقة لا بدّ أن ينصب بفعل مقدّر ، لأن الأصل كما يقول سيبويه أن يبتدأ بالفعل نحو :

أرأيتَ خالداً ؟
أكـــرمْ خالداً .
لا تضربْ خالداً .

وكان الفرّاء (ت ١٨٧) يعلّل الرفع في (أيّهم) من قولنا : (سل أيّهم قام ؟) بقوله : " لفظة (أيّهم) يعمل فيها ما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها ، لأنك إذا سلّطت عليها الفعل الذى قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى (من) أو (الذى) .(٢) وهذا يعني أن الفراء كان يستند في تحليله إلى المعنى ، لأن (أيهم) يعمل فيها ما بعدها وهو (يقوم) ، فهي فاعل مقدم على فعله . كما أنه كان يراعي المعنى في تعليله لجواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث ، كما في قوله تعالى : (فمن جاءه موعظة من ربه)،(٣) وعدم جواز ذلك اذا جاء بعده ، قال : " أرأيت الفعل إذا جاء بعده المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الاسماء كما جاز قبلها ؟ قلت : ذلك قبيح وهو جائز، وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه " مكني " من الاسم ، فاستقبحوا أن يضمروا مذكّرا قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك ، انما يذهبون به إلى المعنى في التقديم والتأخير سواء " .(٤)

---

١) المصدر السابق ١/ ١٣٧ .
٢) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٤٦ .
٣) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .
٤) الفراء ، معاني القرآن ١/ ١٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا تأملنا تعليلات سيبويه والفراء وما أكثرها في كتابيهما - لوجدناها تمتاز بالسهولة والوضوح ومراعاة المعنى ، ومقارنة الشبيه بالشبيه من أجل تثبيت الحكم النحوي ، وتتصف هذه التعليلات بأنها قريبة من روح اللغة ، ومن حسّها . فلم يكن يهتم أولئك العلماء بالتعليل والجري وراءه من حيث هو تعليل ، وإنما كانت غايتهم إرساء قواعد النحو وتثبيت أحكامه ، فإن أخذوا بالتعليل فإنما ذلك لتعزيز تلك القواعد والاحكام .

ظلّ وضع العلّة النحوية هكذا كما وصفناه عند سيبويه والفراء وغيرهما من نحاة ذلك العصر ، لكنّه بعد أن سار الزمن حثيثا ، جاء علماء آخرون ركّزوا اهتمامهم على العلّة والمعلول ، وتفننوا في اظهار البراعة ، وتوجيه العناية إلى العلة ، يرى بعض الدارسين المحدثين أنهم (كانوا في تعليلاتهم أقرب إلى المنطق والفلسفة وعلم الكلام والفقه منه إلى علم اللغة وأساليبها ، فقد كانت علة النحاة بالفقهاء والمتكلمين علة مبكرة ، بل وكان عدد منهم متكلمين ومن أعلام المعتزلة ، فظهرت هذه النزعة في نحوهم ، فكان نحوا عقليا نظريا جدليا ، أكثر مما كان نحوا عمليا مستمدّا من واقع اللغة الحيّة المتداولة ، وكانت مسائله وأساليب البحث فيه أقرب الى علم الكلام والجدل منها الى علوم اللغة وقواعدها " ،[1] فابن جني مثلا قد عقد ما يقرب من خمسة عشر فصلا في كتابه (الخصائص) خصّصها كلها للحديث عن العلة وأقسامها والدفاع عنها ، وقد صرّح بوضوح بأن هناك علاقة وطيدة بين علل النحو وعلل الفقهاء والمتكلمين ، وجعل علل النحو وسطا فوق علل الفقه ودون علل الكلام .[2]

كما أنه قسّم علل النحويين ضربين قائلا : " إنّ علل النحويين على ضربين ، أحدهما واجب لا بدّ منه ، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، والآخر ما يمكن تحمّله ، إلاّ أنه على تجشم واستكراه " ،[3] وفي مكان آخر من الخصائص قال : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب كنصب الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجرّ المضاف وغير ذلك ... الخ "،[4] وقد دعا صراحة

---

١) انظر في ذلك : محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ١٣١ ، وسعيد الافغاني في أصول النحو ، ص ٨١ ، ومازن المبارك ، النحو العربي ص ١٠٠ .

٢) الخصائص ١/ ٥١ . ٣) الخصائص ١/ ٨٨ .

٤) الخصائص ١/ ١٦٤ ، والضرب الآخر من العلل يسمّيه (علّة جواز) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى اختراع العلل : " فكل من فرق له عن علّة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " ، (١) وهو لا يختلف في ذلك عن الخليل حينما قال : " اعتللت أنا بما عندى ، فان أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن سنحت لغيرى علّة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته فليأت بها " . (٢)

واذا كان ابن جني قد جعل العلل في النحو على ضربين ، فقد سبقه الى هذا التقسيم ابن السرّاج (ت ٣١٦) ، قال : " اعتلالات النحويين ضربان : ضرب منها هو المؤدي الى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب . وضرب يسمّى (علة العلة) مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا ، والمفعول منصوبا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب " ، (٣) وقد اعترض ابن جني فيما بعد على هذه التسمية ، قال : " هذا الذى سماه (علة العلة) انما هو تجوّز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة " . (٤)

والزجاجي (ت ٣٣٧) قبل ابن جني ، قد بسط القول في العلل فقال : " ان علل النحو ليست موجبة ، وانما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس ، وليس كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية . فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها الى تعليم كلام العرب ، ومن هذا النوع قولنا : (إنّ زيدا قائم) ، فان قيل : بم نصبتم زيدا ؟ قلنا : بـ (إنّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وأما العلة القياسية ، فأن يقال لمن قال : نصبت زيدا بـ (أن) ولم وجب أن تنصب (انّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها واخواتها قد ضارعت الفعل المتعدى الى مفعول " ، والجدلية هي عبارة عن مجموعة متتالية من الأسئلة كالتي تتعلق بـ (انّ) وأخواتها ، ومقارنتها بالفعل " وكل جواب يعتلّ به المسؤول فهو داخل في الجدل والنظر " . (٥)

---

١) الخصائص ١/ ١٩٠ ،
٢) الايضاح ، ص ٦٥ .
٣) الاقتراح ، ص ١١٨ .
٤) الخصائص ، ١/ ١٧٣ .
٥) الايضاح في علل النحو ، ص ٦٤ - ٦٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فبعد أن بدأت العلّة بداية بسيطة ، سهلة ، كان الغرض منها تثبيت الحكم النحوي ، لم تلبث أن اتسع نطاقها واتخذت أشكالا من التقسيمات العقلية خاصة عند المتأخرين من العلماء ، يقول السيوطي (ت ٩١١) : " اعلالات النحويين صنفان : علّة تطّرد على كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم ، و علة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم "، وقد عدّد بعد ذلك ما يزيد على عشرين علّة من النوع الأول . أما الثاني فلم يتعرض له ، واكتفى بالقول : " وانّ ابن السرّاج قد بيّنه وسماه (علّة العلّة) ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا ، والمفعول منصوبا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وانما يستخرج منها حكمتها في الاصول التي وضعتها " . (١)

ولنا أن نتساءل : ما الحكمة التي تكمن في وضع تلك العلل عند العرب ، ما دامت لا تكسبنا شيئا ، انها في الحقيقة لا تزيد الامر الا تعقيدا ، لأن الدارس يجد نفسه أمام عدد هائل من العلل التي تجهد العقل ، وتكدّ الذهن دون أن يكون في ذلك كبير منفعة لا للغة ولا لمتعلمي اللغة ، يقول بعض الدارسين المحدثين : " إن مبدأ العلّة فاسد من أساسه في الدراسات اللغوية ، وقد أدخل على نحونا كثيرا من الترّهات ، التي لا جدوى منها ولا منفعة " ، (٢) ويقول عباس حسن : " انّ كل واحد من هؤلاء العلماء في الغالب ، آخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي الشائع أيام تدوين النحو " . (٣)

ولقد ضاق بهذه العلل ابن مضاء القرطبي من القدماء ، فأنكر العلل الثواني والثوالث ، أي القياسية والجدلية على رأي الزجاجي ، ونادى بطرحها واسقاطها من النحو ، (٤) قال في التفريق بين العلل الأول والثواني : " والفرق بين العلل الاول والثواني ، أن العلل الاول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منّا بالنظر ، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا الاّ أن العرب أمة حكيمة " ، (٥) وهذا يعني أنّ العلل ، خاصة الثواني لا تفيد النطق العربي شيئا ، وان كان قد ذكر أنها تدل على " حكمة العرب " فانما يريد بذلك مسايرة النحاة فيما ذكروه . (٦)

---

١) انظر : الاقتراح ، ص ١١٢ - ١٣٦ . (٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٣٤٧ .
٣) اللغة والنحو ص ١٤٣ ، وانظر أيضا : محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ١٤٥ .
٤) الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف / القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٥١ .
٥) المصدر السابق ، ص ١٥٢ (٦) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ١٥٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد كان ابن مضاء محقّا فيما دعا اليه ، لأن تلك العلل قد استفحل أمرها ، واشتدّ خطرها ، وأصبحت عبئا ثقيلا على النحو العربي ، خاصة عند النحاة المتأخرين ، فلو نظرنا مثلا في باب واحد من كتاب " شرح الاشموني " ، وليكن باب " المعرب والمبني " لوجدنا من العلل ما يجعلنا لا نتردّد في انكارها واسقاطها ، يقول الاشموني في أحد تنبيهاته : " ما بني من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بني ؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بني من الافعال والحروف على حركة ففيه سوء الان : لم حرّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ " (١)... ويستمر الاشموني في طرح الاسئلة ، وايجاد الأسباب والمسببات مما يرهق العقل ويكدّ الذهن ولا طائل تحته .

وخلاصة القول أنّ العلّة لم تكن من طبيعة اللغة ، وانما هي وليدة التفكير العقلي ، ومنطق اللغة يختلف عن منطق العقل ، الذى يتميّز بالتحديد والتقسيم ووضع الأسباب والمسببات . " (٢)

والطريقة السليمة لدراسة اللغة في رأينا هي أن يوصف كل مستوى من مستوياتها على حدّه ، المستوى الصوتي (Phonology) والمستوى الصرفي (Morphology) ، ومستوى التراكيب اللغوية (Syntax) ، وهذا يمكن ان يطلق عليه التعليل الوصفي . (٣) أو العلل الاول كما قال ابن مضاء ، أو العلل التعليمية كما سمّاها الزجاجي ، لأننا لسنا معنيين في هذا الوصف بالاجابة عن لماذا يتكلم الانسان هكذا ؟ وانما يهمنا كيف يتكلم الانسان؟ وهذا يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة أجتماعية ، توصف بذكر خواصّها ، أما العلل الثوانى والثوالث ، أو العلل الجدلية النظرية ، فلا يمكن أن تصف لغة ، لأنها تقوم على الصنعة وتعتمد على الذهن . (٤)

---

١) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، ١/ ٣٤- ٣٥ . وحاشية الصبّان على شرح الاشموني ، ١ / ٦٣ .

٢) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ١٧٢ .

٣) Lehmann, Descriptive Linguistics PP. 24 - 25 .

٤) انظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٤٤ .
ومحمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ١٧٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا : العامل والحركات الاعرابيـــة :

مفهوم العمل النحوى يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه ، هـــي : العامل والمعمول والحركة الاعرابيـة ، فما من كلمة مرفوعة أو منصوبـــة ، أو مجرورة ، أو مجزومة الاّ ولها عامل ، فاللغة العربية برمتها في قبضـــة العامل النحوى ، ولا يفلت منه الا العوامل ذاتها ، بل انّ بعض العوامل منها ما يكون عاملا ومعمولا في آن واحـد .

لقد استقر رأى النحاة أنّ لكل معمول عاملا لفظيا او معنويا ، ظاهـرا أو مقـدّرا . ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فاذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد نحو : (قام وقعد زيد) ، أُعمل أحدهما فيه ، وقـدّر للآخر ما يعمل فيه . (١) ولا يتقدّم المعمول على العامل الاّ في حالات نـادرة ، وان وجد معمول دون عامل قـدّر له عامل .

والعوامل على درجات من القوة والضعف ، الفعل أقواها ، فانّه يعمـل ظاهرا أو مقـدّرا ، ويعمل متقدما ومتأخرا ، ومن الافعال ما يكون عاجـــزا وقاصرا عن الوصول الى التأثير في المفعول بـه فيستعان بأحد حروف الجـرّ كي يتعدى تأثيره الى المفعول بـه . (٢) فالافعال تعمل في الاسماء ، والاسماء تعمل في بعضها بعضا ، والحروف تعمل في الاسماء والافعال على حد سواء ، حـتى المضاف اليـه يجرّ باللام أو بمن بالرغم من أنه لا وجود لحرف جر بـين المضاف والمضاف اليـه . (٣)

فهم النحاة ذلك وفسّروا النحو كلّه على أساس من العامل ، الا بعضهم فقد فسّـر النحو على أساس من المعنى والعلاقات القائمة بين الالفاظ فـي التراكيـب . (٤)

تلك العملية المتشابكة من العوامل يدهش لها الباحث وتستوقفه ليمعـن النظر فيها ، لأن لها أثرا بارزا في قسريّة القاعدة النحوية ، وعليـه أن يتتبع آراء العلماء وأقوالهم في العامل والحركات الاعرابية التي هي أثر

١) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١٣ ، وانظر الكتاب ٧٣/١ (٢) انظر ابن جـني ، سر صناعة الاعراب ١٤٠/١ (٣) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٣٧/٢ ، وانظر : مجلة الحوليات التونسية ص ٧ ـ ٥٥ ، مقال للدكتور تمام حسان بعنـوان : " اللغة العربية بين الثبوت والتحول " العدد ١٣ ، ١٩٧٦م .
٤) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ـ نظرية النظم ـ ص ١٩٢ ـ ١٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من آثاره كما يـرون . (١)

ويبدو أن محاولة أبي الاسود الدؤلي (ت ٦٩) في ضبط القرآن الكريم كانت أول محاولة في وضع الحركات الاعرابية . (٢) فبعد أن كان ينطق بالحركات نطقا عمليا معتمدا على السليقة والسجية ، جاء أبو الاسود ونقل الحركات المنطوقة الى رموز مكتوبة ، ولم يكن في ذلك الوقت يخطر في باله عامل أو شيء منه ، (٣) وانما كان يستند في ذلك على ما للحركة من دلالة على المعنى دون النظر الى أي اعتبارات أخرى ، يتضح لنا ذلك من ملاحظاته حول مقولة ابنته : " ما أشدّ الحرّ " ، وهي تريد التعجب من شدة الحر ، فظن أنها تستفهم فلما علم أنها أرادت التعجب قال : قولي يا بنية : " ما أشدَّ الحرَّ " (٤) ، فالحركة بالاضافة الى " ما " تبيّن ما اذا كان الأسلوب استفهاما أم تعجبا أم نفيا .

والنحاة الأوُل من زعماء المدرستين البصرية والكوفية أمثال الخليل (ت ١٧٠) ، وسيبويه (ت ١٨٠) ، والفراء (ت ٢٠٧) ، رغم اختلاف مناهجهم في تفسير الحركة الاعرابية ، لم يعطوا العامل ذلك الاهتمام الذي نراه عند النحاة المتأخرين ، بل كانوا في كثير من الظواهر اللغوية يفسرون الحركة تفسيرا دلاليا ، من ذلك مثلا تفسير الخليل نصب المستثنى بعد " الاّ " قال : " هذا باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره " (٥) ، وقد فسر حركة المنادى تفسيرا صوتيا ، قال : " انهم نصبوا المضاف نحو : (يا عبدالله ، ويا أخانا) ، والنكرة حين قالوا : (يا رجلا طالحا) ، حين طال الكلام ، كما نصبوا " هو قبلك " و " هو بعدك " (٦) ، ومع اننا لا نتفق مع العالم الجليل في مثل هذا التفسير لحركة المنادى ، الا أنه يبقى تفسيرا معقولا ، فهو يفسر اللغة باللغة بعيدا عن ذلك العامل المتخيّل .

ولقد افرد سيبويه أبوابا كاملة في الجزء الاول من كتابه ، تحدث فيها عن المنصوبات ، أو عن الاسماء التي يختار فيها النصب ، لأنها مغايرة لما قبلها في المعنى ، " فهي لم تبن على الاول ولم تكن هو هو " ، ولننظر اليه وهو

---

١) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢٢٧ .
٢) نزهة الالباء ، ص ٩ ، وانظر : تمام حسان ، الاصول ، ص ٣١ .
٣) انظر رأي تمام حسان في ذلك ، مجلة فصول ، ص ٨٧ .
٤) طبقات الزبيدي ، ص ١٤ ، وانظر ايضا : نزهة الالباء ، ص ١٠ .
٥) الكتاب ٢/٢٣٠ . (٦) الكتاب ٢/ ٣٠٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعلّل حركة النصب والرفع في كلمة " علم " الثانية من قولهم : " له علم علم الفقهاء "، يقول : " في حالة الرفع أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه ، وأن تجعل ذلك خطة قد استكملها ، كقولك : " له حسب حسب المالحين " ، وأن شئت نصبت فقلت : " له علم علم الفقهاء " ، كأنك مررت به في حالة تعلم وتفقه ، كأنه لم يستكمل أن يقال له عالم " .(١)

وكان الفراء ومعه الكوفيون يعتلّون لنصب الظرف الواقع خبرا ، ونصب المفعول معه "؟" بالخلاف"وهو ما تميدوه من كلام الخليل فيما نرى ، أي أن الظرف في نحو قولنا : " زيد عندك " لم يكن هو المبتدأ في المعنى ، ولم يكن فيه مكنّي (ضمير) يعود على المبتدأ . وكذلك المفعول معه يخالف ما قبل واو المعية في المعنى ، وكانوا ينصبون الفعل المضارع بعد واو المعية او بعد فاء السببية على (الصرف) وهو لا يختلف من تفسيرهم للخلاف . (٢)

أقول : كان للقدماء نظرات صائبة وتفسيرات وصفية للحركة الاعرابية ، اذ كانوا يفسرونها تفسيرا دلاليا أحيانا ، معتمدين على الفوارق في المعنى ، ولا نهدف في هذا المقام استقصاء آراء العلماء من المدرستين في هذه الظاهرة ، وانما نقول : لم يحظ العامل لدى الطرفين في بادئ الامر بتلك العناية ، وذلك الاهتمام مثلما نراه عند النحاة المتأخرين ، الذين بسطوا القول فيه ، وجعلوا منه المحور الذي ترتكز عليه الدراسات النحوية كلها .

والحقيقة أن للعلماء آراء متباينة واتجاهات مختلفة بشأن هذا العامل وحريّ بنا هنا أن ندوّن هذه الآراء :

يرى قطرب (٣) (محمد بن المستنير) (ت ٢٠٦) ، أنه لا دخل للعامل في الحركات على أواخر الكلم ، وأنه يمكن تفسير تلك الحركات تفسيرا صوتيا ، قال : " إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ،

---

١) الكتاب ١/ ٣٦٢ ، وانظر أيضا : مجلة حوليات الجامعة التونسية العدد (١١) ص ١٢٥ ، مقال بعنوان : (كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف) لعبد القادر المهيري .

٢) انظر الانصاف ، مسألة رقم ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .

٣) انظر ترجمته في نزهة الالباء ، ص ٩١- ٩٢، ويرجّح الدكتور حنّا جميل حدّاد في تحقيقه لكتاب الاضداد لقطرب أن وفاته كانت في سنة ٢٢٦هـ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما وصلوا وامكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام ".[1] وهو بهذا التفسير يخالف ما اتفق عليه جمهور النحاة الذين يفسرون الحركات تفسيرا دلاليا ، وأنها أثر من آثار العامل ، فالحركات عند قطرب لم تكن من تأثير العامل وانما العلّة فيها علّة صوتية ، اذ يصعب على المتكلم أن ينطق عند وصل الكلام دون تحريك أواخر الكلمات .

ويبدو أن قطربا قد تميّد هذا المعنى أو هذه النظرية من كلام الخليل ، فقد روى عنه أنه قال : " انّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به "،[2] ولكن هذا لا يتفق مع ما ذهب اليه قطرب ، لأن الخليل لم ينكر أن تكون الحركات بتأثير العامل ، وانما هي الى جانب ذلك تساعد في وصل الكلام ، ولعلّ الخليل لم يقصد بهذا القول الحركات الاعرابية على أواخر الكلم ، وانما يقصد حركات الصيغة التي تدخل في بنية الكلمة ، وهذه لا غنى عنها .

ولمّا قيل لقطرب : فهلّا لزموا حركة واحدة ؟ قال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة "،[3] هذا القول يؤكد لنا أن قطربا قد فهم الحركات على أواخر الكلم فهما صوتيا محضا ، وفسّرها على هذا الاساس ، فالمسألة عنده مسألة تعتمد على التخفيف على المتكلم ، بعدم الزامه بحركة واحدة ، واعطائه الحرية في تنويع الحركات واختلافها على أواخر الكلمات .

وفي العصر الحديث وجد من الدارسين المحدثين من يؤيد هذه النظرية ويدافع عنها ، ويقول ابراهيم أنيس : " إنّ النحاة قد اخترعوا العامل ونسّقوه وجعلوه حصنا لهم ، هذه الظاهرة مخترعة ومزيفة ، والاصل في الكلمات أن تشكل (تضبط) أواخرها بالسكون ، وهكذا كان الأمر في القديم ، وتحريك أواخرها يكون لأسباب صوتية يدعو اليها وصل الكلام ، والاعراب عمل آلي يدعو اليه النطق

---

١) الايضاح في علل النحو ، ص ٧٠ .
٢) الكتاب ١/ ٣١٥ .
٣) الايضاح في علل النحو ، ص ٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتصل في الكلام ، دون أن يكون وراءه معنى أو نظام . (١)

هذا الرأى سواء كان في انكار الحركات انكارا تاما ، أم كان في انكار دلالتها على المعاني لا يمكننا التسليم به ، لأنه على الاقل لا يتفق مع ما ورد عن العرب من أشعار معربة في قوافيها ، قال أحمد بن فارس : " والدليل على صحة هذا (الاعراب) وأن القوم قد تداولوا الاعراب أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أوّلها :

أشاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكر

فنجد قوافيها كلها عند الترنم والاعراب تجيء مرفوعة ، ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف اعرابها ، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكون " . (٢)

لذلك لا يمكننا التسليم برأى الدكتور ابراهيم أنيس من أن لغة العرب كانت لغة غير معربة ، فالحركات قد وجدت منذ زمن بعيد موغل في القدم ، أو هي قديمة قدم اللغة الساميّة الأولى منذ خمسة وعشرين قرنا قبل الميلاد ، ورثتها الأكادية والعربية . (٣)

ولا نستبعد وجود نهايات اعرابية على أواخر الكلمات منذ أقدم العصور ، لكن يجب التفريق بين نوعين من النحو كما يقول الدكتور حسن عون ، النحو بمعناه العملي والنحو بمعناه العلمي ، فالعملي هو ما نطق به الشعراء والخطباء في الجاهلية على السليقة والسجية ، والعلمي هو ما عرف بعد استقراء الظواهر اللغوية واستنباط القاعدة النحوية . (٤)

ومثلما أخفق قطرب ومن شايعه في تفسيره لاختلاف الحركات الاعرابية ، كذلك أخفق ابن جني (ت ٣٩٢) من بعده ، عندما زعم أنهم رفعوا الفاعل لقلّته ، والمفعول لكثرته ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ،ويكثر في كلامهم ما يستخفّون . (٥) فهذا الزعم في رأينا ليس صحيحا ، لأنه لا يستند الى أى دليل

---

١) ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ١٩٨ .
٢) أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٣٧ .
٣) محمود فهمي حجازى ، اللغة العربية عبر القرون ، ص ٢٨ .
٤) حسن عون ، دراسات في اللغة والنحو ،ص ٢٨ . وانظر أيضا : تمام حسان ، الاصول ،ص ٧٩- ٨٣ (٥) الخصائص ١١٢/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علمي واضح ، ولا دخل للقلّة أو الكثرة في تنويع الحركات .

وسار الزمن حثيثا بعد أن استقرّت فكرة العامل في أذهان الدارسين حتى جاء ابن مضاء القرطبي الذى راح ينكر ادعاء النحاة أن النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوى، يقول : " إنّ هذه الاموات - يقصد الحركات - انما تنسب الى الانسان ". (١)

وقد سبقه الى مثل هذا الرأى ابن جني الذى قال : " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وانما قالوا لفظي ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح . (٢)

ولا شكّ أن مثل هذا القول يؤدي بالضرورة الى فوضى لغوية ، يقول تمام حسان : " فأما العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة ، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجرّ أو يجزم كما يشاء ، لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب ، لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادّعاء وحدة اللغة ، ولأدى ذلك من جانب آخر الى فوضى اللغة ، فاللغة لها شروط في الصيانة ، لا بد أن يراعيها الفرد ". (٣)

وأما الاتجاه الآخر وهو السائد لدى جمهور النحاة في تفسير الحركات الاعرابية فيمثله قول الزجاجي (ت ٣٣٧) : " إنّ الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا اليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني " . (٤)

والى مثل هذا تشير معظم كتب النحو التقليدية ، يقول ابن فارس : " إنّ الاعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من معطوف، ولا ولا تعجب من استفهام . (٥)

---

١) الرد على النحاة ، ص ٨٧ . (٢) الخصائص ١/ ٧٥ ، ص ١٠٩ .
٣) تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٣ .
٤) الايضاح في علل النحو ،ص ٦٩. (٥) الصاحبي في فقه اللغة ، ص : ١٩٠- ١٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من أجل ذلك فانه لا غنى للنحو عن الحركات للاستعانة بها في تحديد المعاني ، فالضمة والفتحة والكسرة الى جانب كونها أصواتا حركية قصيرة تساعد في وصل الكلام ، فانها تساعد كذلك في فهم المعنى الذى هو غاية النحو.

ومع أن الحركات دوال على معان ، فان في اللغة العربية تراكيب لا تجرى عليها القاعدة النحوية العامة ، من ذلك مثلا :

- المبتدأ المجرور (بحسبك درهم) ، أو المؤول (وأن تصوموا خيرلكم).
- الخبر الواقع شبه جمله (زيد عندك) ، (زيد في الدار) .
- الفاعل المجرور (كفى بالله)، وما تسقط من ورقة).
- خبر ليس أو (ما) نحو : (ألست بربكم) (وما ربك بظلّام للعبيد).
- حركة النصب والجر في المؤنث السالم حركة متحدّة .
- علامة النصب والجر في المذكر السالم هي ذاتها في المثنّى .
- حركة النصب والجر في الاسم الممنوع من الصرف حركة متحدة .
- الحركة في صيغتي التعجب حركة مختلفة والمعنى واحد .

من أجل ذلك كله نقول : إنّ الامر في فهم المعنى لا يتوقّف على الحركة الاعرابية فحسب ، بل هناك قرائن أخرى تساهم في ابراز المعنى ، وقد عرض لتلك القرائن الدكتور تمام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها "، فبعد أن فرغ من شرحها وتفسيرها عقّب قائلا : لقد اتجه النحاة بقولهم في العامل النحوى الى ايضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الاعراب أو العلامة الاعرابية ، فجاء قولهم لتفسير هذه العلامات بحسب الموقع في الجملة ، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية " ، وقال ايضا :
" ان المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات ... ومن هنا كان الاتكال على العلامة الاعرابية ، باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ، ثم اعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة الى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة ، وعدم التمحيص " .[1] فهو هنا يدعونا الى عدم الاتكال أو الاعتماد على الحركات الاعرابية وحدها في فهم المعنى ، كما يدعونا ضمنا الى الغاء العامل النحوي الذى يقول به النحاة ، وقد صرّح بذلك في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ، قال " القيم الخلافية بين أبواب النحو هي السبب في اختلاف حركات الاعراب ، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة ، أدى الى رفع الاول ونصب الثاني ... وهذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل ،

---

١) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٢٣١ - ٢٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن القيم الخلافية اذا أثرت في السياق هذا التأثير ، لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة ، "[١] وقال ايضا : " فلو سئل ، ما العامل ؟ لقال : الحقيقة أن لا عامل " .[٢]

والحقيقة أن كثيرا من الدارسين المحدثين يشكّون في أصل ذلك العامل وحقيقته ، ويقولون أنه قد تسرّب الى اللغة العربية من علوم أخرى ، كانت سائدة في ذلك العصر ، يقول عباس حسن : " إن النحاة كانوا متأثرين في هذا بما تقرّر في العقائد الدينية ، ومجالات علم الكلام من أن لكل حادث محدثا ، ولكل موجود موجدا ، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ، ولا مصنوع بغير صانع " .[٣]

ويرى الدكتور محمد عيد أن فكرة التأثّر والتأثير التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو .[٤] ويؤيد هذا الرأى الدكتور تمام حسان ، قال : " أما النحو العربي فان أثر المنطق يبدو فيه من جانبين، أولهما : جانب المقولات العشر [٥] وتطبيقها في التفكير النحوى العام ، وثانيها : القياسة والتعليلات في المسائل النحوية "، وبعد الانتهاء من شرح هذه المقولات ، ومدى صلتها بالنحو قال : " والمقولتان الاخيرتان (مقولة الفاعلية ، ومقولة القابلية) مسؤولتان الى حد كبير عن أهمية أساس من أسس النحو العربي ، ألا وهو نظرية العامل ، فاذا كان الشيء امّا فاعلا واما قابلا ، فلماذا لا تكون الكلمات كذلك ؟ ولماذا لا يكون بعض الكلمات عاملا في بعضها الآخر ؟ حتى المعاني جوّز النحاة لها أن تعمل الرفع " .[٦]

ويشير الدكتور مهدي المخزومي إلى أن هناك عاملا فلسفيا اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين ، وأن كثيرا من النحاة كانوا هم أنفسهم من المتكلمين " .[٧]

---

١) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص ٢٠٦- ٢٠٧، وانظر أيضا اللغة بين المعيارية والوصفية ،ص ٥٣- ٥٤، ومحمود فهمي حجازى ، مدخل الى علم اللغة ص ٦٥- ٦٦.

٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ،ص ٥٣. (٣) عباس حسن، اللغة والنحو،ص ١٩٦.

٤) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢٢٩.

٥) المقولات العشر ، هي : (الجوهر - الكم - الكيف - الزمان - المكان - الاضافة - الوضع - الفاعلية - القابلية) ، أنظر : محمد الحسني البليدى " المقولات العشر " ،الرباط ١٩٧٢ .

٦) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص ١٧ - ٢٣ . (٧)مهدى المخزومي،مدرسة الكوفة ،ص ٢٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا يسع الباحث ازاء هذا الا أن يرتاب في حقيقة ذلك العامل ، ومما يؤيد هذا الشك ما نلحظه من اضطراب واختلاف في آراء النحاة حول مسألة العامل ، وكتب النحو كالهمع واسرار العربية ، ومسائل خلافية ، وشرح المفصّل والانصاف ، تزخر بهذا الاضطراب ، واننا لو تتبعنا مواضع هذا الخلاف ، لوجدناها كثيرة جدّا ، من ذلك مثلا :

- الاختلاف في رافع المبتدأ والخبر . (١)
- عامل النصب في المفعول بـه .
- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (لولا) .
- عامل النصب في الاسم المشغول عنه .
- عامل النصب في المفعول معه .
- عامل الرفع في الفعل المضارع .
- عامل النصب في المضارع بعد واو المعية والفاء واللام وحتى .
- وعامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية .

وهكذا كان النحو عند جمهور النحاة يتمثل في العامل والمعمول والحركة الاعرابية ، ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني قد ضاق بهذا المفهوم ، لذلك خرج لنا بنظريته في النظم والتعليق ، وهي تتناول شكل التركيب ومضمونه ، أو بمعنى آخر ترتكز على اللفظ والمعنى ، يقول عبد القاهر : " لا يكفيك اذا أردت أن تأتي بالنظم الحسن أن تكون عالما بمعاني النحو ، وانما يجب أن تكون عالما بمواضعها ووجوهها والفروق بينها ، وما ينبغي أن تضع فيها "،(٢) فعبد القاهر لا يتوخى معاني النحو في الحركة الاعرابية ، وتبريرها بالعامل فحسب ، وانما يتوخاها في ترتيب الالفاظ ونظمها ، ترتيب معانيها أولا في النفس ، ثم ترتيبها على نسق معانيها في الخارج ، يتوخاها في التقديم والتأخير ، وفي العلاقات القائمة بين الالفاظ ، بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل والفاعل ، " فالعاقل هو الذي يرتّب في نفسه ما يريد أن يتكلم به " . (٣)

فالنحو عند عبد القاهر فكرة في الذهن أولا ، تخرج كلاما منطوقا يخضع لقواعد وقوانين ، وكل كلمة في النظم تحمل علاقة ، وتمثل بابا نحويا ، وهو ينظر الى التركيب النحوي من زاويتين ، الاولى : وتتمثل في المبنى ، ويحقق سلامته وصحته قواعد النحو ، أو بمعنى آخر ، لا بد أن يراعى في هذا المبنى الباب النحوي + الحركة الاعرابية وتبريرها . والثانية : وتتمثل في المعنى وقوامه قوانين اللغة القائمة على القياس على ما جاء عن العرب ، ويراعى في هذا التقديم والتأخير والحذف والاضافة والفصل والوصل والتنغيم وما الى ذلك ،

---

١) انظر هذه المسائل في كتاب الانصاف ، مسألة : ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٥ .
٢) دلائل الاعجاز ، ص : ١٩٢ — ١٩٣ . (٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم يلتقي الخطّان في النهاية عند نقطة واحدة هي المعنى الدلالي .

وبهذا لم يضيّع عبد القاهر الجرجاني وقته في البحث عن العامل والمعمول ، وقد حذا حذوه دارسون محدثون أمثال تمام حسان ، الذى فسّر النحو العربي على طريقة القرائن ، وابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ، اللذيْن فسّراه على طريقة الاسناد ، (١) وخليل عمايرة الذى فسّر النحو على طريقة قواعد النحو التوليدى والتحويلي . (٢)

ومجمل القول لقد كان العامل النحوي من أهم المشاكل التي تواجه اللغة العربية ، لأنه يفرض نفسه في كل قول ، وفي كل أسلوب من أساليب اللغة ، وما يفلت من سيطرته شيء ، حتى الجمل ذاتها ، فمنها ما يكون لها محل من الاعراب ، ومنها ما لا يكون ، وقد تحدّث عن ذلك ابن هشام في مغني اللبيب .

وأرى أنه اذا كان هناك تأثير للألفاظ في بعضها بعضا ، فإنما هو تأثير معنوي لا لفظي ، وأقصد بالتأثير المعنوي العلاقات القائمة بين الالفاظ في ترتيب الكلام ، فالفعل يؤثر في الفاعل معنويا من جهة أن الفاعل هو من وقع منه الفعل ، والفعل يؤثر في المفعول به من جهة أنه وقع عليه فعل الفاعل ، وهكذا فليست الضمة والفتحة بفعل تأثير الفعل نفسه ، وانما هي عادات لغوية موروثة ، قد توارثتها الأجيال ، للدلالة على معان في ذهن المتكلم ، ومما يؤيد هذا الزعم أنّا لا نجد الرفع مثلا يطّرد في الفاعل أو نائبه أو المبتدأ ، ولا نجد النصب يطّرد في المفعول به وخبر ليس واسم (انّ) والحال والتمييز . انها بلا شك عادات لغوية موروثة ، والذى يدلّ على الفاعلية مثلا ليست الحركة في حد ذاتها ، وانما العلة أو العلاقة المعنوية القائمة بين الفعل والفاعل .

---

١) انظر : ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص ٥٠ ، ومهدى المخزومي ، في النحو العربي : نقد وتوجيه ، ص ٣١ .
وطريقة الاسناد تعني أن الضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة واشارة الى أن الكلمة ترتبط بما قبلها ، والفتحة ليست بعلم اعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبّة لدى العرب .

٢) خليل عمايرة ، " في نحو اللغة وتراكيبها " ، ص ٨٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني

بين المنهجين : الوصفي والمعياري

نحاول في هذا الجزء من البحث أن نوضّح مفهوم هذين المنهجين ، لكونهما يتصلان اتصالا وثيقا بما نحن بصدده وهو قسريّة القاعدة النحوية ، فالقسرية في رأينا لا تفهم الا من عرضنا لخصائص المعيارية ، وكذلك المعيارية لا تفهم الا في سياق الوصفية أو بمقارنتها بالوصفية .

كانت اللغة قبل مطلع القرن العشرين تدرس على ضوء أنماط من لغات أخرى كما هو الحال في اللغات الاوروبية ، التي كانت تدرس على ضوء اللغة السنسكريتية ، تلك اللغة التي اكتشفها " وليم جونز " سنة ١٨٧٦م ، وأعلن أن بينها وبين اللاتينية والاغريقية علاقة وثيقة جدا ، وقد أدى ذلك الى القول بأن هناك أصلا واحدا للغات الثلاثة . (١) ومنذ ذلك الاكتشاف اتجهت الدراسة اللغوية الى المقارنة وبيان العلاقة بين اللغات ، وظهر علم اللغة المقارن، الذي " يبحث في مجموعة من اللغات بقصد الوصول الى الروابط والعلاقات بينها ، ويهدف الى اكتشاف مواطن الاتفاق أو الاختلاف في النماذج الصوتية والتراكيب النحوية والرصيد اللغوي لتلك اللغات " (٢) وقد قسّم هذا العلم لغات العالم الى فصائل أو عائلات ، كعائلة اللغات الهندية الاوروبية ، وعائلة اللغات الساميّة . (٣)

بيد أن ذلك العلم الذي قام على منهج التأريخ والمقارنة ، لم يسلم من انتقادات علماء اللغة المخالفين، لأنه في رأي بعضهم قد ابتعد بالدراسة اللغوية عن مجال اللغة الحية المتطورة ، وفي رأي آخر ، لم تكن الدراسات فيه دراسات علمية ، قال " بلومفيلد " : " إن الدراسات القائمة على التأريخ والمقارنة دراسات علمية ، لأنها استدلالية ومعيارية " ، وأكد أن الدرس الوحيد للغة ينبغي أن يكون غير درسا وصفيا استقرائيا . (٤)

---

(١) Bloomfield, Leonard : Language , P. 12
Allen and Unwin, London 1933
وانظر ايضا : أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند الهنود ، ص ١٩ .

(٢) ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ص ٥٩ ، ترجمة أحمد مختار عمر .

(٣) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٢٤ .

(٤) Bloomfield , Language , P .20

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وانتقد " إليس Ellis " ذلك المنهج بقوله : " في أيامنا هذه جاء كشف السنسكريتية ، وبدأ علم اللغة ، لكنه للأسف بدأ من النهاية غير الصحيحة ، وذلك أن البدء بالسنسكريتية كان كأنه وصل لظواهر الحياة بشيء ميّت ، أو كدراسة علاقات الحياة بعظام الموتى " . (١)

كما أن تلك الدراسة كانت تتم بمعزل عن المجتمع الذى يتكلم هذه اللغة أو تلك ، قال تمام حسان : " لقد ظلّت دراسة اللغة حينا من الدهر مقطوعة الصلة بالمجتمع الذى يتكلم هذه اللغة ، فكان اللغويون وهم يسجلون دراستهم ، أشبه بالمشتغلين بما وراء الطبيعة ، منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعية ومظهر السلوك اليومي الذى تقوم به الجماعة ". (٢)

من أجل ذلك أخذ كثير من علماء اللغة في العصر الحديث يضيقون بقصر الدرس اللغوى على الوجهة التاريخية المقارنة ، فاتجهت أعمالهم الى دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها ، بعيدا عن أي تيارات أخرى . (٣) قال محمد عيد : " في القرن العشرين فرّق " دى سوسير " بين نوعين من الدراسات في البحث اللغوى ، دراسة تاريخية مقارنة ، ودراسة وصفية ، وقد انتصر العلماء في هذا القرن للمنهج الوصفي في دراسة اللغة ". (٤) والحقيقة أن " دى سوسير " كان أول من أطلق مصطلح " علم اللغة الوصفي " بعد أن أثبت أنه يمكن بحث اللغة أو اللهجة الواحدة وصفيا . (٥)

---

١) Jespersen, Otto : Language,Its Nature, P. 67 Development and Origin ,London 1964.

٢) تمام حسان ، اللغة بين الوصفية والمعيارية ، ص ٧ .
وانظر أيضا : محمود السعران ، اللغة والمجتمع ،ص ٣١ ،دار المعارف، الاسكندرية ، ط ٢ ، ١٩٦٣ .

٣) Desaussure : Course in General Linguistics ,P . 232, London 1960 .
انظر ترجمة دى سوسير في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٤٠ .

٤) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٦٦ .

٥) محمد صلاح الدين ، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ،ص ٢٠.
وانظر أيضا : عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبدأ علم اللغة منذ ذلك الوقت يستقل بنفسه ،وينظر الى اللغة نظرة موضوعية تقوم على وصف التراكيب اللغوية على أنها ظاهرة اجتماعية ، واتخذ لنفسه منهجا خاصا هو المنهج الوصفي . (١)

وبهذا أصبح موضوع هذه الدراسة يعتمد على المنهج العلمي الذى يتمثل في دراسة التراكيب وملاحظة الظواهر اللغوية ، ثم اقامة الفروض النظرية التي تفحص بعد ذلك منهجيا ، عن طريق التجريب ، وتحقيق الفروض . (٢)

ودراسة التراكيب اللغوية كما يرى " سابير " (٣) تقتضي أن تتجه الدراسة الى وصف الصوت والكلمة والجملة ، وهي العناصر التي تتكون منها اللغة ، (٤) فلنفترض مثلا " أنّ لغويا أراد أن يقدم وصفا للغة معينة كاللغة العربية ، فانه يبدأ بجمع العينات أو المعطيات " ، أى جمع كمية كبيرة من جمل هذه اللغة ، ويقوم بتسجيلها على مسجل للصوت ، ومن ثم يبدأ العمل على هذه المادة التي بين يديه ، فيصنّفها الى مختلف مستوياتها اللغوية . (٥)

المستوى الاول ، وتمثله الوحدات الصوتية الصغرى ذات الدلالة الوظيفية " Phonolgy " أى " الفونيمات " ، ويختص بهذا " علم الاصوات " الذى يدرس ويحلل ويصنف الاصوات الكلامية من غير اشارة الى تطورها التاريخي ، وانما فقط بالاشارة الى كيفية انتاجها وانتقالها ،والاصوات تدرس في هذا العلم في ذاتها ،ومن أجل ذاتها ،وليست من أجل الوصول الى غايات جمالية

---

١) محمود فهمي حجازى ، مدخل الى علم اللغة ، ص ١٨ ، وانظر ايضا : ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ٩٠ .

٢) ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ٩٠ .

٣) أنظر ترجمة لسابير في " نحو اللغة وتراكيبها " ص ٤٣، خليل عمايره

٤) Sapi, Edward ; Language, An Introduction to the study of speach , PP. 33- 35 , New York , 1921 .

٥) انظر : خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٢٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو اجتماعية معينة . (١)

المستوى الثاني ، وهو مستوى الصرف " Morpholgy " أو مستوى دراسة الصيغ اللغوية ، وبخاصة التغييرات الداخلية التي تؤدي الى تغيير المعنى الأساس للكلمة . (٢)

المستوى الثالث ، وهو مستوى النحو أو التراكيب (Syntax) ويختص بتنظيم وترتيب الكلمات في الجملة ، يقول الدكتور تمام حسان : " اذا كان علم الاصوات يكشف عن وظيفة الصوت ، وعلم التشكيل الصوتي يكشف عن وظيفة الحرف والموقع والمقطع ، وكان الصرف يكشف عن وظيفة الصيغة واشتقاقها وتصريفها ، فان النحو يكشف عن وظيفة الباب ، فنجده يعني بدراسة الابواب النحوية وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها في السياق " . (٣)

وبعد هذا العرض يمكننا أن نلخّص أهمّ الخصائص التي يتميّز بها كل من المنهج الوصفي والمنهج المعياري : (٤)

اولا : المنهج الوصفي :

١- أهم سمة يتميز بها هذا المنهج هي أنه منهج لغوي خالص ، يصف اللغة المدروسة كما هي دون اقحام العوامل الذاتية من فروض وظنون وآراء شخصية . وقيام الدراسة على هذا الاساس هو السبيل للوصول

---

١) انظر في ذلك : Lehmann ,Descriptive Lingustics ,P.P 91-103. Bloomfield, Language ,P. 74 .

وكمال بشر، علم اللغة العام (الاصوات) من ص ٩ حتى ٢٧ ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٠ ، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٤٦ - ٤٩ . واللغة بين المعيارية والوصفية ،ص ١١٨- ١٢٢، وماريوباى ، أسس علم اللغة ،ص ٤٥، ومحمد صلاح الدين مصطفى ، النحو الوصفي ،١/٢٧، ومجلة الفكر العربي العدد الثامن ،ص ١٢٤ ، ليبيا .

٢) Lehmann,Descriptive Lingustics ,P.P. 123- 148 . وانظر أيضا : أسس علم اللغة ص ٤٣-٥٣، والنحو الوصفي ١/٢٨ ، مؤسسة الصباح/ الكويت، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٢ - ١٣٣.

٣) تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ،ص ١٢١، وانظر أيضا : محمود فهمي حجازي ، مدخل الى علم اللغة، ص ٣٩- ٤٠ . Bloom Field, Language . P.184, Lehmann, Descriptive Linguistics ,PP. 155-171 .

٤) انظر تلخيصا موجزا لهذه الخصائص في مجلة فصول، تمام حسان، ص ٩٢، والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، د. محمد صلاح الدين مصطفى ،١/١٢- ٢٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الى نتائج تتفق مع واقع اللغة . (١)

٢- لم يأخذ هذا المنهج بالمنطق الأرسطي لأنه دخيل ، ويؤدي في الغالب الى الاضطراب والجدل الذهني ، فلا فائدة فيه ، ولا نفع منه في الدراسة اللغوية ، قال محمد عيد : " اللغة نتاج كل أفراد المجتمع ، وهؤلاء الافراد يختلفون فيما بينهم باختلاف تكوينهم وظروف التكلم التي تواجههم ، فنا طِقوا اللغة ليسوا أجيالا من الفلاسفة والمفكرين حتى يتحكّم في لغتهم منطق أرسطو وقضاياه ". (٢)

٣- يدرس هذا المنهج اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بل هي أخطر الظواهر الاجتماعية على الاطلاق ، وهي تتطور فلا يقف الباحث في وجهها بالتقنين والتحديد ، وإلاّ كان واقفا ضد طبيعة الأشياء ، وهي بهذا المفهوم الاجتماعي تخضع للوصف كما تخضع له كل الظواهر الاجتماعية الأخرى ، اذ تُلاحظ وتُستقرأ ويقرر واقعها دون وجوب أو جواز ، وليس من حقنا أن نحكم عليها بالصواب أو الخطأ ؟ لأن هذا من سلطة العرف الاجتماعي بين من ينطقونها ، فواجبنا هو الوصف فقط ، والقاعدة التي يصل اليها النحوي قاعدة عرفية تتفق مع الاستعمال ، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللغة . (٣)

٤- عدم اللجوء الى الأقيسة والتعليلات ، لأن ذلك من سمات المنهج المعياري ، فهو نحو تعليمي ، يحتاج فيه المتكلم الى قاعدة أو مثال لغوي ، ليكون أمامه يلجأ اليه عند الحاجة ، أما في المنهج الوصفي فلسنا بصدد التعلّم ، وانما بصدد الوصف ، ثم اننا لسنا معنيين بالاجابة عن لماذا ؟ وانما يهمنا الاجابة عن " كيف " ؟ . (٤)

---

١) عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٧ ، وانظر أيضا : محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٦٧ ، ومحمود فهمي حجازي ، مدخل الى علم اللغة ، ص ١٨ .

٢) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٦٧ .

٣) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ٦٩ ، وانظر أيضا : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٨ ، ومهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٩ .

٤) محمد صلاح الدين ، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص ٢١ ، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٤ ، والاصول ، ص ٢٦ - ٢٧ . واللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥ - وحدة المكان ووحدة الزمان : لا يعترف المنهج الوصفي بتعدد الاماكن المجموع منها النصوص اللغوية ، كما أنه لا يعترف بطول الفترة الزمنية التي تدرس فيها اللغة ، وانما ينبغي أن تحدّد فهناك فرق بين دراسة اللغة تاريخيا ، ووصفها في فترة محددة.(١)

٦- وحدة النصوص المستشهد بها : يرى علماء اللغة المحدثون أنه لكي نتبيّن خصائص النصوص اللغوية ينبغي ان تكون هناك مستويات مختلفة للنصوص ، فنصوص الشعر ينبغي أن تجمع وتبحث وحدها بمعزل عن النثر . والنصوص النثرية ينبغي أن تجمع وتبحث وحدها حتى تستخرج خصائصها . أما أن نجمع بين الشعر والنثر ، ونحاول أن نقعد لهما معا دون أخذ الاختلافات بينهما بعين الاعتبار ، فذلك ما لا يكون .(٢)

٧- لا يعتمد النحو الوصفي على الصيغة المكتوبة للغة ، وانما يتناول بالتحليل والوصف الاصوات والصيغ النحوية للغة المنطوقة.(٣)

كانت تلك أهم مميزات المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، أما المنهج المعياري فيمكن تلخيص خصائصه على النحو التالي :

١. الاعتماد على جانب المقولات المنطقية ، وهذا يعني أن كل مقولة هي المسؤولة عن ناحية خاصة من نواحي البحث النحوي ، وقد رأينا كيف كانت مقولتا الفاعلية والقابلية مسؤولتين عن وجود العامل " النحوي"(٤) وكان من نتائج مقولة المكان أن الفاعل مكانه التأخر عن الفعل ، فلا يتقدم عليه ، كما أن مقولة الجوهر مسؤولة هي الأخرى من نظرية التقدير النحوية ، فقد اهتم العلماء بجوهر الكلمة وجوهر الجملة ، واخترعوا ما غاب من هذا الجوهر .(٥)

---

١) محمود فهمي حجازي ، مدخل الى علم اللغة ، ص ٢٣ ، ومحمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٧٠ ، وتمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٣ .
٢) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص ٢٣ .
٣) انظر : التعريف بعلم اللغة ، ص ٨٧ ، وأسس علم اللغة ، ص ١١٩ . و Bloom Field : Language , P. 158 .
٤) انظر ص ٣٠ من هذا البحث .
٥) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٧- ١٨ ، وانظر ايضا النحو الوصفي ، ص ١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- الاعتماد على المقيسة والتعليلات : لقد كان اللجوء الى المقيسة سمة بارزة من سمات المنهج المعيارى ، يقول أحمد بن فارس : " ليس لنا أن نخترع ولا نقول غير ما قالوه ، ولا ان نقيس قياسا لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها " . (١)

وعدّ جمهور النحاة الظواهر التي لا تتفق مع معاييرهم في حكم الشاذ والقليل الذى لا يقاس عليه ، وقد تعرض هذا القياس لكثير من النقد في العصر الحديث ، يقول عبدالمجيد عابدين : " إنّ قياسهم هذا كان معيبا ، لأنه لم يعترف بتطور اللغة وعناصرها ، ولا يقوم عليه ."(٢)
ومن جانب آخر فان النحو في المنهج المعيارى يهتم بمعرفة العلّة والسؤال الذى يشغل أصحابه دائما هو : (لِمَ كان هذا ، ولم يكن غير ذلك ؟) . (٣)

٣- يتم تحديد القواعد في النحو القائم على المنهج المعيارى وفقا للدارس نفسه في حين يرى عالم اللغة " أن النحوي لا يستطيع أن يبني قواعد لغوية ولا ينبغي له ، لأن النحو لا يحتوي على كل التراكيب المتداولة في الاستعمال " . (٤)

٤- ومن الأسس التي قام عليها المنهج المعياري تعدّد الاماكن التي أخذت منها النصوص ، وطول الفترة الزمنية التي اعتمد عليها النحاة في جمع اللغة ، أضف الى ذلك ما يركّز عليه المنهج من الاعتماد على اللغة المكتوبة ، وقد كان من نتيجة ذلك كله أنه قدّم قواعد معيارية كي تبنى عليها الجمل فيما بعد .

وخلاصة القول انه يمكن التفريق بين نوعين من المناهج التي تدرس بها اللغة ، أولها يعتمد على الملاحظة والاستقراء والوصف ، واستنباط القاعدة النحوية من مادّة اللغة ، ولا ينظر الى هذه القواعد باعتبارها معايير ينبغي اتّباعها ، وانما ينظر اليها على أساس أنها نواحي اشتراك بين الظواهر اللغوية المتماثلة في فترة زمنية معينة ، ويمكن اعادة النظر فيها بعد ذلك في فترة زمنية أخرى ، وذلك تمشيا مع التطور اللغوى .

---

١) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٥٧ .
٢) عبدالمجيد عابدين ، المدخل الى دراسة اللغة والنحو ص ٨٢- ٨٣، وانظر : " الاسس التي أقيم عليها النحو العربي " من هذا البحث ، ص ٧ .
٣) عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٦ .
٤) ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ٧٠ - ٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا الثانـــي ، فهـو ذلك النـوع الذى يغلّـب القاعـدة علـــى النـص فيجعلهـا قانونا ينبغي احترامـه ، وهو ما يسمـى بالمنهـــج المعيـــارى .

....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

أسباب قسرية القاعدة النحوية (١)

لقد أوضحنا في الفصل السابق ان المنهج الوصفي انما يعتمد على ملاحظة الظواهر اللغوية او الاشكال اللغوية المنطوقة ووصفها وصفا دقيقا تاما لاكتشاف القوانين التي تسير عليها اللغة، ونضيف هنا أن "سابير" وهو واحد من علماء اللغة الكبار الذين أسهموا في تأسيس المنهج الوصفي في الغرب، كان له الفضل الاكبر في التركيز على دراسة الاشكال اللغوية المنطوقة، ذلك لأنه كان يقوم برحلات ميدانية حقلية، متنقلا بين قبائل الهنود الحمر الامريكيين، لجمع مادته اللغوية، معتمدا في ذلك على المصدر البشري، وقد ترتب على هذه الطريقة أن قرّبت البحث اللغوي من مناهج البحث العلمي، لأنها تقوم على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة كما هي، ولأنها تعتمد على الملاحظة والتصنيف والتحليل كما هو واقع. (٢)

ويبدو أن النحاة واللغويين العرب القدماء قد ساروا على هذه الطريقة في بداية الأمر، اذ تذكر الروايات أنهم كانوا يقومون برحلات ميدانية حقلية بين القبائل في شبه الجزيرة العربية لجمع المادة اللغوية، كما انهم كانوا يأخذون اللغة عن الأعراب الذين يغدون الى "المربد" - وهو سوق من اسواق البصرة - للمتاجرة، (٣) يقول الزبيدي: "كان من الأعراب رجل حجازي أسمه أبو مهديّة، وقد جلس اليه أبو عبيدة والاصمعي، وكان ممن يحتكم اليهم، وخاصة اذا تعلّق الامر بلهجة الحجازيين"، (٤) وكان أبو عمرو بن العلاء يعمل الى جانب عنايته باقراء القرآن على تحصيل العربية خاصة من مجلس ابن ابي عقرب، قال ابو حاتم السجستاني: "حدثني الاصمعي قال: حدثني شعبة، قال: كنت أختلف الى ابن أبي عقرب، فأسأله أنا عن الفقه، ويسأله أبو عمرو عن العربية، فيقوم وأنا لا أحفظ حرفا مما سألته عنه، ولا يحفظ هو حرفا مما سأله عنه". (٥)

---

١) انظر هذه الاسباب في كتاب "في نحو اللغة وتراكيبها" للدكتور خليل عمايرة، ص: ٣٠ - ٣٦ (٢) النحو العربي والدرس الحديث، ص ٣٤

٣) انظر: المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، ١/ ١٤٤ وما بعدها.

٤) طبقات الزبيدي، ص ١٧٥. (٥) المصدر السابق، ص ٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهكذا كان علماء اللغة العرب يعتمدون في جمع المادة اللغوية وتدوينها على الأعراب ، سواء كانوا في البادية أم جاءوا الى البصرة ، ثم يقومون بتصنيف ما تجمّع لديهم من أمثلة متماثلة ، ليبنوا قواعد اللغة عليها ،[1] وهذه الطريقة لا تختلف كثيرا عما قام به " سابير " في العصر الحديث .

ونخلص الى القول بأن علماء اللغة العرب قد بدأوا في دراستهم للغة بداية وصفيّة ، لكن مجموعة من العقبات اعترضت سبيل منهجهم ، يقول الدكتور تمام حسان في معرض حديثه عن كتاب سيبويه ، وهو أول كتاب نحوي وصل الينا : " انّ منهج سيبويه في دراسة اللغة كان وصفيا في معظمه ، الاّ أن أثر منطق أرسطو واضح في استعماله لطريقتَيْ التعليل والقياس في وضعه لقواعد اللغة العربية ، كما أنه وقع في أخطاء منهجيّة كان من أهمّها أنه شمل بدراسته مراحل مختلفة من اللغة العربية تقدّر بثلاثة قرون رغم ما طرأ على اللغة من تغيّر خلال تلك الحقبة ، وحاول أن يصف عدّة لهجات عربية ويجد لها قواعد مشتركة . "[2]

ونشير هنا الى أننا قد تحدثنا عن مسألة تأثّر النحو بالمنطق الارسطي وعن القياس والتعليل في معرض حديثنا عن الأسس التي قام عليها التصنيف النحوي ، أما فيما يتعلق بالمخالفات المنهجية ، أو العقبات التي اعترضت سبيل منهج النحاة ، وساعدت في تحوّل المنهج الوصفي الى منهج معياري ، وأدّت في النهاية الى خلق قسريّة القاعدة النحوية ، فسنعرض لها فيما يلي :

أولا : الخلط بين لغات القبائل في مرحلة الجمع :

إنّنا لا نزال نذكر بالخير ذلك المجهود الضخم الذي قام به علماؤنا الأول الذين اتجهوا الى اللغة يجمعونها من الأعراب والشعراء في البادية ، أو الذين كانوا يفدون الى البصرة والكوفة فيما بعد ، ولكن النحاة لم يفصلوا بين ما كان يردهم من هذه القبيلة أو تلك ،[3] وقد ترتّب على ذلك

---

١) انظر : خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦ .
٢) تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٣ـ ٢٥ ، وانظر أيضا : نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٩٨ ـ ٩٩ ـ .
٣) انظر : نزهة الالباء ، ص ٦٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان ظهرت نتائج هذا الخلط عند وضع وضع القواعد النحوية ، فقد وضعوا قواعدهم مستوعبة العدد الاكبر من الامثلة المتماثلة ، وأخرجوا ما لا يماثلها ، وأطلقوا عليه " شاذّ " ، سئل أبو عمرو بن العلاء : " كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة ؟ قال : أعمل على الاكثر ، وأسمّي ما خالفني لغات".(١) في حين أن أعرابا فصحاء قد نطقوا به ، وربما كان من بين هؤلاء الأعراب من قد احتجّ النحاة بشعرهم لقواعد نحوية ، ولو جمعوا المادّة اللغوية ومنّفوها وفقا للقبائل المأخوذة منها ، لما كان من العسر أن نخرج بتفسير مقنع لكثير من الشواهد التي لا نجد لها تخريجا الا بقول " شاذّ " ، ولكن اذا ما وقع هذا الشاهد في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : " إنّ هذان لساحران " ، (٢) وهي قراءة القراء السبعة غير ابن كثير وحفص ، (٣) ، ونحو قوله تعالى : " انّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى " (٤) وقوله تعالى : " والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة "(٥) تأوله النحاة والامثلة لهذا الشاذّ في الشعر العربي كثيرة جدا ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قول الشاعر : (٦)

انّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وقول الآخر :

تزوّد منا بين أُذناه طعنة ... دعتْه الى هابي التراب عقيم

وقول الثالث :

فأطرق اطراقَ الشُّجاعِ ولو يرى ... مساغًا لنابَاهُ الشُّجاعُ لصمّما

---

١) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٣٤ .
٢) سورة طه ، آية ٦٣ .
٣) انظر : مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ص ٩٩ .
٤) سورة المائدة ، آية ٦٩ .
٥) سورة النساء ، آية ١٦٢ . انظر هذه الآيات في ابن قتيبة ، تأويل مشكل اعراب القرآن ، ص ٢٥ ، والكتاب ١/ ١٨٣ ، ٢/ ١٥٥ ، ومعاني القرآن ، للفراء ١/٣١٠ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٣١٥ - ٣١٦ .
٦) انظر هذه الابيات في شرح المفصل ١٢٩/٣ ، وانظر أيضا ، معجم شواهد النحو الشعرية / رقم ٢٧٥١ ، ص ١٦٤ ، ورقم : ٢٥٩٩ ، ص ١٥٧ ، ورقم ٣٧١٣ ، ص ٢٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن يعيش معقّبا على من يستعمل ألف المثنّى في جميع حالات الاعراب ؛ وهي لغة فاشية ، وقد تأتي في جميع الاسماء المثناة ، نحو قولك : جاء الزيدان - ورأيت الزيدان - ومررت بالزيدان ، وهي لغة قد عزاها الرواة لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة ، وقد خرج عليها قوله تعالى : " انّ هذان لساحران " ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا وتران في ليلة)، (١) فانظركم من القبائل قد استعملت تلك اللغة ، وكم من الامثلة يمكن أن ترد عليها ، ومع ذلك فهي في عداد الشاذ الذى لا يقاس عليه .

ومن القواعد التي لا تستوعب الظواهر اللغوية ، بالرغم من أنها قامت على نوع من الاستقراء ، قاعدة تتعلّق بالفعل والفاعل ، مؤدّاها عدم تثنية الفعل أو جمعه مع الفاعل المثنى او الجمع ، فلا يجوز أن يقال مثلا: قاما الطالبان ، أو قاموا الطلاب ، وقد أطلق العلماء على هذه الظاهرة لغة (أكلوني البراغيث)، لكن هناك أمثلة لغوية موجودة فعلا في الاستعمال اللغوى ، وقد وردت في المصادر التي تبنى عليها القاعدة ، وهي : لغة التنزيل ، والأشعار ، والمنثور من كلام العرب :

قال تعالى : " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا " (الانبياء : آية ٣) .
قال تعالى : " ثم عموا وصمّوا كثير منهم " (المائدة : آية ٧١) .

وفي الحديث ، قال عليه الصلاة والسلام : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " ،(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم (٣)

وقول الآخر :

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه معبد وحميم (٤)

ولسنا هنا في الحقيقة بصدد حصر هذه الشواهد ، لكنه من المؤكد أن هذه اللغة كانت مستعملة ، ومعترفا بها في ذلك العصر ، لذلك لا يجوز للقاعدة النحوية أن تنكرها ، أو يعمد النحاة الى البحث عن تخريج مناسب لها .

---

١) شرح المفصل ٣/ ١٢٨ .
٢) انظر : الاقتراح ، ص ٥٥ ، والمغنى ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .
٣) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٢٤٢٢ ، ص ١٤٩ .
٤) المرجع السابق ، رقم ٢٤٤٨ ، ص ١٥٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد عرض لهذه اللغة بعض الدارسين المحدثين ، وعدّوها من اللغات التي ينبغي أن تبنى عليها القاعدة ، ناقشها الدكتور حنا حداد ، وخلص الى القول بأن (هذه القراءات والشواهد تدلنا على أن هذه اللغة كانت معروفة اذ ذاك ، ومعترف بها في الفصحى ، اذ لم يختلف القراء جميعا في اثنتين من قراءات الذكر السابقة ، كما لم يختلف أحد من العلماء ورواة الشعر على رواية شاهد شعرى أو نثرى منها ، لهذا كله فنحن نطمئن الى القول بأن هذه اللغة كانت سائدة عند كثير من القبائل العربية وأن شيوعها واطّرادها أمر يبرر لنا الاعتراف بما يمكن أن نطرحه من القواعد " . (١)

وتناول هذه الظاهرة بالوصف والتحليل الدكتور خليل عمايرة الذى يقول : " انّنا نرى فيها درجة من الاتساق مع منطق اللغة ، فهذه القبيلة كانت تذكر الفاعل بعد الفعل ، فاذا أرادت أن تؤكده ، فلا بد من تكراره لفظا أو على صورة ضميره ، فتكون الجملة التوليدية التي تتضمن المعنى القريب (أكل البراغيث أيّاى VSO) ، تتحول الى : (أكل البراغيث البراغيث ايّاى Vsso) أو (أكل البراغيث هم ايّاى) فالتحق الضمير بالفعل ، ولكن برسم آخر ، وهو الواو التي هي لاصقة تعبّر عن اسناد الفعل الى الجماعة ، وتؤكد المسند اليه في هذا المقام . فتصبح الجملة : (أكلوا البراغيث اياى) ، ثم جرى في الجملة تحويل آخر طبقا لقواعد النحو التحويلي ، فأصبحت (أكلوني البراغيث) باضافة نون الوقاية ، التي لها وظيفة صوتية ، نصّ عليها علماء العرب في كثير من أعمالهم ، فما كانت الواو الا لتوكيد الفاعل في هذه اللهجة . (٢)

ومن القواعد التي لا تستوعب الظواهر اللغوية قاعدة أخرى لا ، تجيز العطف على الضمير ،(٣) نحو قوله تعالى : " فأجمعوا أمركم وشركاؤكم " (يونس :٧٠) عطف الشركاء على المضمر المرفوع في (أجمعوا) ، وقوله تعالى : " ما أشركنا ولا آباؤنا " . (٤)

---

١) انظر : مقال للدكتور حنا حداد ، بعنوان (رأى في لغة الفاعلين) في مجلة اليرموك ، ص ٢٢ ، العدد الثامن ، ١٩٨٤ .
٢) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
٣) انظر : شرح المفصل ٣ / ٧٥ - ٧٨ .
٤) سورة الانعام ، آية ١٤٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عطف الآباء على المضمر في (أشركنا). وقوله تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " ، [1] عطف الارحام على المضمر في (به)، وقد وردت هذه الظاهرة في أشعار العرب ، قال عمر بن أبي ربيعة :

قلت اذا أقبلتْ وزهرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسّفن رملا

عطف (زهر) على المضمر المستكن في الفعل (أقبلت) .

وقال آخر :

فانّ الله يعلمني ووهبا ويعلم أن سنلقاه كلانا

عطف (وهبا) على المضمر المتصل بالفعل .

وقال ثالث :

فاليوم قربّت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجبِ

عطف الايام على المضمر المتصل بالياء . [2] ويعلّق ابن يعيش على هذه الابيات قائلا : وهو ضرورة شعرية " .

وهكذا اذا لم يجد النحاة تأويلا مناسبا لأمثال هذه الشواهد يتفق مع القواعد النحوية ، أطلقوا عليه (شاذ) أو (لغة) أو (ضرورة شعرية)، وكان ابن فارس يلتمس المعاذير للشعراء الذين لم يلتزموا بالقواعد النحوية ، فيقول : " ما جعل الله الشعراء معصومين ، يوقّون الغلط والخطأ ، فما صحّ من شعرهم فمقبول ، وما أبته اللغة العربية وأصولها فمردود ، كقول الشاعر :

" ألم يأتيك والانباء تنمي " فلم يجزم الفعل المضارع

وقول الآخر :

" لمّا جفا اخوانه مصعبا " فلم يرفع الفاعل (مصعبا)

يقول ابن فارس : " فكله غلط وخطأ " . [3]

---

١) سورة النساء ، آية ١ . (٢) انظر هذه الامثلة في شرح المفصل ٣/ ٧٥- ٧٨. وكتاب الانصاف مسألة رقم ٦٥، ٦٦ . ومعجم شواهد النحو الشعرية تحت رقم ٢١١٥، ص ١٣٥ ، ورقم ٢٩٤٥ ، ص ١٧٣ ، ورقم ٣٢٩ ، ص ٤١ .

٣) الصاحبي في فقه اللغة ،ص ٣٣١. وتجدر الاشارة هنا الى أن الدكتور حنا حداد من المحدثين قد أيّد هذا الرأي في مقال له بعنوان (أخطاء لا ضرائر) قال فيه : فالضرائر اذن خطأ ولا بأس من الاعتراف بذلك " انظر مجلة اليرموك ، ص ٢٤ ، العدد الثاني ، ١٩٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما تنكره القاعدة النحوية أيضا تقديم المستثنى على المستثنى منه بالرغم من كثرته في كلام العرب ، نحو قول الشاعر :

فما لي الا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي الا مذهبَ الحق مذهبُ (١)

فقدّم (آل) و (مذهب) وهما مستثنى على المستثنى منه . (٢)

والحق أن الشواهد على الشاذّ ، أو الذى لا يقاس عليه كثيرة متعدّدة ، لسنا بصدد تتبعها واثباتها ،(٣) ويكفي أن نورد قول الفارسي الذى يبين كثرتها في اللغة ومنهج النحاة في التعامل معها ، قال : " هو كثير في كلامهم ، ولكن لا يقاس عليه " . (٤)

ثانيا : الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معيّنة :

وهي كما يقول السيوطي " قيس وتميم وأسد ، فانّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ... ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل ... فلم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسّان ولا من إياد ، فانهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى ، ولا من تغلب ولا من النمر ، فانّهم كانوا بالجزيرة مجاورين اليونانية ، ولا من بكر لانّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والفرس والحبشة ... ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم " . (٥)

هذا النص يحدّد بوضوح القبائل التي أخذت عنها اللغة ، وهم سكّان البادية الذين ابتعدوا عن التأثير بلغات أجنبية ، وهم في الغالب ينتمون الى تلك القبائل الستّ ، أو بعبارة أخرى هم الذين كانوا يسكنون بأواسط بلاد العرب ، وكانوا أكثر توغّلا في البداوة ، وأبعد عن الاتصال بالأقاليم والأرياف . (٦)

١) معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٣٤ ، ص ٣٢ ، (٢) انظر الانصاف مسألة ، رقم ٣٦ .
٣) لقد جمع هذه الشواهد الدكتور عبدالفتاح الدجني في كتابه " ظاهرة الشذوذ في النحو العربي . (٤) انظر عبدالفتاح شلبي ، أبو علي الفارسي ، ص ٢٢٠ .
٥) انظر الاقتراح ، ص ٥٦ ، والمزهر في علوم اللغة ١/ ٢١١ .
٦) مهدى المخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص ٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أضف الى ذلك ما كان يعرف بين القبائل من أن قريشا كانت أفصح العرب لدرجة أنها كانت تسمى " أهل الله "،(١) قال فندريس : " أصبحت لغة قريش مشتركة بين القبائل العربية ، ولم تكن أول أمرها الا لهجة محليّة كسائر اللهجات ، ولكن الظروف قد ساعدتها على الارتقاء الى مصاف اللغات المشتركة ، فظهرت بذلك على اللهجات المجاورة ، وهذا أمر طبيعي بين اللغات . (٢)

وهكذا آثر العلماء الأخذ عن قريش والقبائل الست الأخرى ، وتحفظوا في الأخذ عن بقية القبائل في شبه الجزيرة العربية ، واستمر هذا الاتجاه حتى ظهر من العلماء في القرن الرابع الهجرى من لم يفرّق بين قبيلة وأخرى ، ويعدّهم جميعا سواء في جواز الأخذ عنهم والاحتجاج بأقوالهم ، فقد عقد ابن جني (ت ٣٩٢) في كتابه الخصائص فصلا كاملا سمّاه " اختلاف اللغات وكلها حجة " قال فيه " الا أن انسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين أما ان احتاج الى ذلك في شعر أو سجع فانه مقبول منه ، غير منحيّ عليه ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء " . (٣)

ويبدو أن مايذكره ابن جني في الواقع الا أمرا نظريا ، لأنه عند التطبيق لم يؤخذ به ، فمن المعروف أنه لم يخرج عن المنهج الذى سار عليه من سبقه من النحاة ، كما أنه من المعروف أنّ العلماء الخالفين بعد ابن جني لم يغيّروا من اتجاههم في الأخذ عن القبائل الست ، الا في عصر متأخر حين عني ابن مالك في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم . (٤)

ومهما يكن من أمر فقد كان للقبائل في شبه جزيرة العرب لهجات مختلفة بل لكل قبيلة منها لهجة مستقلة ، أو عادة كلامية ذات صفات خاصة تميّزت بها (٥) ولا يغيب عنا ما يذكره الرواة عن كشكشة ربيعة ، وعنعنة تميم ، وكسكسة هوازن ، وتلتلة بهراء ... الخ ، (٦) ونحن لا نزال نذكر أمر الأمرابي الذى أمرّ على

---

١) انظر الصاحبي في فقه اللغة ،ص ٣٣ ، والخصائص ٢/١١ . والمزهر في علوم اللغة ١/٢٠٩ ـ ٢١٠ . (٢) فندريس ، اللغة ، ص ٣٣٦ .
٣) ابن جني ، الخصائص ٢/١٠ ـ١٢ ، وانظر المزهر ١/ ٥٥ ـ ٥٦ .
٤) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٥٧ (٥) انظر : المزهر في علوم اللغة ١/٢٥٥ .
٦) الخصائص ٢/ ١٢ ، والمزهر في علوم اللغة ١/ ٢١٠ ـ ٢١١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قراءة (طيبى لهم وحسن مآب) وأبو حاتم السجستاني يحاول مرارا أن يقنعه بالعدول عن قراءته الى (طوبى) بدلا من (طيبى) ، لكنه كان يأبى أن يغيّر من سليقته وطبعه ، قال أبو حاتم : فلما طال عليّ قلت : (طوطو) ، قال : (طبي طبي) ، ويعلّق ابن جني قائلا : " ألا ترى الى هذا الاعرابي كيف نبا طبعه عن ثقل الواو الى خفّة الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين " . (١)

وروى عن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عمرو بن العلاء : " بلغني أنك تجيز (ليس الطيب الا المسك) بالرفع ، قال : " ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ، وليس في الارض حجازي الا وهو ينصب " . (٢)

نحن اذاً أمام لهجات عربية مختلفة تبعا لاختلاف القبائل ، الى جانب لغة قريش ، لغة القرآن الكريم ، وهي اللغة الادبية المشتركة ، بل هي اللغة الراقية المهذبة الفصيحة .

وعلى أساس الفصاحة وعدمها راح العلماء الأُول يفرّقون بين القبائل ، فجعلوا بعضها فصيحا ، وبعضها غير فصيح ، ولا ندري ما مقياس الفصاحة عندهم ؟ لأنّ ذلك المقياس لم يكن ثابتا ، فهو مرّة يقوم على أساس المعنى الدّال على البداوة ، والتوغل في الصحراء ، وعدم الاختلاط بالأمم الاخرى ، كما نرى في لغة القبائل الست المختارة ، ومرة أخرى يقوم على أساس المعنى الدّال على رقي اللغة كما نرى في لغة قريش .

ويبدو أن المفاضلة بين القبائل لم تكن عادلة ، ذلك لأن الفصاحة لم تكن حكرا على قريش وحدها ، فهناك أكثر من قبيلة قد وصفت بالفصاحة ، روى عن الخليل مثلا أنه قال : (أفصح الناس أزد السراة) ، وقال الأصمعي : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : " أفصح الناس سافلة قريش وعالية تميم " ، وروى عن الجرمي أنه قال : " رأيت قوما من بني الحارث بن كعب ، لم أر أفصح منهم " ، (٣) وقد دفع هذا أحد الباحثين المحدثين الى القول : " الهفوات في منهج البصريين في رأيي هو تحديدهم القبائل العربية التي نقلوا عنها ، حيث لا يخلو أن تكون هناك قبائل فصيحة أخرى غير القبائل المحدّدة التي ذكروها ، وبخاصة قريش " . (٤)

---

١) الخصائص ١/ ٧٦ . (٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٨ . وانظر المزهر ٢/٢٧٧ .
٣) انظر هذه الاقوال في المزهر ١/ ٢١١ .
٤) عبدالفتاح الدجني ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ١٢١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فمن الانصاف اذا الا يرفض النحاة واللغويون الأخذ عن بقية القبائل بحجة أنها كانت ذات علاقة بالأقاليم التي لم تكن تتكلم العربية ، ذلك لأن من يقرأ النّص الذى أثبتناه نقلا عن السيوطي ، يرى أن تبريرات الرفض للأخذ عن القبائل المذكورة فيه تعارض واضح مع كون لغة قريش أفصح لغات العرب ، ذلك لأن قريشا كانت أوسع قبائل العرب احتكاكا بغيرها من القبائل التي كانت تفد للتجارة أو للعبادة .

ونخلص الى القول بأن النحاة قد أخذوا اللغة والشواهد اللغوية عن بعض القبائل واستبعدوا بعضها الآخر دون وجه حق ، كما أنهم من جانب آخر قد خلطوا في دراستهم للغة بين لهجات القبائل وبين اللغة الأدبيّة المشتركة ، فلم يدرسوا كل لهجة على حدة ، ولم يقصروا نشاطهم على لهجة قريش باعتبارها أفصح اللهجات لاستنباط القواعد النحوية مثلما فعل النحاة اليونانيون الذين وجّهوا جهودهم ووضعوا نصب أعينهم أنقى وأفصح لهجة يونانية وهي لهجة " الأتيك " ومدّوها المقياس السليم للغة اليونانية بلهجاتها المختلفة ، ومثلما فعل النحاة اللاتين الذين نشأ نحوهم على اللغة أو اللهجة اللاتينية وحدها دون النظر الى اللهجات الأخرى التي كانت منتشرة في ايطاليا ، وكذلك نشأ النحو الفرنسي والانجليزى ، فالاول نشأ على اللهجة الباريسيّة ، والثاني نشأ على اللهجة اللندنية . (١)

فالنحاة العرب لم يفرّقوا بين اللغة الأدبية التي جاء بها الاسلام ، فوجدوها موّحدة ذات خصائص متميّزة ، وبين لهجات القبائل التي اشتملت على صفات خاصة ، وفي هذا من الاضطراب ما فيه ، لأن شرط اللغة الاطّراد والتوّحد في الخصائص ، ومحاولة بناء قواعد نحوية من كل ما روى عن القبائل يؤدي حتما الى اضطراب في تلك القواعد ، قال ابراهيم أنيس : " لو أن النحاة وقفوا في استنباط قواعدهم النحوية عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موّحدة ، لجنّبوا أنفسهم الكثير من الجدل حول ما يجوز وما لا يجوز . ولكنهم حاولوا اقحام اللهجات القبلية ، فبدت لهذا لنا القواعد مضطربة متعدّدة الوجوه . (٢)

---

١) انظر حسن عون ، دراسات في اللغة والنحو ، ص ٧٨ - ٨٠ .
٢) ابراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ص ٤٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واذا كان تعدّد اللهجات قد أدى الى الاضطراب في القواعد النحوية ، فان المفاضلة بين اللهجات على أساس الفصاحة حينا أو البداوة حينا آخر ، قد أدّى الى وضع قوانين معيارية مستنبطة من احدى اللغات او اللهجات ، التي ظنّ النحاة أنها أفصح من غيرها ، أو أنها أعرق في البداوة من غيرها .

ولقد أفادت تلك القوانين النحاة في أمرين : أولهما : أنهم اتخذوا منها قواعد تعليمية ، ينبغي أن يقتدى بها الناس في كلامهم وكتاباتهم ، قال أحد الباحثين المحدثين في معرض حديثه عن النحو التقليدي المعياري : أن النحاة يهتمون بوضع قواعد معيارية تبيّن للناس كيف ينبغي لهم أن يتكلموا أو يكتبوا ، وذلك على هدي مستوى لغوي معيّن ، (١) وثانيهما : هو أنهم اتخذوا من تلك القوانين مقاييس ثابتة ينبغي أن تخضع لها كل الشواهد اللغوية الواردة من القبائل المختلفة ، فما وافقها كان منها ، وما لم يتفق معها يؤول قسرا حتى يدخل في اطارها ، وان استعصى فانه يردّ ولا يقاس عليه .

ثالثا : الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معيّن :

من العقبات التي اعترضت منهج النحاة القدماء أنهم شملوا في دراستهم مراحل متعاقبة ومتباعدة من تاريخ اللغة العربية ، تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاما قبل الاسلام ، وتنتهي بانتهاء ما يسمّى بعصر الاحتجاج ، وهذا العصر ينتهي كما ورد في (الاقتراح) بابن هرمة ، (٢) قال الاصمعي : " ختم الشعر بابراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج " . (٣) وهذا يعني أنهم شملوا في دراستهم للغة ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب ، وهذه الفترة بالرغم من قصرها في عمر الزمن ، تعدّ عرضه للتطور اللغوي في مستوياته المختلفة ، الصوتي والصرفي والتركيبي والمعجمي ، ويكاد يتفق الباحثون على أن تلك الحقبة من الزمن لا يمكن أن تظلّ فيها اللغة ثابتة على حالها ، وانما المعقول أن تكون قد تطورت فيها من نواحي البنية والنطق .(٤)

---

١) ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ٧٠ - ٧١ .

٢) كانت وفاة ابراهيم بن هرمة ما بين (١٧٦ - ١٨٣هـ) ، انظر : الزركلي ،فهرس الاعلام ٥٠/١ ، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥ ، سنة ١٩٨٠ ، ولسنا هنا بصدد متابعة هذه القضية ، فهناك أقوال أخرى تفيد بأن عصر الاحتجاج ينتهي عند ابن ميّادة الذى كانت وفاته في ١٤٩هـ ، انظر مقدمة ديوانه ص ٤٨، تحقيق الدكتور حنا حداد .

٣) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٧٠ . (٤) انظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ،ص ٢٥ . وانظر أيضا : أصول النحو العربي ،ص ٧٠. وأسس علم اللغة ص ٧١ ، والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص ١٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قال حسن عون : " من المسلّم به أنّ لغة كل عصر تختلف الى حد ما من لغة العصر الآخر ، وعلى ذلك فقد تختلف معاني الالفاظ في عصر عنها في عصر آخر ، فليس من المعقول والامر هكذا أن تشرح القصيدة الجاهلية مثلا بالمعنى المتداول حاليا ، أو المعنى الذى كان متداولا في العصر الاموى أو العباسي ، أو بأول معنى يصادفنا في المعاجم اللغوية ، ان احتاج الامر الى الرجوع لهذه المعاجم " ،(١) وقال ستيفن أولمان : " انّ اللغة ... ـ أية لغة ـ ليست ساكنة بحال من الاحوال فهي تتغيّر باستمرار في أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحوية ومعانيها ، وان اختلفت سرعة التغيّر من فترة زمنية الى أخرى ".(٢)

فاللغة شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى تتطور باستمرار في معانيها وبنيتها وتراكيبها ، " فليس من الصواب أن نضع لها القوانين الصارمة ، ونوصد الابواب دون تطورها ، لأن الشواهد اللغوية تتجدّد وتتطور في كل عصر ، فلا بد أن تكون القواعد من المرونة بحيث تسمح لما يأتي به الزمن من تغييرات".(٣)

ومن المعروف في تاريخ الأدب العربي أن القدماء قد قسّموا الشعراء الى طبقات أربع : الجاهليين ، أمثال امرئ القيس والاعشى والنابغة ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، أمثال لبيد وحسّان والمتقدمين من شعراء عصر الاسلام ، كجرير والفرزدق والأخطل ، والمولّدين ، وهم الذين يلون عصر جرير والفرزدق ، وكان العلماء يحتجّون بالشواهد اللغوية التي حصروها في الطبقتين الأوليين ، " وقد نسوا أن هذه الشواهد قد تكفي لوضع قواعد في فترة زمنية محدّدة ، لكنها ليست بكافية في فهم مسألة هامّة ، وهي تطوّر اللغة بأصولها وصيغها وتراكيبها ، تلك المسألة التي لها صلة وثيقة بقواعد اللغة " .(٤) وقد يحتجّ العلماء بأشعار شعراء صدر الاسلام ، لكنهم لا يطمئنون الى معظم الشواهد التي ترد عنهم ، ونحن لا نزال نذكر ما دار بين الفرزدق وعبدالله بن أبي اسحق من خصومات .(٥)

وخلاصة القول أن العلماء في ذلك العصر قد اكتفوا بما وصل اليهم من الشواهد من العصر الجاهلي ، ولم يفطنوا الى أن اللغة متجدّدة في كل عصر ، لتغطّي حاجة مستعمليها في التعبير عما يجول في نفوسهم ، قال خليل عمايرة : " فان للمتحدث باللغة العربية مثلا أن يولّد مجموعة كلمات من مجموعة أصوات اللغة للتعبير عن شيء جديد " فكرة ـ أو مخترع مادى " مع مراعاة قواعد القياس الصرفي ، ثم يضع هذه الكلمات في جملة ، وقد تحوّل هذه الجملة الى جمل

---

١) دراسات في اللغة والنحو ،ص ٠١٨ (٢) دور الكلمة في اللغة ،ص ٠١٥٦
٣) عبدالمجيد عابدين ، المدخل الى دراسة اللغة والنحو،ص ١٠٦ ٠ (٤) عبدالمجيد عابدين ، المدخل الى دراسة اللغة والنحو ،ص ٩٣ ٠ (٥) انظر هذا البحث ص ٧ـ٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متعدّدة بالتقديم والتأخير والحذف والاضافة ، مع مراعاة المستوى الصرفي للتراكيب في تلك اللغة " . (١)

وقد ترتّب على اغفال مبدأ " تطور اللغة في كل عصر " أن وضعت قواعد معيارية ينبغي أن تخضع لها كل الشواهد اللغوية سواء السابق عليها ، أم اللاحق بها ، لأن تلك القواعد قد استنبطت من لغة قد افترض فيها العلماء أنها وصلت الى أعلى درجة من الرقيّ والتطور ، بل كانت في نظرهم تعدّ من أرقى اللغات . وقد كان ذلك سببا في قسريّة القاعدة النحوية ، لأن اللغة كما أوضحنا تتجدّد باستمرار وليس من المعقول أن تتطور اللغة بمستوياتها المختلفة في حين تبقى القاعدة قياسا ثابتا لا يقبل التعديل .

رابعا : الاهتمام بالشكل على حساب المضمون :

لقد وصف النحاة اللغة العربية بمصطلحات كان هدفها بشكل واضح تبرير الحركة الاعرابية ، ووجودها على آخر الكلمات ، لذا فقد صنّفوا عددا من المعمولات والعوامل في باب واحد على الرغم مما بينها من تباين في المعنى هذا بالاضافة الى كل ما جاء عنهم (منصوب باللازم اضماره) أو (مفعول به لفعل محذوف تقديره كذا) ، وسنعرض هذا بشيء من التفصيل في فصل قادم والغرض من تقدير هذا الفعل أو ذاك ، انما هو لتبرير وجود الحركة الاعرابية ، ولو أتيح لهذا المقدّر أن يظهر في التركيب لتغيّر القصد واختلف المعنى ، أو بمعنى آخر ، لخرجت الجملة من معناها من اسلوب الى معنى اسلوب آخر .

ولنا أن نتساءل : هل تقتصر مهمّة النحو على صحة التركيب من الناحية الاعرابية ، أم أن من شأن النحو مراعاة المعاني قبل مراعاة الالفاظ؟ قال ابن جني : " ان أمكنك تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهذا ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى ، تركت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّت طريقة الاعراب " . (٢)

فابن جني يحاول كما هو واضح أن يوفّق بين الأمرين ، ولكن مسألة الاعراب عنده مسألة جوهرية ، ينبغي أن تكون في المقام الاول ، قال تحت عنوان (باب في تجاذب المعاني والاعراب) : " اعلم تجد في كثير من المنثور والمنظوم الاعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك الى أمر ، وهذا يمنعك منه ... من ذلك قوله

---

١) خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٨٠ .
٢) ابن جني ، الخصائص ، ١/ ٢٩٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعالى : " انّه على رجعه لقادر ، يوم تبلى السرائر " ، [1] فان حملته على ما في الاعراب على هذا ، كان خطأ لفصلك بين الظرف الذى هو (يوم) وبين ما هو معلّق به من المصدر "،[2] فالفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي لا يجوز عند ابن جني من وجهة نظر تركيبية ، ويمضي قائلا : " فاذا كان المعنى مقتضيا له والاعراب مانعا منه ، احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفصل ".[3]

فالمعنى كما هو واضح في الآية الكريمة يتطلّب أن يكون الظرف في موقعه من النّص القرآني ، والاعراب كما يرى ابن جني يمنع أن يكون هناك فاصل بين المصدر ومعموله ، لذلك ينبغي أن نقوم بعملية أخرى وهي البحث عن ناصب جديد للظرف غير الناصب الموجود فعلا وهو (رجعه) .

ويبدو للباحث أن هناك نوعا من التعارض بين الاعراب والمعنى ، أوبين المعنى والمبنى ، والأمر في الحقيقة لا يحتاج الى تقدير حتى يتم الاتفاق والتطابق ، ذلك لأننا لو نظرنا الى الآية نظرة نعتمد فيها على ابراز المعنى الدلالي ، ولما فيها من عناصر أضيفت الى مبنى الجملة الاصل في ضوء ما نجده في كتب التراث من أن (لام إنّ) تدخل مؤكدة للخبر ، كما تدخل (أن) مؤكدة للجملة مثل قولنا : (إنّ زيدا قائم ، وإنّ زيدا لقائم) ،[4] وما نجده في كتب المحدثين ، وبخاصة أصحاب النظرية التوليدية التحويلية فيما يسمونه (الاضافة عنصر من عناصر التحويل) ،[5] لو نظرنا الى الآية من هذه الجوانب لما تردّدنا في القول بأنه لا تعارض بين المبنى والمعنى ، بل انّ انتقال عنصر من عناصر الكلام من مكانه الى مكان آخر بالتقديم والتأخير ، أو اضافة عناصر جديدة الى المبنى الأصل في الجملة يزيد من بيان المعنى وتوكيده في النفس .

" انه على رجعه لقادر ، يوم تبلى السرائر "
فيها توكيد بـ (إنّ) وبـ (اللام) في (لقادر) .
وفيها توكيد آخر بتقديم (الرجع) على (لقادر) .
وفيها توكيد ثالث بالفصل بين الرجع واليوم .

---

١) سورة الطارق ، آية ٨ .
٢) الخصائص ، ٣/ ٢٥٥ .
٣) المصدر السابق ٣/ ٢٥٦ .
٤) الزجاجي ، كتاب اللامات ، ص ٦٠ ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .
٥) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تركز الاهتمام في الآية على الحدث أولا ، وهو البعث ، واحياء الناس ينبغي أن تلازمه القدرة الالهيّة ، أما معرفة الوقت والزمن فليس بالامر الذى يستحوذ على اهتمام السامع ، لذلك جاء في مكانه الطبيعي من الآية ، لأن السامع تهمه الأحداث أكثر من أى شيء آخر ، لذلك جاء الزمن في مرتبة لاحقة .

ومهما يكن فقد اهتم النحاة القدماء بشكل التركيب أكثر من اهتمامهم بمعناه ، ولم يقف الامر عند هذا الحد وانما أصبح الاهتمام بالشكل عند النحاة الخالفين هدفا يسعون اليه ، وقد أصبحت مصطلحات مثل : عامل / معمول / حركة اعرابية ، هي الهدف الذى يسعى النحوى لاظهاره دون اهتمام كبير بالمعنى.

وكان من نتيجة هذا الاهتمام بالشكل ، أن عدّ النحاة بعض الأبواب النحوية مثل : النداء - الاغراء - التحذير - الاختصاص ، مفاعيل لافعال محذوفة ، وهي في الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك التقدير ، لأنها تدلّ بصيغتها على معناها ، وتستقل بالفهم دون تقدير ، وانما لجأوا الى ذلك لتبرير الحركة الاعرابية من جانب ، واخضاع هذه الابواب للتقسيم الثنائي للجملة من جانب آخر ، وكأنها بهذا تدخل في اطار الجملة الفعلية ، وكأن الهدف هو شكل الجملة لا معناها .

وقد أنكر جمهور النحاة أن يتقدّم الفاعل على فعله نحو : (خالد قام) لأن الفاعل في نظرهم ينزل منزلة الجزء من الكلمة ، فلا يجوز أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها ،[1] ثم ان الفعل في حالة تقديم الفاعل لا يمكنه أن يرفع فاعلين في آن واحد " وكيف يرفع الاسم الظاهر وضميره ؟ "،[2] وهذا في الحقيقة تفسير شكلي ، لأن المعنى لم يتغير بنقل الفاعل من موقع متأخر في التركيب الى موقع متقدم ، فما قدّم الا للتوكيد والاهتمام ، والعرب ان أرادت العناية بشيء قدمته .[3]

وأنكر جمهور النحاة أيضا أن يتقدم جواب الشرط على الشرط ، نحو قوله تعالى : " فذكّر ان نفعت الذكرى "،[4] وزعموا ان الذى تقدّم من الآية انما هو دليل على الجواب ، لا الجواب نفسه ، وتساءلوا ، كيف يتقدّم المعمول على العامل ، خاصة اذا كان العامل هنا ضعيفا - وهو أداة الشرط - لا يقوى على العمل في متقدّم ومتأخّر في آن واحد ، أى في الشرط والجواب

---

١) انظر أسرار العربية ، ص ٧٩ والاشباه والنظائر ٢/ ٦٣، وسر صناعة الاعراب ١/٢٢٦.
٢) المقتضب ٤/ ١٢٨ ، وانظر : شرح المفصل ١/ ٧٥. (٣) كتاب سيبويه ١/ ٣٤ .
٤) سورة الأعلى ، آية ٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

معـــا . (١)

لا شك أن العلماء في تحليلهم لمثل هذه التراكيب يعالجون مسائل سطحية تتعلق بالعامل والمعمول والحركة الاعرابية ، في حين أننا لو بحثنا عن المعنى في مثل قولنا : " خالد قائم " لوجدناه لا يختلف عن قولنا : " قام خالد " الا في درجة التوكيد وكذلك لو قلنا في الشرط : "أحضرْ إنْ تحضرْ " ، فان ذلك لا يغيّر من المعنى الدلالي شيئا ، الا في درجة التوكيد أيضا ، لأن البنية العميقة (D.S.) في مثل هذه التراكيب واحدة ، وان اختلفت البنية السطحية (S.S) . (٢)

وربما كان هذا الاهتمام بشكل التركيب عند العلماء هو الذي دفع عبد القاهر الجرجاني الى أن يفهم النحو بطريقة معيّنة ، هي طريقة النظم والتعليق ، وسنعرض هنا بايجاز شيء مما نراه يمثّل نظريته في فهم التراكيب اللغوية ، لما لهذا من صلة بما نحن بصدده ، يقول عبد القاهر : " ليس النظم شيئا الا أن تتوخّى معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم " ، (٣) فلا يكفي اذا أراد المتكلم أن يأتي بالنظم الحسن أن يكون عالما بمعاني النحو فحسب ، وانما عليه أن يكون عالما بمواضع الالفاظ ووجوهها والفروق بينها ، ويقول أيضا : " واذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أنّ الوجوه والفروق كثيرة ، ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها ، (٤) فعبد القاهر لا يتوخّى معاني النحو في الحركة الاعرابية فحسب ، وانما يتوخّاها في التقديم والتأخير وفي العلاقات القائمة بين الالفاظ ، وفي اضافة بعض العناصر اللغوية الجديدة الى التركيب ، ويتوخّاها أيضا في ترتيب المعاني في النفس أولا ، " فالعاقل هو الذي يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به " . (٥)

---

١) انظر الخصائص ٢/ ٣٨٨ ، وسر صناعة الاعراب ١/ ٢٦٥ .
٢) Bolinger : Meaning and Form , P. 125 .
٣) دلائل الاعجاز ، ص ٣٧٧ .
٤) المصدر السابق ، ص ١٢٨ .
٥) المصدر نفسه ، ص ٣٨١ ، وانظر : ص ١٠١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتعليق عند عبد القاهر هو أن الالفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضمّ بعضها الى بعض ، فيعرف فيما بينها فوائد،[1] فالفكر يتعلّق بما بين معاني الكلم من علاقات ، وليست هذه العلاقات الاّ معاني النحو ، قال : " ليت شعري كيف يتصوّر وقوع قصد منك الى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ."[2]

وهكذا يشرح لنا عبد القاهر طريقته في فهم معاني النحو ، وهي أن ترتّب معاني الكلم في النفس أولا ، ثم ترتب الكلم على نسق معانيها في الخارج ثانيا .

وبهذا تتضح نظرية النظم والتعليق عند عبدالقاهر الجرجاني ، وهي لا تنفصل عن النحو الذى يعتمد على أمرين في رأيه : أولهما : المحافظة على المبنى الذى يتمثل في تبرير الحركة الاعرابية من ناحية شكلية .

وثانيهما : المحافظة على المعنى ، وهو أن ينظر في التركيب من حيث التقديم والتأخير والحذف والاضافة والتنغيم ... الخ ، ويلتقي الاتجاهان بعد ذلك عند نقطة واحدة هي تحقيق المعنى الدلالي .

ولو حاولنا أن نستخلص طريقة لتحليل جملة مثل : " يدفع المسلم زكاة أمواله آخر العام ، رغبةً في دخول الجنة " ، في ضوء ما يراه عبد القاهر الجرجاني ، لقلنا :

يدفع : هو الحدث الذى قام به المسلم .
المسلم : هو الشخص الذى أوقع الحدث .
زكاة أمواله : هو الشيء الذى وقع الحدث عليه .
آخر العام : هو الزمن الذى أوقع فيه المسلم (الدفع) .
رغبة في دخول الجنة : هو الغرض الذى من أجله قام المسلم بدفع زكاة أمواله .[3]

---

١) المصدر السابق ، ص ٣٩٥ . وانظر ايضا : ص ٣٨٧ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ .
٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٢
٣) انظر : دلائل الاعجاز ، ص ٣٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا نظنّ بعد هذا الاّأن القارىء قادر على تنظيم كلمات الجملة وربطها بالطريقة التي أرادها عبدالقاهر ، وان لم يكن الكاتب قد وضعها مباشرة أمامه ، في حين أنّا لو أخذنا تحليلا قصيرا لجملة ما في ضوء المصطلحات النحوية لوجدنا المهمة أمام القارىء لم تكن يسيرة ، ولنأخذ مثلا :

يشكر المديران العاملين في المصنع تشجيعا لهم .

يشكر : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة .

المديران : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى .

العاملين : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم .

في المصنع : جار ومجرور .

تشجيعا : مفعول لأجله منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة .

ونحن ان أردنا أن نصل الى معنى الجملة فلا بدّ أن نأخذ بطريقة الجرجاني السابقة ، في حين لا نهمل تركيبها السطحي ، فالاول يشير الى المعنى الذى يريده المتكلم أو الكاتب عند انشائه الجملة ، والثاني يشير الى الحركة الاعرابية التي يجب أن تكون على كل كلمة من كلمات الجملة .

وهذا التفسير يتفق الى حدّ كبير مع ما يراه علم اللغة المعاصر ، فالنحو ليس اعرابا أو وسيلة آلية لتفتيت الجملة الى أجزاء فحسب ، وانما لا بد أن ينظر اليه باعتباره وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوى ، ويتجه عمل النحوى الى بيان مكونات هذا التركيب او ذاك ، وكيف يرتبط بعضها ببعض . (١)

خامسا : الاقتصار في عملية تقعيد القواعد على اللغة المكتوبة :

يرى علماء اللغة في العصر الحديث أن معظم الدراسات النحوية التقليدية تفتقر بشكل عام الى ادراك أن لكل من تراكيب اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة وسطا مختلفا أشد الاختلاف ، يكشف عن صيغ من المفردات، وأنماط من التراكيب النحوية مختلفة أيضا ، كما أنّ لكل منها مستويات خاصة في الاستعمال (٢) ، ولهذا فانّ هناك قصورا في ادراك أن القواعد التي تنطبق على أى منها لا تنطبق على الأخرى ، ويبدو أن تلك القواعد التي صيغت ووضعت للغة المكتوبة لا تنطبق في الحقيقة الاّعلى الجزء المكتوب فقط. (٣) يقول أنيس فريحة : " جاءت أكثر قواعد الصرف والنحو في كثير من اللغات

---

١) ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ١٢١ـ ١٢٢ . (٢) انظر : ديفيد كريستال، التعريف بعلم اللغة ، ص ٤١، وأسس علم اللغة ، ص ١١٩، ومدخل الى علم اللغة ، ص ٣٥ . (٣) التعريف بعلم اللغة ، ص : ٤٣ ـ ٤٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قواعد كتابة لا قواعد نطق وفهم وافهام " . (١)

وهذا في الحقيقة ينطبق على النحو العربي ، ذلك لأنه لم يقعد للعربية كما يتحدثها الناس ، وانما قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الاغلب الامّ نص قرآني ، أو شعر ، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم ، علما بأن لكل مستوى من مستويات الكلام نظامه وقوانينه ، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره . (٢)

وقد ترتّب على ذلك أن جاءت القواعد على أساس معيارى ، ذلك لأن قصر البحث النحوى على مستوى معين من اللغة أفضى بالنحاة الى وضع القواعد على أساس من النصوص المختارة ، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة العربية ، ولم يكن مناص من أن نصوصا من هذا المستوى أو ذاك تخالف ما وضعوه من قواعد ، فاضطروا الى اللجوء الى التأويل والتقدير والاحتكام الى الضرورة ، أو الى الشذوذ ، بل الى وضع نصوص تسند هذه الاحكام . (٣)

ومن جانب آخر فان الاقتصار في عملية تقعيد القواعد على المادة المكتوبة جعل النحاة يهملون كل ما يتعلق بالنبر والتنغيم اللذين يكشفان عن صيغ من المفردات وأنماط من التراكيب النحوية لا نستطيع اهمالها . (٤)

والنبر في معظم الاحيان يرتبط بقوة الصوت أو علوّه ، ومعناه : أن مقطعا من مقاطع متتابعة في الكلمة يعطي مزيدا من الضغط ، ويسمى (نبر علوّى) وهذا يتوقّف على نسبة التردّد في درجة الصوت ، أما التنغيم فهو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الايقاعات في حدث معين . (٥)

---

١) أنيس فريحه ، نحو عربيّة ميّسرة ، ص ٨٠ ، دار الثقافة / بيروت .

٢) انظر تمام حسان ، الاصول ، ص ٧٩ - ٨٣ ، ومجلة فصول ، ص ٩١ . وعبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٧ .

٣) المصدر السابق ، ص ٤٩ . (٤) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٠-١٦٩ ، ولمزيد من التفصيل في النبر والتنغيم ، انظر : كمال بشر ، علم اللغة العام (الاصوات) ، ص ١٦١- ١٦٢ /دار المعارف بمصر ، وخليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٧١ - ١٧٥ .

٥) ماريوباى ، أسس علم اللغة ، ص ٩٣ ، لمزيد من التفصيل انظر : تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ص ١٦ ، ١٦٥ ، وخليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٧١ ، وعبد الصبور شاهين ، في علم اللغة العام ، ص ١١٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد جعل الدكتور تمام حسان التنغيم أو النغمة من بين قرائن التعليق اللفظية لما له من أهمّية كبيرة في ابراز المعنى ، قال : " الجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية ، هي هياكل من الانساق النغمية ذات أشكال محدّدة ، فالهيكل التنغيمي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل لجملة الاثبات ، وهنّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة ، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة ، والصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي " . (١)

ويفيدنا التنغيم أيضا في الكشف عن معان أخرى في الجملة العربية ، كالمدح والذّم والتعجب ، " لأن اللغة لها جانبان في تقسيم الجمل ، الجانب التعاملي ، والجانب الافصاحي ، وأوّلها أقرب الى الاستعمال الموضوعي للغة ، وثانيهما أقرب الى الجانب الذاتي ، وهذا الجانب الافصاحي يغلب عليه الطابع التأثّري ، ومن أمثلته التعجب والمدح والذّم ، وكل هذه تتحقّق غالبا في صورة صيحات انفعالية تأثيرية ، وقد يكون المتكلم بهذه اللغة الافصاحية في مقام يتطلّب منه أن يغيّر وظيفة الجملة من التعامل الى الافصاح " . (٢)

فلو أطلقنا جملة مثل : " نجح محمد " ، لكانت تحتمل أكثر من معنى ، وهذا يتوقف على النغمة الموسيقية أو الايقاعية لها ، فقد تحتمل الخبر والاثبات ، وقد تعني الفخر والمدح ، أو ربما تعني الذّم ان كان القصد منها السخرية والاستهزاء .

ويبدو أن تلك المعاني التي ذكرناها للتنغيم كانت في اعتبار الشاعر العربي عندما كان ينطق بقوله : (٣)

طربت وما شوقا الى البيض أطرب ولا لعبا مني ، وذو الشيب يلعب

فالاصل أن يقال : أو ذو الشيب يلعب ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة :

بدا لي منها معصم حين جمّرت وكف خضيب زيّنت ببنان
فوالله ما أدري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

أراد : أبسبع ؟

---

١) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٦ . (٢) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٠٨ .
٣) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ١٦٤ ، ص ٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله أيضا :

ثم قالوا : تحبّها ؟ قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب .

قيل أراد : أتحبّها ؟

وقول المتنبّي :

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا
والبين جار على ضعفي وما عدلا

فالاصل : أأحيا ؟ (١)

وقد جاء بها القرآن الكريم : " يا أيها النبّي لم تحرم ما أحلّ الله لك ، تبتغي مرضاة أزواجك " ، (٢) فاعتبرت : (أتبتغي) ؟ مع أن أداة الاستفهام غير موجودة ، في حين اعتمادا على النغمة الموسيقية ، تقرأ الآية : " هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا "، (٣) بطريقة قراءتنا للجملة الخبرية ، بالرغم من أنها تبدأ بأداة الاستفهام (هل) ، وقد خرّجها المفسّرون بمعنى (قد) . (٤)

فبالاعتماد على النغمة الصوتية نستطيع أن نقرأ جملة خبرية مثل ، " حضر الى الجامعة " بنغمة أخرى لتنقل الى السامع معنى التعجب ،وبنغمة أخرى تنقل معنى الدهشة ، وبثالثة تنقل الاستفهام ... وهكذا . ولا شك أن العربي قد اعتمد عليها وعلى قرينة أخرى للتفريق بين (نحن العربُ) و (نحن العربَ) في الاخبار والاختصاص ، واعتمد عليها أيضا للتفريق بين (ما أجمل السماء) في التعجب والاستفهام ، ومن هنا فاننا لو استطعنا أن نضع اشارة صوتية أمام الجملة التي يعتريها اللبس واحتمال التحوّل من معنى الى معنى آخر ، ونعدّها هكذا جاءت من العرب لكان أولى من تقدير عامل مضمر وجوبا وان ظهر انتقلت الجملة من اسلوب الى اسلوب ، مما يؤدي في النهاية الى قسريّة القاعدة النحوية .

---

١) انظر تلك الابيات في مغني اللبيب ، ص ٢٠ . (٢) سورة التحريم ،الآية الاولى.
وانظر:كمال بشر ، علم اللغة العام ، ص ١٨٩ . (٣) سورة الانسان، الآية الاولى.
٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ،١١٨/١٩، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادسا : قدسيّة الكتاب النحوي :

تلك القدسية التي دفعت كل من يرغب في التأليف في هذا الميدان أن يشعر بضرورة السير على المنهج الذي سار عليه سلفه ، ومن هنا قيل : " من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"،(١) ولقد سمّاه الناس قديما (قرآن النحو) ،(٢) ولهذا شلّ كتاب سيبويه التفكير النحوي عند العرب نظرا لقيمته وعظيم منزلته في ذلك الوقت ، وحوّل النحاة العرب الى مجرّد شارحين أو معلّقين أو معقّبين .(٣) وأصبحت المؤلفات من بعده شروحا وتعليقات وحواشي تحمل الشاهد ذاته ، والقاعدة ذاتها ، وكلها تسير على منهج واحد ، قائم على فكرة بعينها ، وهي العامل وما ترتّب عليه .

ويكاد يجمع الدارسون المحدثون على أن اللغة العربية لا زالت تدرس الى اليوم على تلك الأسس التي اجتهد في بنائها القدماء ، وفي مقدّمتهم الخليل وسيبويه والفرّاء ، ولم يُضف اليها جديد ، وانه لم يأت خاصة بعد القرن الرابع الهجري - من زاد في اللغة العربية شيئا ، وان ما ظهر بعد ذلك من كتب ومؤلفات لا يعدو أن يكون شرحا أو تفصيلا لها ، أو أختصارا أو تهذيبا أو تعليقا .(٤)

ولنا في ألفية ابن مالك أوضح دليل على ذلك ، فما كادت تنشر حتى هبّ كثير من العلماء يشرحونها ، ويضعون عليها الحواشي ، ابن هشام يعجب بها ويشرحها في كتابه المشهور (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) ، ويضع الاشموني شرحا لهذه الالفية ، هو (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) ، كما ذهب من قبل ابن عقيل وشرح الالفية في شرح سمّي باسمه (شرح ابن عقيل) ، ثم يأتي دور الحواشي على شرح الألفية نفسها ، فنرى حاشية الصبّان ، وحاشية الخضري ، وحاشية الشيخ ياسين ، وسمّيت الحواشي باسماء أصحابها ، وكلها تعليق وتعقيب على أقوال ابن مالك ، وأقوال الشرّاح أيضا .

---

١) القول للمازني ، انظر : نزهة الالباء،ص ٧٥. (٢) مراتب النحويين ، ص ١٠٦ .
٣) أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند الهنود ، ص ٧٥ .
٤) انظر على سبيل المثال : مازن المبارك ، النحو العربي ، ص ١٣١، ومهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢٥ ، وخديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا في الحقيقة لا يتفق مع ما دعا اليه الخليل - رحمه الله - فقد ترك الباب مفتوحا لمن شاء أن يبحث في المادّة اللغوية التي جمعت في زمنه ليعللها بالطريقة التي يريدها طبقا للمنهج الذي يراه، يقول: " إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، واعتللت أنا بما عندى ... فان سنحت لغيرى علّة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها ". (١)

هذه القدسيّة للكتاب والمنهج أدّت في القديم وفي الحديث أيضا، الى طمس كل محاولة للنظر في المادة اللغوية، ووضع منهج لها، وربما كان من أبرز الامثلة لذلك عدم الاحتفاء بأراء محمد بن المستنير (قطرب)، التي عرفت بالطرافة، وعدم السير على المنهج الذى سار عليه شيخه سيبويه، ومثل آخر يقف دليلا على هذه النقطة، وهو مقابلة آراء علماء الكوفة وآراء ابن مضاء القرطبي بالرد والرفض منذ ذلك الزمن الى يومنا هذا في حين أن الدراسات اللغوية المعاصرة تبيّن أن منهج هؤلاء ينسجم الى حدّ كبير مع الطريقة الوصفية للغة، التي هي أسلم وأيسر من المنهج المعيارى الذى سار عليه نحاة البصرة، وانّ الباحث في كتاب (الانصاف) يرى كيف كانت محاولة تسويد المنهج البصرى وتغليبه على غيره.

---

١) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

القاعدة النحوية : مفهومها ومصادرها

نحاول هنا أن نبيّن الأصول والمصادر التي قامت عليها القاعدة النحوية وكيفية بنائها ، ومدى اتفاق ذلك مع الواقع اللغوي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

ولقد أوضحنا في الصفحات الاولى من هذا البحث الاغراض التي نشأت من أجلها القاعدة النحوية ، وقلنا أنها تكاد تنحصر في ثلاثة أغراض ،حماية النص القرآني ، وتعليم الناشئة من أبناء العرب وغير العرب صحّة النطق وسلامة التعبير ، والحفاظ على العربية بوجه عام من الفساد والانحراف .

كما أوضحنا سابقا أن القدماء عند تقعيد القواعد ، لم يفطنوا الى أمرين هامّين :

الاول : أنهم نظروا الى اللغة العربية في ذلك العصر على أنها وصلت الى ارقى مستوياتها ، والى قمّة مجدها ، ممثّلة في النصوص القرآنية ، والاشعار الجاهلية ، أما فيما يرد بعد ذلك من أشعار ، فانه يكون عرضة للشك نظرا لشيوع ظاهرة اللحن ، أو يقابل بالرد والرفض لأنه ورد بعد انتهاء عصر الاحتجاج ، الذى ينتهي بابراهيم بن هرمة ،(١) وفي هذا كله اعتراف ضمني بعدم تطور اللغة العربية ، لأنهم نظروا للغة العربية في ماضيها متجاهلين حاضرها ومستقبلها ، ولو نظرنا مثلا للدراسات اللغوية الاخرى كاليونانية واللاتينية ، لوجدناها (تنبع من النظر الى اللغة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها وفي هذا اعتراف ضمني بتطور اللغة ونموّها ، ومن ثم وضع القواعد التي تواكب هذا التطوّر) .(٢)

---

١) كانت وفاته ما بين (٦ - ١٨٣ هـ) .

٢) انظر حسن عون ، دراسات في اللغة والنحو ، ص ٨٤ - ٨٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والامر الثاني : أنهم تناسوا أن اللغة لا يمكن أن تعيش بمعزل عن اللغات الاخرى ، فهي بحكم الجوار والمخالطة والاتصال لا بدّ أن تعطي وتأخذ بل انّ ذلك يعدّ من عوامل حيويّتها ، وتطورها واثرائها . (١)

على أية حال لقد دعت الحاجة في ذلك الوقت الى استنباط ضوابط وقوانين تنظّم طرق التعبير والنطق باللغة طبقا لما كان ينطق به السلف بقطع النظر عن أي اعتبارات اخرى .

وكان لزاما على العلماء أولا أن يقوموا بعملية شاقة وهي عملية جمع اللغة ، لأن القواعد لا تقوم الا على استقراء اللغة ودراستها ، من أجل ذلك شرعوا في جمع كلمات اللغة وشواهدها الشعرية والنثرية من أفواه العرب الفصحاء (وأما كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم) ، (٢) يذهبون اليهم في البوادي ويستقبلونهم حينما يفدون الى البصرة والكوفة كي يسمعوا منهم طرق صياغة الالفاظ والتراكيب ، ويدونوا ذلك في كتبهم ومؤلفاتهم الى أن توفّر لديهم حشد هائل من مفردات اللغة وتراكيبها وأساليبها ، ولا شكّ أن هذا الصنيع يعدّ من أهمّ المبادىء التي يقوم عليها المنهج الوصفي .

وبعد ان جاء دور التقعيد وجد النحاة أنفسهم أمام مادة لغوية ضخمة ممثّلة في نصوص القرآن الكريم ، وكلام العرب من شعر ونثر . (٣) وبدأوا يصنّفون الامثلة المتماثلة في جانب ، وغير المتماثلة في جانب آخر ، (٤) ويقيسون أمثلة على أمثلة ، الى أن توصّلوا الى استنباط القاعدة النحوية ، (فالنحو مستنبط بالاستقراء والقياس من كتاب الله ، وكلام العرب الفصحاء). (٥)

---

١) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، وانظر ايضا : عبدالمجيد عابدين ، المدخل الى دراسة النحو العربي ، ص ٢٩ .

٢) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٥٦ .

٣) قد تحدث عن هذا الموضوع د. محمد عيد في كتابه " الرواية والاستشهاد باللغة) حين عرض لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد الاربعة ، وهي : القرآن والحديث والشعر والنثر ، ص ١٢٨ ، وانظر ايضا : حسن موسى الشاعر في (النحاة والحديث النبوي) ، ص ١٩ . (٤) يقول د. تمام حسان في مجلة فصول ، العدد الاول ص ٨٩ : " المنطق الاول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح البالغ حدا لكثرة ، وهذه الخطوة الاولى لا تتجاوز النقل والاستقراء والكشف عن هيئات المسموع وملاحظة اختلاف الصور باختلاف المواقع ، وكذلك العلاقات الوفاقية والعلاقات الخلافية بين عناصر هذا المسموع .

٥) السيوطي ، الاقتراح ص ٥٤ ، وانظر أيضا : سعيد الافغاني في أصول النحو ، ص ٦٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أن هذا القانون كان الى حد ما قانونا نظريا ؟ لأنه عند التطبيق لم يؤخذ به ، فالاحاديث النبوية مثلا لم تدخل في نطاق الاستقراء اللغوي ، ولم يحتجّ بها في القواعد النحوية ، بالرغم من أنها من كلام سيد الخلق محمد بن عبدالله - صلّى الله عليه وسلم - ، وهو أفصح العرب ، ويبرّر النحاة هذا الصنيع بقولهم : انّ الاحاديث النبوية رويت بالمعنى دون اللفظ وأن القائمين على روايتها كانوا من الأعاجم ، وقد يلحنون لأنهم يجهلون اللغة العربية وقواعدها . (١)

ولنا أن نتساءل : اذا كان النحاة يشكّون في رواية الحديث وروايته في أول الامر ، فلِمَ لم يحتجّوا به بعد عصر التدوين والنضج العلمي ، حيث أصبحت نصوصه موثوقة ؟ !

لقد خطّأ كثير من الدارسين المحدثين النحاة الذين لم يحتجّوا بالحديث النبوى في اثبات القواعد الكلّية ، لأنهم قد أبعدوا جانبا مهما من المصادر اللغوية . (٢)

والحقيقة أن هذا الاتجاه وهو عدم الاحتجاج بالحديث لم يستمرّ لدى النحاة ولا سيما نحاة الأندلس ، فقد تغيّر حين توسّع بعضهم في الاحتجاج به ، ونحن لا نزال نذكر الحديث الذى استشهد به ابن مالك ، وهو : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) ، وقد سمّاه لغة (يتعاقبون) . (٣)

ومهما يكن فقد كان هناك خلاف بين العلماء حول مسألة الاحتجاج بالأحاديث النبوية ، وظلّ ذلك الخلاف قائما الى ان جاء نفر من الدارسين المحدثين ، ووضعوا حدّا لهذا الخلاف ، وقالوا : " انّ هناك أنواعا من الاحاديث يمكن الاحتجاج بها ولا ينبغي أن تكون موضع خلاف " . (٤)

ونرى أن استبعاد الاحاديث النبوية من عملية الاستقراء والاحتجاج ليس له ما يبرره ، لأن في ذلك اهدار لجزء غير قليل من الثروة اللغوية واستعمالاتها ،

---

١) انظر في ذلك : البغدادى ، مقدمة خزانة الادب ،ص ٥، والاقتراح ، ص ٥٣،وخديجه الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ،ص ٤٢٣، وحسن موسى الشاعر ، النحاة والحديث النبوى ،ص ٩٣. (٢) انظر مهدى المخزومي ، مدرسة الكوفه ص ٥٩.

٣) السيوطي، الاقتراح،ص ٥٢. وخديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٢٣- ٢٤، وقد ناقش سعيد الافغاني هذا الحديث ، وأكد أنه مبتور ، وروايته الصحيحة : " انّ الله وملائكته يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في الحديث . (٤) انظر هذه الانواع في كتاب : " دراسات في العربية وتاريخها "ص ٣٥،المؤلفه :محمد الخضر حسين .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقواعد تقوم أصلا على استقراء واسع لكل الظواهر اللغوية التي تتوفّر لدى الباحث ، والاحاديث كانت ولا تزال جزءا من الثروة اللغوية واستعمالاتها .

أما بالنسبة للقرآن الكريم ، وهو الشق الأول من قانون النحاة (النحو مستنبط من كتاب الله وكلام العرب الفصحاء) . فلا خلاف بينهم في الاحتجاج بآياته في مسائل اللغة والنحو ، وبالرغم من ذلك فاننا نرى فريقا منهم - وهم نحاة البصرة - يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات عربية صحيحة ، من ذلك ، قوله تعالى : (قتل أولادهم شركائهم) فلم يجيزوا الفصل بين المتضايفين في الآية ، لأنهما من العناصر اللغوية المتلازمة .(١) كذلك لا تجيز القاعدة العطف على الضمير من غير اعادة الجارّ في نحو قوله تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) ، وقد تبع ذلك أن أنكر النحاة كل الاستعمالات اللغوية التي يبدو فيها العطف على الضمير المجرور نحو (مشيت وخالد) (مررت بك وخالد) ، وقد يوجّهون ذلك إما باعراب (خالد) مفعولا معه ، واما باعادة الضمير المتصل ، نحو : (مشيت أنا وخالد) .(٢)

ولقد وقف كثير من العلماء الى جانب تلك القاعدة ، وحاولوا تبريرها ، يقول مكّي بن أبي طالب في مسألة العطف على الضمير : " (والارحام) قراءة حمزة بالخفض على العطف على الهاء في (به) ، وهو قبيح عند البصريين ، قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس ، لأن الضمير في (به) عوض من التنوين ، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان " ،(٣) وقال أيضا في مسألة الفصل بين المتضايفين : " وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف اليه ، لأنه انما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر ، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظرف ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد ، فاجازته في القرآن أبعد ".(٤)

ويقول السيوطي معقّبا على من أنكر الاحتجاج بالآيتين : " وهذه قراءة ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية " .(٥)

---

١) انظر : الانصاف ، مسألة رقم ٦٠ . (٢) المصدر السابق ، مسألة ٦٥ .
٣) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءة السبع ١/ ٣٧٥ .
٤) المرجع السابق ، ١/ ٤٥٣ - ٤٥٤ .
٥) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٤٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويحاول ابن جنّي (ت ٣٩٢) أن يجد تبريرا لمسألة العطف على الضمير بقوله : " ليست هذه القراءات عندنا من الابعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب اليه أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦) ، بل الامر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : انني لم أحمل (الارحام) على العطف على الضمير المجرور ، بل اعتقدت أن تكون فيه (باء) ثانية ، حتى كأني قلت : (وبالارحام) ، ثم حذفت الباء لتقديم ذكرها ". (١) وهذا كما نرى - تبرير غير موفّق ، لأن القاعدة في نظر ابن جني هي القاعدة التي لا تقبل التبديل أو التعديل ، وكل ما أتى به هنا هو مجرد تحايل على القاعدة ، لأنه لم ينظر الى المعنى بقدر ما كان يهمه تبرير الحركة الاعرابية .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال أن القراءات القرآنية كانت مصدرا هاما من مصادر النحو الكوفي ، يأخذون بالقراءات السبع ويحتجون بها فيما له نظير في العربية ، ويجيزون فيها بما خالف الوارد عن العرب ويقيسون عليها فيجعلونها أصلا ثابتا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام ، ولكنّ البصريين كانوا يقفون منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، فأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها تلك الاصول - ولو بالتأويل - قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به . (٢)

أما الشق الثاني من القانون ، وهو أن النحو مستنبط من كلام العرب الفصحاء ، فان النحاة قد فرقوا بين القبائل على أساس الفصاحة وعدمها ، وجعلوا بعضها فصيحا وبعضها غير فصيح ، وعدّوا قريشا أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة ، وأخذوا اللغة عن ستّ قبائل فقط من مجموع القبائل العربية الضاربة في الصحراء ، وعدّوا أي كلام صادر عنها شاهدا على العربية الفصحى ولم يأخذوا اللغة عن أهل اليمن أو القبائل التي تعيش على أطراف الصحراء لاتصال أصحابها بالاجانب . (٣)

وكان من نتيجة هذا التفريق بين القبائل أن أهدر النحاة ثروة لغوية هائلة ، يقول أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقلة ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير " ، (٤) وقيل

---

١) ابن جني ، الخصائص ٢/٢٨٥ . (٢) مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص ٣٨٤ .
٣) انظر : عائشة عبدالرحمن ، لغتنا والحياة ، ص ٣٣ - ٣٤ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .
٤) انظر : أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٥٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أيضا ، " كلام العرب لا يحيط به نبيّ " . (١)

وبعد هذا العرض لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد والاحتجاج، يمكننا القول ان طريقة الاستقراء التي قام عليها النحو العربي كانت غير كافية ، أو لم تكن شاملة للغة العرب ، وجاء استنباط الاحكام تبعا لذلك ناقصا ، فلا هم أخذوا عن قبائل الجنوب ، لأن لغة حمير بعيدة عن لغة ابني نزار" ، (٢) ولا هم أخذوا عن مجموع قبائل الشمال ، واستبعدوا أصلا الاحاديث النبوية الشريفة ، ثم قالوا : " النحو علم منتزع من استقراء كلام العرب " أو كما يقول ابن جني : " لغات العرب كلها حجة " . (٣)

لقد كانت تلك أقوالا نظرية أكثر منها تطبيقية لأن القاعدة المستنبطة لم تقم على استقراء واسع يسمح بوضع القاعدة ثم تحرير وضعها ثم الكشف عن امكانية اتباع هذه القاعدة لتجنب الوقوع في الخطأ". (٤)

لذلك كان على النحاة العرب القدماء أن يدرسوا اللغة دراسة علمية دقيقة ، تعطي وصفا دقيقا للنظام اللغوي اعتمادا على ملاحظة اكبر قدر ممكن من الظواهر اللغوية حتى يتوصلوا الى معرفة القوانين التي تسير عليها اللغة العربية ، ثم يضعوا القواعد التي تمكّن من شاء أن يتحدث بتلك اللغة .

كانت تلك مهمة نحاتنا القدماء ، لكنها كانت مهمة صعبة وشاقّة ، فلم يتمكنوا من استقراء كلام العرب بطريقة أوسع وأشمل ، واكتفوا بدراسة لغة بعض القبائل ، ووضعوا القاعدة على هذا الاساس ولكن هذه القاعدة لم تلبث أن اصطدمت بشواهد لغوية لم يشملها الاستقراء ، مثل قول النابغة :

جزى ربّه عنّي عدّي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (٥)

---

١) انظر : احمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٢٦ .
٢) ابن جني ، الخصائص ، ١/٣٨٦ .
٣) المرجع السابق ٢/ ١٠ .
٤) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتركيبها ص ٢٨ .
٥) انظر : معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٤١٠ ، ص ١٤٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقالوا : انّ ذلك لا يجوز ، لأن المضمر وهو(الهاء) في (ربّه) قد تقدم على المظهر (عدىّ) لفظا ومعنى ، لهذا يجب تصحيح المسألة وتقديم المفعول به ، نحو قوله تعالى : " واذ ابتلى ابراهيم ربّه " (البقرة : ١٢٤).

ولقد أنصف ابن جني حين احتكم الى القرآن وكلام العرب الفصيح ، فأجاز أن يتقدم الفاعل مضافا الى ضمير المفعول به ، قال : " أما أنا فأجيز أن تكون الهاء عائدة على (عدىّ) خلافا على الجماعة ، فان قيل : هذا أمر لا يجوّزه القياس (القاعدة) قيل : الامر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الوضع له " . (١)

بالرغم من تلك النظرة الوصفية التي نراها عند ابن جني ، أو عند غيره من العلماء الا أن القاعدة قد بقيت تأخذ شكل الالزام ، بل صارت تعدّ حكما من أحكام القياس (ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو)، (٢) أو كما يقول الكسائي (ت ١٨٩) :

انما النحو قياس يتّبع وبه في كل علم ينتفع (٣)

لذلك يجب أن تخضع لها كل الامثلة أو كل الظواهر اللغوية ، فمثلا (حقّ الفاعل ألاّ يتقدّم على فعله) قاعدة قياسية مطّردة ، لا يجوز المساس بها حتى ولو تقدم الفاعل حقيقة ، نحو قوله تعالى : (اذا السماء انشقّت)، ذلك لأن الفعل والفاعل في رأى العلماء بمنزلة الشيء الواحد . (٤)

والغريب في الأمر بعد ذلك أن النحاة المتأخرين بدلا من أن يبحثوا في اللغة أو النصوص المستجدّة ، نراهم قد اهتموا بالبحث في القوانين والقواعد التي وضعت من قبل ، وراحوا يجتهدون أنفسهم في ذلك حتى أصبحت القواعد جافة جامدة تقتصر على اعراب الكلمات وتبرير الحركة الاعرابية ، وربما لاهتمامهم هذا أطلقوا على النحو (علم الاعراب) ، ظنّا منهم أنه بمعرفة قواعد الاعراب يَحُوز المعرب كل النحو أو معظمه ، وما زال هذا الرأى سائدا عند كثير من الدارسين حتى يومنا هذا .

---

١) ابن جني ، الخصائص ، ٢٩٧/١ . (٢) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٩٥ .
٣) انظر ترجمة الكسائي في (بغية الوعاة) ١٦٢/٢ / تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ص ٢ ، دار الفكر ١٩٧٩ .
٤) ابن جني ، الخصائص ، ١/ ٣١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم جاء عبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز) ووسّع من ذلك المفهوم ، وجعل نظرية النظم هي مفهوم النحو ، والنحو ليس شيئا آخر سوى النظم ، فالاعراب والتقديم والتأخير (الترتيب) والفصل والوصل ،وتخيّر الكلمات (الصيغة) والاسناد ، كل ذلك داخل في مفهوم النحو ، يقول عبدالقاهر : " واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله " . (١)

ويوضّح لنا الدكتور خليل عمايرة النحو عند عبدالقاهر الجرجاني بقوله : " النحو عند عبدالقاهر هو المحور الاساسي في اللغة ، وفي معرفة المعاني التي تعطيها الجملة ، وفي انتماء هذه الكلمات الى أبواب نحوية لها معنى يختلف عن المعنى الذى اصطبغت به تلك الابواب في ظلّ البحث عن الحركة الاعرابية وتبريرها ". (٢)

ويؤكد هذا ما ذهب اليه الدكتور تمام حسان من أن كل اسم في الجملة يدّل بحركته الاعرابية على باب من أبواب النحو ، والمبرر الوحيد لوجود حركة ما هو الدلالة وليس العمل كما يقول النحاة ، وانّ الدلالة على باب من أبواب النحو هي جزء مما اصطلح على تسميته بالمعنى الوظيفي لأية كلمة " . (٣)

ونخلص الى القول بأن النحو ينبغي أن يفسّر على أساس المعنى والمبنى معا ، فكل منهما يساعد في ابراز المعنى الدلالي للتركيب ، وكل زيادة ، أو تغيير في المبنى يعطي زيادة في المعنى ، (٤) وأن تفسّر القاعدة على أساس أنها نواحي اشتراك في الظواهر اللغوية المتماثلة التي وقع عليها الاستقراء اللغوى ، لا على أنها معيار يجب اتباعه ، (٥) لأنه لا يوجد في علم اللغة المعاصر قواعد قريبة من الكمال ، كما أن النحو لا يحتوى على كل التراكيب المتداولة في الاستعمال . (٦)

---

١) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
٢) (اتصال شخصي بالدكتور خليل عمايرة).
٣) تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٤٣ .
٤) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٣ .
٥) تمام حسان ، الاصول ، ص ٣٣ .
واللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٥ .
٦) ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ٦٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

الجملة النحوية : معناها وأقسامها

تعد الجملة في أصغر صورة لها أهم وحدة لغوية ذات معنى يتم الاتصال بها بين أفراد المجتمع ، وعن طريقها يقضون حاجاتهم وأغراضهم ، وهي وسيلتهم للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم ، لذلك أولتها الدراسات اللغوية قديما وحديثا قدرا وافرا من العناية والاهتمام .

ذكرها العلماء العرب القدماء ، فقالوا : هي القول المفيد الذي يحسن السكوت عليه ، [1] وقاموا بتحليلها من طريق الاعراب ، واشترطوا أن تشتمل على طرفي اسناد ، يقول سيبويه تحت عنوان (هذا باب المسند والمسند اليه) : " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنّي عليه ، وهو قولك : عبدالله أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبدالله ، فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الاول بد من الآخر في الابتداء " ، [2] فهو وان كان لم يصرّح بذكر مصطلح (الجملة) ، الا أنه كان يعنيها ، أو ربما كان يعني مصطلح (الكلام) ، فقد كان كثير من العلماء لا يفرّقون بين الكلام والجملة ، بل تعدّ الجملة عندهم رديفا للكلام ، [3] يقول ابن جني : " فأما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسمّيه النحويون جملة " ، [4] ويقول الزمخشري : " الكلام هو المركب من من كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى ، وذلك لا يتأتّى الا في اسمين ، كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم ، نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق بكر ، ويسمّى جملة " . [5]

أما من حيث تقسيم الجملة وتصنيفها ، فقد ذكر العلماء للبحث فيها

---

١) انظر : اسرار العربية ، ص ٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤ .
٢) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٣ .
٣) انظر : السيوطي، الهمع ١/ ١٢ . وخالد الازهري ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧ - ١٨ . (٤) ابن جني ، الخصائص ، ١/ ١٧ .
٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ١/ ١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثلاثة مستويات ، وخلطوا بينها خلطا واضحا :

- المستوى النحوي القائم على الاسمية والفعلية ، باعتبار صدر الجملة أو ما كان الاصل في صدرها ، [١] وأضاف بعضهم الظرفية والشرطية ، يقول الزمخشري : " الجملة أربعة أضرب : أسمية وفعلية وشرطية وظرفية " ، [٢] ويبدو أنه قد أدرك أن المعنى في الجملة الشرطية لا يتوقف على فكرة الاسناد ، وانما يتوقف على الارتباط القائم بين الشرط والجزاء ، فجعلها قسما قائما برأسه .

- المستوى البلاغي القائم على البحث في معنى الجملة ، فقالوا : خبرية وانشائية . [٣]

- المستوى المنطقي القائم على تقسيم الجملة الى كبرى وصغرى . [٤]

وتجدر الاشارة هنا الى أن بعض الدارسين المحدثين قد أضاف أنواعا أخرى من الجمل ، كالافعاحية والوصفية . [٥]

ولسنا في هذا المقام بصدد البحث في التقسيم البلاغي أو المنطقي ، وانما يعنينا التقسيم النحوي وما ترتب عليه من آثار في الدرس النحوي .

ان فكرة الاسناد التي بنى عليها النحاة الجملة بقسميها جعلتهم يفترضون أن لكل جملة في العربية طرفين هما المسند والمسند اليه ، وان غاب أحدهما فلا بد من تقديره ، ولا أدل على ذلك من قولهم بتقدير المبتدأ أو الخبر في حالات ما يسمّى (بحذف المبتدأ أو الخبر وجوبا) ، [٦] ويرى بعض الدارسين المحدثين أنهم بهذا التقدير يخضعون الجملة لاحكام منطقية على غرار القضية المنطقية التي تتطلب موضوعا ومحمولا ، [٧] والدراسات اللغوية المعاصرة

---

١) ابن هشام مغني اللبيب ، ص ٤٩٣ .
٢) شرح المفصل ١/ ١٨ . وانظر : المغني ، ص ٤٩٤ .
٣) الهمع ، ١٢/١ . (٤) المغني ، ص ٤٩٧ (٥) انظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٣ ، ومحمد صلاح الدين مصطفى ، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ٢/ ١٩
٦) سنفصل القول في هذه الحالات في فصل قادم ان شاء الله .
٧) عبدالرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ترفض هذه الاحكام ولا تعترف بها ، كما أنها لا تعترف بحتمية بناء الجملة من مسند ومسند اليه ، يقول محمد عيد : " تكوين الجملة الشكلي لا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند اليه ، فقد تتحقق الفائدة بكلمة واحدة اذا أدت المعنى المفيد " ،(١) وهذا ما أكده خليل عمايرة فقال : " صه جملة ، وأف جملة ، والنارَ جملة ، وأخاك أخاك جملة ، ذلك لأن كلا منهما يؤدي معنى يحسن السكوت عليه " ، (٢) ولقد أشار بعض العلماء القدماء الى ذلك أيضا ، جاء في الهمع : " أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام "، (٣) ونحن نعلم أن الكلام يرادف الجملة عند كثير منهم .

اذا ليس من الضروري أن تتألف الجملة من مسند ومسند اليه ، فان هناك من الجمل ما يتكون من كلمة واحدة . (٤) لذلك قرّر بعض الدارسين المحدثين أن الجملة في اللغة العربية تنقسم من حيث الاسناد الى نوعين : اسنادية وهي الجمل التي يكتمل فيها طرفا الاسناد ، وغير اسنادية ، وهي الجملة ذات الطرف الواحد ، كالقسم والنعت المقطوع ، ومعظم الحالات التي يتوجّب فيها التقدير . (٥)

وقرّر آخرون أن من الجمل ما يكون افعاليا ، مثل : (التعجب) (ما أجمل السماء) ، فتلك الجملة مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول اسنادي وقد نتجت عن الانفعال والتأثر ،(٦) ومن الجمل ما يكون وصفيا مثل : (أقائم الزيدان) .

وكان من نتائج ذلك التقسيم الذي ارتضاه النحاة القدماء أن برز في اللغة ما يسمى بالاعراب على المحل والاعراب بالمقدر ، فالاعراب على المحل يتمثل في الاسماء المبنية - وما أكثرها - وفي بعض الجمل أيضا ، أما

---

١) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢١٨ .
٢) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٨.
٣) السيوطي ، الهمع ١/ ١١ .
٤) انظر : فندريس ، اللغة ، ص ٣٠١ . ترجمة الدواخلي والقصاص .
٥) عبدالرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ،ص ٥٢، وانظر أيضا : كمال بشر ، علم اللغة العام ، ص ١٩٤.
٦) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٤ - ١١٥، ١١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاعراب المقدر فيتمثل في أسماء عديدة مثل المقصور والمنقوص والمصدر المؤوّل والمجرور بحرف جر زائد وفاعل المضدر ، ولنا أن نتساءل : ما الذى يستفاد من قولنا عن لفظة مثل (الذى) أنها مبنية في محل كذا ؟ أو قولنا عن لفظة مثل (موسى) أنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدر منع ظهورها التعذر ؟ !

انّ التقدير ولا شك أمر غير واقعي ، يقول عبدالرحمن أيوب : " الكلمة التي يلحظها النحوى أو يقدرها ليست بكلمة على الاطلاق ، والحركة التي يتصوّرها في آخرها ليست بحركة أيضا ، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول فاعل أو مفعول به ، فانهم يفترضون كلمة غير موجودة منصوبة بفتحة غير موجودة أو مرفوعة بضمة غير موجودة . (١)

ويقول خليل عمايرة : " قد ترتّب على تقسيمات النحاة السابقة وتحديدهم الجملتين الأسمية والفعلية دخول مصطلحات في الدرس اللغوى لها صبغة القسريّة أدت أو ساهمت في ايجاد ما يسمّى بالاعراب المحلي والتقديرى ".(٢)

وقد أدى الاعتماد على ذلك التقسيم أيضا أن خلط النحاة خلطا واضحا في ادراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها ودون أن يكون لذلك الحشر ما يبرّره ، أو ما يستفاد منه ، كما في قولنا : (هيهات العقيق) ، التي يقولون عنها انّها جملة فعلية أو أسمية ، (٣) مع أنهم يسمّون (هيهات) اسم فعل ، ومع أن تلك اللفظة لا تقبل علامات الاسمية او الفعلية ، وكما في (نعم القائد خالد) ، التي اختلفوا فيها بين الفعلية والأسمية ، (٤) وليس في (نعم) ما يؤكد فعليتها أو اسميتها . (٥) وكما في (أقائم الزيدان) التي يقولون فيها أن (الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر ، فتحمل مصطلحين مختلفين هما الفاعل والخبر . (٦)

---

١) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٥٢ .
٢) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٨ .
٣) مغني اللبيب ، ص ٤٩٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٤ .
٤) الانصاف ، مسألة رقم ١٤ .
٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٥ .
٦) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وليس من المقبول أن يحكم على تصنيف الجملة بصدرها ، أو ما كان الاصل في صدرها ، لأن ذلك الحكم مبنّي على أساس شكلي ، ولننظر مثلا في الآيات الكريمة التالية :

(والانعام خلقها). (١)

(أبشرا منا واحدا نتبّعه). (٢)

(وان أحد من المشركين استجارك فأجره) . (٣)

انّ العلماء يدرجونها في الفعلية ، وهم على حق في ذلك ، لكن الغريب في الامر أنهم يقدرون (فعلا) لكل اسم تصدر الآيات السابقة ،ويجعلون من الجملة الواحدة جملتين احداهما تفسّر الاخرى ، (٤) والحقيقة أن جملة ما يسمّى (بالاشتغال)- وهو المصطلح الذى أطلقه العلماء على تلك الآيات وأمثالها - لا تقبل الانشطار ، وقد قدّم فيها الفاعل أو المفعول لغرض يتعلق بالمعنى وهو التوكيد أو الاهتمام بما تقدم . (٥)

يقول خليل عمايرة : " أننا لا نرتضي أن يحكم على تصنيف الجملة بصدرها أو ما كان الاصل في صدرها ، لأن هناك كثيرا من الجمل التي يتصدرها أسم يدرجونها في الفعلية ، وآخر يمنّفونها فعلية في حين لا وجود للفعل في صدرها . (٦)

وليست جملة الاشتغال وحدها هي التي يحكم عليها بما كان الاصل في صدرها ، بل هناك كثير من الجمل التي يدرجها العلماء في الفعلية في حين لا نرى وجودا لذلك الفعل في صدرها ، من ذلك مثلا : النداء ، التحذير ، الاغراء ، الاختصاص ، والمصادر المنصوبة نحو (سبحان الله) - بالرغم من أنه ليس لبعض هذه المصادر أفعال مستعملة - راح العلماء يقدّرون لتلك التراكيب أفعالا ، لتبرير الحركة الاعرابية من جانب ، وليستوفوا طرفي الجملة من جانب آخر ، وهم بهذا التقدير قد أوجدوا الركنين معا : - المسند والمسند اليه - أى أوجدوا جملة كاملة ليس لها وجود ، " وعلم اللغة

---

١) سورة النحل ، آية ٥ .
٢) سورة القمر ، آية ٢٤ .
٣) سورة التوبة ، آية ٦ .
٤) انظر المغني ، ص ٤٩٣ .
٥) الكتاب ، ١/ ٣٤ .
٦) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعاصر يتحفظ بالقول فيما لا وجود له ، فهو يعني بالتركيب الموجود فعلا واضعا له محدّدا وظيفته " ، [١] ثم انهم بهذا التقدير نقلوا الجملة من الاسلوب الانشائي الى الاسلوب الخبرى ، وقطعوا الصلة بين روحها ومنطوقها . [٢]

وعلى أية حال فقد أدى ذلك التقسيم الى التركيز على النواحي الشكلية في الجملة ، مما كان له أكبر الأثر في قسريّة القاعدة النحوية ولعلّ عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ، قد أدرك ذلك فراح يشرح لنا التركيب النحوى فيما يسمّى (بالتعليق) أى تعليق الصيغ الصرفية بعضها ببعض، وانشاء العلاقات بين الالفاظ في صورة أعمّ من كون الارتباط بين طرفي الجملة - المسند والمسند اليه - فاللفظة عنده ليست مرذولة لذاتها ، أو مقبولة لذاتها ، وانما لمكانتها من الجملة ، أى بعلاقتها بما قبلها وما بعدها ، " واعلم أن الالفاظ التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها الى بعض فيُعرف فيما بينها فوائد " .[٣] والحق أن عبد القاهر قد أدرك أن الجملة في العربية فيها من المرونة ما يجعلها قادرة على أداء المعنى بشتى الصور والاشكال ، أدرك ما فيها من تقديم وتأخير وحذف وزيادة ، وفصل ووصل ، ووظائف نحوية للكلمات . [٤] وهو بهذا قد قدّم لنا أعمالا لغوية خالدة تماثل أبرز البحوث اللغوية التي توصّل اليها العلماء في العصر الحديث ، فمثلا يرى (تشومسكي) في طريقته الأولى للتحليل، [٥] أن الجملة تقوم على أساس سلسلة من الاختيارات ، تبدأ باختيار العنصر الاول فيها ، وهذا العنصر سوف يحدّد التالي له ، وهكذا حتى نصل الى نهاية الجملة ، فلو قلنا :

The man comes .
The men come .

فان البدء بكلمة (The) يمكن أن يؤدى الى اختيار (man) أو(men)، ولكن اختيار (man) يؤدى الى اختيار (comes) في حين أن اختيار (men) يؤدى الى اختيار (come) .

---

١) محمود فهمي حجازى ، مدخل الى علم اللغة ،ص ٦٧ . (٢) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢١٩ . (٣) دلائل الاعجاز ، ص ٤٩٥ .

٤) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، انظر ص ١٠٢، ١٢٨، ١٤٢، ١٧٨، ٢٤٠.

٥) انظر :
Chomsky : Syntactic Structures , PP. 18- 25 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه الطريقة تكاد لا تختلف كثيرا عما دعا اليه عبدالقاهر الجرجاني في نظرية (التعليق) ، ولكن لكل لغة طريقتها في التعبير .

وفي العصر الحديث تعدّدت أبحاث الدارسين في الجملة ، واتجهت في معظمها الى وصفها وتحليلها ، لما لها من أهمية في ابراز المعنى وهو ما تسعى اليه الدراسات اللغوية ، (" إنّ أهم فرق يميّز البحث الحديث في بناء الجملة عن البحث العربي القديم يكمن في أن الجهد العربي دار حول نظرية العامل ، بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن معنى ، ومن ثم يعدّ المعنى عنصرا مهما في دراسة بناء الجملة " . (١)

ولقد كانت هناك أكثر من طريقة لوصف الجملة وتحليلها تحليلا دقيقا يرى بعض الدارسين أنه يمكن الاعتماد على مكوّناتها وعناصرها الرئيسة عند الوصف ، (٢) فمثلا لو قلنا : الطالب قرأ الدرس ، فان الجملة تتكون من :

الطالب : أل التعريف + طالب + مفرد + مذكّر .

قرأ : قرأ + ماضي + مذكّر + غائب .

الدرس : أل التعريف + درس + مفرد . ويمكن أن ينظر الى تلك الجملة على الشكل التالي :

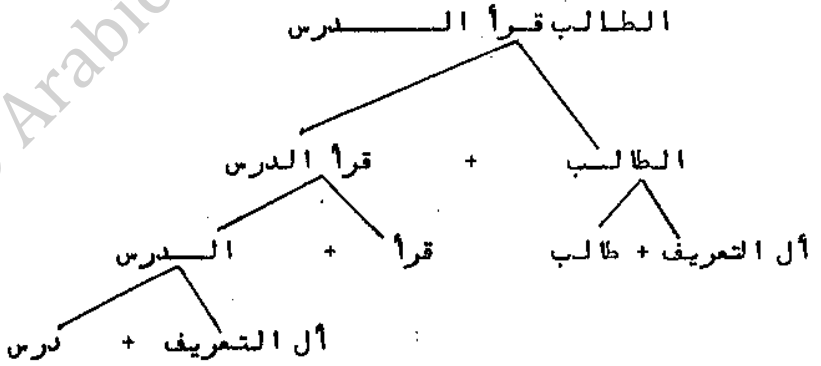

واعتمد بعضهم في تحليله للجملة على نظرية النحو التوليدي والتحويلي ، (٣)

---

١) محمود فهمي حجازي ، مدخل الى علم اللغة ، ص ٦٧ . (٢) انظر هذه الطريقة في : Lehmann : Descriptive Linguistics , PP. 177- 197 .

٣) النحو التوليدي : هو الذي يعمل على توليد أعداد لا حصر لها من الجمل في لغة طبيعية ، والنحو التحويلي : ينظر الى ما طرأ الجملة التوليدية من تغييرات ، وتسمى تلك التغييرات عناصر التحويل . انظر في هذه العناصر : خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ص٨٨ وما بعدها ، ومحمد الخولي ، قواعد تحويلية ص٣٨، ٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى اصحاب هذه النظرية " أن على السامع أن يجتهد للوصول الى حدس المتكلم الذى يعدّ ركنا أساسا في الوصول الى المعنى الدلالي للجملة ،[١] كما يرون أن البنية العميقة (D.S.) لا تتغير بتغير البنية السطحية (S.S.) فمثلا لو قلنا :

كتب خالد رسالة . رسالة كتب خالد .
خالد كتب رسالة .

فان هذه التراكيب - رغم اختلاف بنيتها السطحية - تؤدى معنى عميقا واحدا .[٢] ويرى خليل عمايرة أنه يمكن دراسة الجملة في ضوء قواعد النحو التوليدى والتحويلي ، ولكن ذلك لا يتوقف على مدى ادراكنا لما يجرى في ذهن المتكلم لأنه (ليس من اليسير الوصول الى حدس المتكلم ان لم يكن من المستحيل) ،[٣] لذلك اذا أردنا الوصول الى المعنى الدلالي للجملة علينا أن ننظر "الى ما يمكن أن يؤخذ منها اعتمادا على ما فيها من أصوات ومبان صرفية تنتظم في تراكيب نحوية "،[٤] وهو بهذا قد نظر الى الجملة نظرة جديدة تناول فيها المباني التي تحتاجها الجملة التوليدية ،[٥] وما يطرأ عليها من تغييرات فتصبح جملة تحويلية معتمدا في ذلك على عناصر التحويل (كالترتيب والزيادة والحذف والحركة الاعرابية والتنغيم ...) وعلى ما جاء عن القدماء من آراء ، وبيّن لنا بجلاء ان كل زيادة أو تغيير

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٧٨.
٢) Bolinger : Meaning and form , P. 125 .
٣) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ،ص ١٧٨ . (٤) المصدر السابق ،ص ١٧٨.
٥) الجملة التوليدية في عبارة مختصرة هي التي تتكون من الحد الادنى من الكلمات التي يحسن السكوت عليها ، وتكون جملة خبرية بسيطة لا تركيز فيها على شيء ، وانما الهدف منها نقل الخبر الى السامع ، وترتبط بها البنية السطحية (S.S.) التي يقصد بها قرب المعنى وعدم دخوله في تركيب جملي يشير الى معنى محوّل من المعنى اليسير ، فالجمل : (علي مجتهد) (يجتهد علي) (محمد رسول) جمل توليدية تحمل خبرا أو معنى قريبا (S.S.)ولكنها ان دخلها عنصر من عناصر التحويل فانها تتحوّل في مبناها الى جملة تحويلية ، وفي معناها الى معنى آخر غير المعنى الذى كان لها سابقا ، فنقول :
(انّ عليا لمجتهد) (والله انّ عليا لمجتهد) (محمد الرسول) (علي يجتهد)
فهذه جمل تحويلية يرتبط بها المعنى العميق (D.S.) الذى يريد المتكلم أن ينقله الى السامع بعبارات مرتّبة ترتيبا جديدا .
انظر خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في المبنى يعطي زيادة أو تغييرا في المعنى ، [1] وهو بهذا يخالف أصحاب النظرية التوليدية التحويلية الذين قالوا باتحاد المعنى رغم اختلاف المبنى كما رأينا ، وقد طبّق تلك النظرية على مجموعة كبيرة من الامثلة اللغوية التي تنتمي الى أبواب النحو المختلفة ، من ذلك مثلا قوله تعالى : (والعصر ، إن الانسان لفي خسر) ، فالجملة التوليدية أو النواة هي : (الانسان في خسر) دخلها ثلاثة عناصر تحويل بالزيادة لافادة التوكيد ، أولها : واو القسم والمقسم به ، وثانيها : (انّ) الداخلة على الجملة الاسمية ، وثالثها : (اللام) الداخلة على الخبر ، فاصبحت الجملة تحويلية :

" والعصر ، انّ الانسان لفي خسر "

وهكذا يتغيّر معنى الجملة بتغيّر ما طرأ على بنيتها السطحية ، كما أن هذه الجملة لم تعد تتكّون من جملتين كما كان يرى القدماء ، وانما هي جملة تحويلية واحدة . [2]

وهناك طريقة وصفية أخرى لتحليل الجملة أطلق عليها تمام حسان (قرائن التعليق) أو (تضافر القرائن) ، وهذه القرائن تنقسم الى نوعين معنوية كالاسناد والمعية والمخالفة ، وقرائن لفظية كالعلامة الاعرابية والصيغة والرتبة والمطابقة والتضامّ والنغمة ، [3] فهذه القرائن أو مجموعة منها تتضافر لايضاح المعنى الدلالي للتركيب أو الجملة ، فاذا طلب الينا مثلا ان نحلّل جملة مثل : (قرأ خالد الكتاب) نظرنا في الكلمة الأولى (قرأ) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فعل) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدلّ على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها ، أو من حيث وقوفها بازاء (يفعل وافعل) ، ثم ننظر بعد ذلك في (خالد) فنلاحظ :

- أنه ينتمي الى مبنى الاسم . (قرينة الصيغة)
- أنه مرفوع (قرينة العلامة الاعرابية)
- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة اسناد (قرينة التعليق)
- أنه ينتمي الى رتبة التأخّر . (قرينة الرتبة)
- أن الفعل معه مبنّي للمعلوم . (قرينة الصيغة)
- أن الفعل معه مسند الى المفرد الغائب . (قرينة المطابقة)

---

١) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٨ .

٢) المصدر السابق ، ص ١٠٧ . (٣) انظر هذه القرائن في : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، من ص ١٩١ - ٢٢٦ ، وانظر ايضا : محمد صلاح الدين مصطفى ، النحو الوصفي ١/ ٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبسبب كل هذه القرائن نستدل على فاعلية (خالد) ثم ننظر في الكلمة الثالثة (الكتاب) ونلاحظ :

- أنه ينتمي الى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
- أنه منصوب . (قرينة العلامة الاعرابية)
- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية . (قرينة التعليق) .
- أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخير . (قرينة الرتبة)
- وأن هذه الرتبة غير محفوظة .

وبسبب هذه القرائن نتوصل الى مفعولية (الكتاب) ، [1] وهو بهذه الطريقة قد أنكر فكرة الاعتماد على الحركة الاعرابية وحدها في فهم المعنى الدلالي للجملة ، وهي الطريقة التي اتبعها القدماء ، كما أنكر فكرة العامل الذى تسبّب في وجود تلك الحركة ، يقول : " إنّ العلامة الاعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، وبهذا يتضح أن العامل النحوى وكل ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدى اليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف ، والاخذ بأقوالهم على علّاتها . [2]

ونخلص الى القول بأن النظر الى أجزاء الجملة ومكوّناتها ومحتواها الداخلي من قرائن لفظية أو معنوية ، وما فيها من سوابق ولواحق ، بالاضافة الى النظر الى الشكل النهائي لها من تنغيم ونبر وارتكاز ، كل ذلك يساعدنا في فهم معناها ، وتحديد مفهومها ، ونحسن بعد ذلك في غنى عما فيها من عامل ومعمول ، أو من محلّها أو عدمه من الاعراب .

---

١) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨١ .
٢) المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الباب الثاني

" أمثلة لغوية توضح قسرية القاعدة النحوية "

انّ الدراسة النظرية بمعزل من الدراسة التطبيقية تظل قاصرة من الوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة، لذلك سنحاول في هذا الباب أن نتناول بالتحليل والوصف مجموعة مختارة من النماذج اللغوية علّها تفيدنا في بيان قسريّة القاعدة النحوية.

....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

من المرفوعات

- حذف المبتدأ وجوبا في اسلوب القسم . (١)

تقرر القاعدة النحوية ان المبتدأ يحذف وجوبا اذا كان الخبر مُشعرًا في النص على القسم مثل :

- في ذمتي لأساعدنّ الفقراء .
- في عنقي لأدافعن عن الوطن .
- بحياتي لأنصرنّ الحق .

فالجار والمجرور في بداية كل تركيب مشعر بالقسم ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (عهد أو قسم أو يمين ... الخ) . أي في ذمتي عهد ...الخ).

ويجدر بنا قبل معالجة هذه المسألة وما يماثلها من المسائل الأخرى التي قيل فيها بالحذف أن نتوقف قليلا عند هذه الفكرة - فكرة الحذف - في اللغة العربية .

يرى العلماء أن الحذف في اللغة العربية على نوعين : جائز وواجب ، فالجائز ما نصت عليه القاعدة النحوية التي مؤدّاها أنه اذا فهم الموقف اللغوي بمجرد ذكر بعض عناصره اللغوية دون بعضها الآخر ،جاز الاستغناء عن بعض هذه العناصر :

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول (زيد) بعد من عندكما ؟
وفي جواب كيف زيد ؟ قل دنف ... فزيد استغنى عنه اذا عرف . (٢)

---

١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عقيل ،ج١،ص ٢٥٦ /تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة - المكتبة التجارية الكبرى ١٩٦٤، وشرح الاشموني ،ج١ ص ٣١٠/ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة /مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٩٣٩ . وخالد الازهري ،شرح التصريح على التوضيح ج١،ص ١٧٧، القاهرة - دار احياء الكتب العربية ،والسيوطي ،همع الهوامع ج١،ص ٩٤، بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر ، وابن هشام ،مغني اللبيب ،ص ٨٠٦ / تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله / دار الفكر ،ط ٥ - ١٩٧٩ .

٢) شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٢٥٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال السيوطي عن العمدة أنه " لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام الا عن دليل "، [١] وقال ابن جني عن الحذف أيضا - شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة " وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " [٢] فاللفظ وضع بإزاء المعنى ، فان فهم المعنى من السياق جاز الاستغناء عن اللفظ ، واذا توقف المعنى على ذكر اللفظ وجب ذكره لأن المراد منه الدلالة على المعنى . [٣]

فالاصل في كل كلمة أن تذكر في الجملة اذا لم يفهم المعنى إلا بذكرها ، بيد أنه ثمة حالات يمكن أن تفهم بها الكلمة المحذوفة اذا وجدت قرينة تدل عليها ، فاذا سأل سائل : أين أخوك ؟ أجيب (في الجامعة) ويكون هذا الجواب خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (أخي)أي أخي في الجامعة ، وقد يسأل أيضا : كيف أنت ؟ فأقول (بخير) وهذه الكلمة خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا) ، ولكنه حذف جوازا لوجود ما يدل عليه من قرينة الحال ، (فالحذف لا يكون الا عن دليل حالي أو مقالي) . [٤]

أما الحذف الواجب الذي يلزم النحوي معرفته، فلا يعرف الا من جهة الصناعة النحوية ، يقول ابن هشام : " الحذف الذي يلزم النحوي معرفته هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معمولا بدون عامل ... وهكذا . [٥]

واستنادا الى هذه الفكرة راح العلماء يعالجون كثيرا من المسائل النحوية التي قيل فيها بالحذف الواجب ، ومنها تلك المسألة التي نحن بصددها ، وهي حذف المبتدأ وجوبا في اسلوب القسم نحو (في ذمتي لأساعدن الفقراء).

ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن النحاة كانوا يدركون معنى القسم والغرض منه ، فهم حينما تحدثوا عنه عدّوه وسيلة من وسائل توكيد الجملة سواء كانت في النفي او الاثبات ، [٦] وهو عندهم جملة مؤكدة لجملة

---

١) الهمع ، ج١ ،ص ٩٣ ، وانظر : شرح المفصل ،ج١ ،ص ٩٤ .
٢) الخصائص ، ج٢ ، ص ٣٦٠ .
٣) الاشباه والنظائر ، ج١ ، ٢٩٦ .
٤) مغني اللبيب ، ص ٧٨٦ .
٥) المرجع السابق ، ٨٥٣ .
٦) انظر شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خبرية ، يقول سيبويه : " واعلم أن القسم توكيد لكلامك " ، (١)
ويقول ابن هشام : " جملة القسم غير مقصودة ، وانما المقصود جملة الجواب ، وهي الخبرية ، ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتأسيس " . (٢)

ويتفق الدارسون المحدثون مع القدماء في أن القسم يعد وسيلة من وسائل التوكيد ، لكنهم ينكرون فكرة الحذف الواجب في هذا الاسلوب ، لأن ذلك لا يتمشى مع الواقع اللغوى ، ولا يتفق مع المنهج الوصفي التحليلي الذى يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها بعيدا عن العوامل المقترحة أو الخارجة عن طبيعتها ، (٣) فمنهم من يرى أن القسم جملة لكنها لم تتكون من مبتدأ وخبر ، وانما هي جملة ذات طرف واحد . (٤) ومنهم من يرى أن القسم لا ينتمي الى الاسمية أو الفعلية وانما هو جملة انفعالية تعبر عما تجيش به نفس المتكلم من تأثر وانفعال . (٥)

ويرى آخرون أن القسم (عنصر تحويل) يضاف الى الجملة الأصل لتوكيدها ، يقول خليل عمايرة : " ما يسميه النحاة جملة قسم هو في حقيقة أمره (عنصر تحويل) يفيد التوكيد ، بل ويفيد درجة عالية من درجات التوكيد " ، (٦) وقد استدل بقوله تعالى :

- والعصر ان الانسان لفي خسر " (العصر : ١ - ٢) .

فالاصل في هذه الجملة " الانسان في خسر " ، وقد دخل عليها مجموعة من عناصر التحويل ، وهي على التوالي :

القسم + (انّ) الداخلة على الجملة الأسمية + (اللام) الداخلة على الخبر ، وهي جميعا تفيد التوكيد . (٧)

---

١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٠٤ .
٢) مغني اللبيب ، ص ٥٣١ .
٣) انظر : محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٦٥ ، وانظر ايضا : ديفيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة ، ص ٧٧ .
٤) عبدالرحمن ايوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٥٤ .
٥) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٤ .
٦) خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٠٧ .
٧) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرأى فيما نرى أن القسم لا يشكل جملة ، ولا طرفا رئيسا في جملة ، لأن ذلك يغير من معناه ، فبعد أن كان القصد منه توكيد ما في نفس المتكلم من الاصرار على مساعدة الضعفاء مثلا ، صار معناه مجرد الاخبار (في ذمتي عهد أو يمين ... الخ) .

أي الاخبار بما في ذمة المتكلم ، وليس هذا هو المقصود ، ثم بعد ذلك نجد جملة جواب القسم جملة ثانوية جاءت لمجرد توضيح اليمين بينما الواقع أنها الجملة الأصل التي جاء القسم لتوكيدها . (١)

- المبتدأ المكتفي بمرفوعه : (٢)

يرى النحاة أن المبتدأ نوعان : أولهما : المبتدأ ذو الخبر ، وثانيهما : المبتدأ الوصف ذو الفاعل المغني عن الخبر ، وهم يقصدون بالوصف المشتقات المشبهة بالفعل في العمل كأسم الفاعل واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، ويشترطون في هذا الوصف الذى يقع مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام نحو قوله تعالى :

" أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم .. " (مريم : ٤٦) ،

وقول الشاعر :

خليليّ ما وافٍ بعهدى أنتما ... اذا لم تكونا لي على من أقاطع (٣)

وقول الآخر :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا ... ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا (٤)

فهذا الوصف المعتمد على نفي او استفهام (واف - قاطن) يعرب مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ، فاذا قلنا (أقائم خالد) فان (قائم) مبتدأ ، و (خالد) فاعل سد مسد الخبر ، أما اذا لم يعتمد على نفي أو استفهام نحو قول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تنك ملغيا ... مقالة لهبيّ اذا الطير مرّت (٥)

فيعرب الوصف (خبير) خبرا مقدما و (بنو) مبتدأ مؤخرا .

---

١) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص١٦٤ ، (٢) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ، ج١ ، ص٢٨٦ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ج١ ، ص ١٥٧ ، وشرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ١٨٨ ، وشرح شذور الذهب ، ص ١٨٠ ، والهمع ، ج١ ، ص ٩٤ ، واسرار العربية ، ص ٧٠ . (٣) معجم شواهد النحو الشعرية ، الشاهد رقم ١٥٠٥ ، ص ١٠٣
٤) المرجع السابق ، رقم ٢٩٣٩ ، ص ١٧٣ . (٥) المرجع نفسه ، رقم ٤٣٣ ، ص ٤٦

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كان ذلك هو الرأى السائد عند معظم العلماء في البصرة ، أما الكوفيون ومعهم الاخفش من البصريين فلم يشترطوا أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام ، وقالوا إنّه (في عمله غير معتمد) ، [1] لذلك أعربوه في كلتا الحالتين مبتدأ ، وما بعده يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ، [2] وقد شايعهم في ذلك من المتأخرين ابن مالك ، فقال : " وقد يجوز نحو : (فائز أولو الرشد) ففائز مبتدأ ، وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر .

وهناك رأى ثالث في هذه المسألة ، وهو أن هذا النوع من التراكيب يعرب مبتدأ ولا خبر له ، قال السيوطي : " قال ابن النحّاس في التعليقة قولنا (أقائم الزيدان ، وما ذاهب أخواك) مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ ولا مقدر " . [3] وهذا يعني أن تلك التراكيب ذات طرف واحد ، وقد استغنت بالفاظها وما بينها من ترابط عن الطرف الآخر .

ويبدو أن العلماء - بعد أن أطالوا النظر في هذا الوصف - وجدوه يشبه الفعل المضارع من حيث المعنى والعمل ، يقول المبرد : " اسم الفاعل قلّت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذى معناه (يفعل) " ، [4] كما لاحظوا من جانب آخر أنه يقبل علامات الاسم كالجر والتنوين والنداء ، فقالوا انه يشبه الفعل من حيث المعنى ، ويشبه الاسم من حيث اللفظ ، فاذا اعتمد على نفي أو استفهام فانما يقربه ذلك من المعرفة ، ومن ثم يعرب مبتدأ ، ثم ان النفي والاستفهام يقربانه من الفعل ومن ثم يصبح قادرا على العمل ، فيعرب ما بعده فاعلا سد مسد الخبر . [5]

وهكذا نرى أن الوصف يتسم بميزة خاصة هي الجمع بين الاسماء والافعال فهو يشير الى الحدث والى من قام بهذا الحدث ، ومن ثمّ يصبح عاملا ومعمولا في الوقت ذاته ، لذلك جعله بعض الباحثين المحدثين قِسما قائما برأسه بين أقسام الكلم ، [6] بل جعل الجملة التي يقع فيها

---

١) انظر : الهمع ،ج١ ،ص ٩٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ،ج١، ص ١٥٧ ، والاشباه والنظائر ،ج٢، ص ١٤٧ . (٢) اسرار العربية، ص ٧٠، وشرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ١٩٢ . (٣) الاشباه والنظائر ، ج ٢ ، ص ٤٥ .
٤) المقتضب ، ج ٢، ص ١١٧ . (٥) اسرار العربية ، ص ٧٠ .
٦) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوصف المعتمد قسما آخر من أقسام الجملة ، أطلق عليه (الجملة الوصفيه) يقول تمام حسان : " إنّ الصفات تخصص غيرها كالاسماء ، ويخصصها غيرها كالافعال ، فتكون الصفة مثلا مفعولا به ويكون لها مفعول ، هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن(جملة وصفية) تقابل الجملتين الاسمية والفعلية ، وتكون هذه الجملة أصلية كما في (أقائم الموظفون للصلاة) وتكون فرعية نحو (رأيت اماما قائما تابعوه للصلاة) ونلاحظ أن الصفات كالافعال في إنها لا تطابق الفاعل افرادا وتثنية وجمعا " . (١)

ويرى مهدي المخزومي أن هذا النوع من التراكيب لا ينتمي الى الجملة الاسمية ، وانما ينتمي الى الجملة الفعلية بدليل قولهم (فاعل سد مسد الخبر) فكونه فاعلا ينفي ان تكون الجملة اسمية ، (٢) ويبدو أنه قد اعتمد أيضا على مذهب الكوفيين الذين جعلوا صيغة (فاعل) قسيما ثالثا للأفعال ، وأطلقوا عليه الفعل الدائم . (٣)

ومن الدارسين المحدثين من ينكر قاعدة الفاعل الذى يسد مسد الخبر ، يقول عبدالرحمن أيوب : " لقد قام تفكير النحاة على أساس أن الفعل والخبر يمثلان المسند ، وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند اليه ، ونود أن نلفت الانتباه الى التناقض الذى تجره نظرية الفاعل الذى يسد مسد الخبر في هذا الصدد ، ففي المثال (أقائم محمد) نعرب (قائم) مبتدأ أى أنه مسند اليه ، ويعرب (محمد) فاعلا أى أنه مسند اليه أيضا ، ومقتضى هذا وجود جملة تتكون من مسندين اليهما) ولا غير ، ولو قيل بأن (محمد قد سد مسد الخبر وأنه بذلك مسند ، لكانت هذه الكلمة مسندا ومسندا اليه في نفس الوقت ، وهو أمر لا يقبله عقل " . (٤)

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٠٣ ، وانظر أيضا : النحو الوصفي ، ج ٢ ، ص ١٩ ، ٤٢

٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٤٠ .

٣) انظر الفراء ، معاني القرآن ، ج ١، ص ٢٠ ، ج٢ ، ص ٤٢٠ ، وانظر أصول ابن السراج ، ج٢ ، ص ٢٢٤، والزجاجي ، الايضاح ، ص ٥٣ .

٤) عبدالرحمن ايوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتساءل خليل عمايره في معرض حديثه عن الجملة : " ولا نعرف كيف يخرّج هؤلاء العلماء تصنيف هذه الجملة ، (أقائم الزيدان) فلا ينطبق عليها ما كان أصله مبتدأ وخبرا ، ولا ما كان الاصل فيه فعلا وفاعلا " ، [1] ويحلل مثل ذلك التركيب قائلا " وأما الجملة (أحاضر محمد) فهي جملة تحويلية اسمية مكونة من مسند ومسند اليه ، أي أن عنصر الترتيب قد حولها الى جملة تحويلية قدم فيها المسند للعناية والاهتمام ، ثم دخلت الهمزة لتبقي الاهتمام بالمسند على ما هو عليه ولتفيد الاستفهام ، وما القول بفاعل سد مسد الخبر في الجملة الا من نقاط الخلط والاضطراب بين الحكم بالاسمية والفعلية ، فالاسناد قائم بين (حاضر)(ومحمد) في الجملة ، ولكن النحاة يرون الشبه بين(حاضر) اسم الفاعل والفعل(حضر) وبينه وبين الاسم في قبوله خصائص الاسم ، ولمجيئها على وزن الاسم فجمعوا في حكمهم بين حكم الاسم الواقع في هذا الموقع(في صدر الجملة) فهو مبتدأ ، وحكم الفعل الواقع في هذا الموقع فكانت حاجته الى فاعل تقضي أن نعد كلمة (محمد) هي الفاعل ، فأخذ البابان (المبتدأ والفعل) يتنازعان كلمة (محمد) فكانت (فاعل سد مسد الخبر)". [2]

ونحن نميل الى هذا التفسير ، لأن هذا النوع من التراكيب أقرب في مدلوله الى الجملة الاسمية سواء اعتمد على نفي أو استفهام أم لم يعتمد ، ذلك لأنه قد تبيّن لنا عند التحليل والوصف أن (محمد) مسند اليه ، مخبر عنه ، ولا يمكن أن يكون قد سد مسد الخبر ، (وحاضر) خبر مقدم تربطه بالمبتدأ المؤخر قرينة الاسناد .

- حذف المبتدأ في النعت المقطوع الى الرفع ، [3]

اتفق علماء النحو القدماء على حذف المبتدأ وجوبا اذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحّم نحو :

- ذهبت الى الصديق الأديب .
- ابتعدت عن الرجل السفيه .
- ترفق بالرجل البائس .

---

١) خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٢. (٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٩.
٣) انظر هذه المسألة في : شرح الاشموني ،ج١، ص ٣١٠ ، وشرح ابن عقيل ،ج١ ، ص ٢٥٥ ، والهمع ، ج ١، ص ١٠٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكلمة (الأديب - السفيه - والبائس) نعت مفرد ينبغي أن يكون مجرورا ، لأنه تابع للمنعوت في حركة الاعراب التي هي الجر في الأمثلة الثلاثة السابقة ، لكنه من الجائز تحويل النعت من الجر الى الرفع - والى النصب في بعض الاحيان - وعندئذ يسمى نعتا مقطوعا ، ويصبح طرفا في جملة ، ويعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، والغرض من انشاء تلك الجملة كما يقول النحاة هو انشاء المدح أو الذم أو الترحم .

وللدارسين المحدثين آراء مختلفة في هذه الظاهرة ، بعضهم يحاول ايجاد مبرر مناسب لتلك الجملة الاستئنافية الجديدة ، فيقول: " ان دلالة الجملة على انشاء المدح أو الذم أو الترحم أقوى وأظهر من دلالة الكلمة المفردة " ، (١) وبعضهم يشك أصلا في صحة ذلك النوع من التراكيب ، ويرى أنها مصنوعة لتعزيز بعض القواعد النحوية ، " فالوصف تابع للموصوف في اعرابه ، فلماذا القول بقطعه الى الرفع لغرض المدح أو الذم أو الترحم ؟ !

ان فكرة المدح أو الذم أو الترحم لم تأت من هذه الكلمة المحذوفة ولكنها جاءت من الصيغة المذكورة نفسها ، وليست ناتجة عن الكلمة المحذوفة ... ثم انه قد يكون القطع الى النصب أي (ذهبتُ الى الصديق الأديبَ) بالنصب ، على تقدير (أعني) أو (أقصُد) فهل المحذوف هنا مبتدأ أم خرج الأمر من مجال الجملة الأسمية الى الجملة الفعلية " . (٢)

والحقيقة أن لهذا التساؤل ما يبرره ، " لأن المثال الواحد في الموقف المعين لا يمكن بحال أن يَقبل غير وجه واحد من الاعراب ، ذلك الوجه هو ما يقتضيه هذا الموقف ، فاذا ما تعددت الوجوه اقتضى ذلك أن تتعدد المواقف ، ويتعدد المعنى تبعا لذلك ، وهذا السلوك وهو تطويع المثال الواحد لأكثر من موقف يتضمن حتما تغيرا على وجه ما في نطقه وفي خواصه الموتية ، والاّ ما جاز هذا التطويع واصبح الأمر مجرد استبداد بالحقائق واجبار لها على الخضوع لفروض ذهنية لا تمتّ الى الواقع بصلة " . (٣)

---

١) النحو الوافي ، ج ١، ص ٥١٢ ، دار المعارف ، ط ٦ .
٢) النحو الوصفي ، ، ج٢ ، ص ١٠٦ .
٣) كمال بشر ، علم اللغة العام (الاصوات) ، ص ١٩٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى ضوء الخواص الصوتية راح الدكتور كمال بشر يحلل ظاهرة النعت المقطوع ، يقول : " نحن نوافق النحاة على ان النعت المقطوع ليس نعتا اصطلاحيا ، ولكن لا لأنه جملة يكون جزءا من جملة أخرى - كما قالوا - بل لوجود خاصة صوتيّة ميّزت هذا التركيب واخرجته من باب النعت ، تلك الخاصة هي وجود (سكتة) بين النعت والمنعوت ، أو امكانية وجود هذه السكتة فهذه الخاصة الصوتية هي العامل الاساسي الذى جعلنا نخرج النعت المقطوع من باب النعت الاصطلاحي " ولقد قرر في النهاية " أن النعت المقطوع ليس جزءا من جملة محذوف جزؤها الآخر ، وانما هو جملة بذاتها ، ولكنها جملة ذات طرف واحد ، لأنها وحدة لغوية كاملة يتم بها الكلام في الموقف المناسب " . (١)

ويرى تمام حسان أن اختلاف الحركة الاعرابية في النعت المقطوع لا يعني أنه انفصل من متبوعه ، وانما لا يزال يرتبط به بقرينة معنوية هامة هي قرينة التبعية ، وقد استدل بقوله تعالى : " ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " ، (٢) فقرينة التبعية في(الصابئون) قد أغنت عن قرينة الحركة الاعرابية . (٣)

فقطع النعت فيما نرى - لا يعني أنه قد أصبح يشكّل طرفا في جملة استئنافية جديدة لا محل لها من الاعراب " ، (٤) ولا يعني أيضا أنه أصبح يشكل وحدة جملة ذات طرف واحد ، لأنه لا يزال يرتبط بمنعوته ارتباطا وثيقا ، وسواء كان هذا النعت حقيقيا أم منقطعا ، فأنه لا يزال يدل على الاغراض التي ذكرها النحاة ، وانما تغيّرت الحركة (على رأى أصحاب النظرية التحويلية) من الجر الى الرفع لمزيد من التنويه بأهمية تلك الكلمة الدالة على المدح أو الذم أو الترحم ، فتغيير الحركة يعد في حد ذاته عنصرا من عناصر التحويل لغرض في المعنى . (٥)

---

١) المرجع السابق ، ص ١٩٣ . (٢) سورة المائدة ، آية ٦٩ .
٣) اللغة العربية معناها ومبناها ،ص ٢٣٤- ٢٣٥

٤) مغني اللبيب ، ص ٥٠٠ (٥) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٧٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالقول بالحذف أو التقدير في هذه المسألة اذًا لا مبرر له لأنه كما يبدو يعتمد على أسس وعوامل معيارية الغرض منها - كما هو واضح - تبرير الحركة الاعرابية وتوجيه النعت المقطوع الى ما يتمشى مع القاعدة المرسومة التي تعمل في كثير من الاحيان على حشر النصوص وقسرها تحت قوالب معدّة سابقا . " (١)

- تقدير المبتدأ عند تعدد الخبر : (٢)

من صور تعدد الخبر أن يتعدد فيثني اللفظ دون المعنى نحو قولهم : " الرمّان حلو حامض " أي (مزّ) ، وقولهم : " هذا أعسر أيسر " ، أي (أفبسط) وهو الذي يعمل بكلتا يديه ، وهذه الصورة لا خلاف عليها بين العلماء ، فلا يقدر للخبر الثاني مبتدأ اذا أمكن تأويل الخبرين بمفرد كما رأينا ، وقد يسرف بعض العلماء في هذا التأويل فيجعلون للخبرين المتضادين خبرا مشتركا نحو قولنا :

الرجل قائم قاعد .

فالخبر يؤول (براكع) يقول ابن يعيش : " اذا اخبرت بخبرين فما عدا كان العائد على المخبر عنه (المبتدأ) راجعا من مجموع الجزأين سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا " . (٣)

وهناك صورة أخرى لتعدد الخبر وهي أن يتعدد في اللفظ والمعنى دون عطف نحو قولنا : هو قويّ ذكي ، والتقدير عند العلماء (هو قوي وهو ذكي) ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الحشر " هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر .... " . (٤) وقوله تعالى من سورة البروج : " وهو الغفور ، الودود ، ذو العرش ، المجيد ، فعّال لما يريد " . (٥)

---

١) النحو الوصفي ، ج ٢ ، ص ١١٢ . (٢) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٩٩ ، وشرح الاشموني ، ج١ ، ص ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ج١ ، ص ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ، ج١ ، ص ١٠٨ .

٣) شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٩ . (٤) سورة الحشر آيه ٢٣ . (٥) سورة البروج آيه : ١٤ - ١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الشاعر :

ينام باحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم

والحقيقة ان العلماء قد اختلفوا حول هذه المسألة الأخيرة، فمنهم من يرى أنه لا بد من تقدير (مبتدأ) لكل خبر ، ومنهم من يجيز المسألة دون تقدير ، يقول ابن عقيل : " اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير عطف ، فذهب قوم الى جواز ذلك ، وذهب قوم الى أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران في معنى واحد ، فان لم يكونا كذلك تعين العطف ، فاذا جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدّر له مبتدأ آخر " . (١) والمسألة في رأينا لا تحتاج الى تقدير لأن ذلك - ابتداء - لا يتمشى مع المنهج الوصفي الذي يصف النص الموجود فعلا دون خوض فيما وراء هذا النص من عناصر محذوفة . (٢)

والسؤال الآن : ماذا يستفاد من ذلك التقدير ؟!

اذا كان الغرض منه توضيح معنى ، فذلك مقبول ، لكن المعنى في مثل قولنا (هو قوى ذكي) واضح جلي لا لبس فيه ولا غموض ، اذًا لا يستفاد من ذلك التقدير إلا التكرار العقيم - . وإذا كان الغرض منه ضرورة وجود مسند اليه لكل مسند على غرار القضية المنطقية التي تتطلب موضوعا ومحمولا، فذلك مرفوض لأن الخبر الثاني أو الثالث ... في الجملة ذات الخبر المتعدد لم ينفصل عن المبتدأ الاول بحيث يشكّل مع عنصر محذوف جملة أخرى كاملة . (٣)

واذا كان الغرض منه هو ايجاد رابطة بين المبتدأ وبقية الأخبار المتعددة ، فذلك مرفوض أيضا ، لأن كل خبر من تلك الأخبار فيه ضمير يعود على المبتدأ الأول ، يقول ابن يعيش : " فأما كل واحد منها على الانفراد ففيه ضمير يعود اليه (المبتدأ) لا محالة من حيث كان راجعا الى معنى الفعل " ، (٤) ومعنى هذا أن تلك الأخبار مشتقات تحمل في طياتها الضمير كالفعل ، واذا كانت جامدة فالعلماء يتأولونها بمشتق كما هو معروف . (٥)

---

١) شرح ابن عقيل ، ج ١ ،ص ٢٥٧

٢) انظر ص ٣٢ من هذا البحث .

٣) دراسات نقديه في النحو العربي ، ص ١٥٨ ، وانظر ايضا : النحو الوصفي ، ج ٢، ١١٩ . (٤) شرح المفصل ، ج ١، ص ٩٩ .

٥) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة رقم ٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبصرف النظر عن وجود الضمير او عدمه في الأخبار المتعددة، فان الخبر يعد حكما أو صفة ، وليس هناك ما يمنع أن تتعدد الأحكام أو الصفات بالنسبة للمبتدأ [1] دون تكرار حرف العطف اعتمادا على قرينة المطابقة بين المبتدأ وأخباره من حيث العدد والنوع والحركة الاعرابية ، [2] فالمبتدأ في الامثلة التي اوردناها قد جاء مفردا مذكرا مرفوعا وكذلك جاءت أخباره ، فقرينة المطابقة تشير بوضوح الى ارتباط ذلك المبتدأ بأخباره المتعددة .

- المبتدأ المعطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما : [3]

لا تجيز القاعدة النحوية البصرية أن يؤتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو بعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو قولهم :

- عبدالله والريح يباريهما .

وذلك لأن (يباريها خبر لأحدهما ، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر .

وقد أجاز هذا التركيب ابن الانبارى وابن مالك [4] واستدلا على صحته بقول الشاعر :

واعلم بأنك والمنيّةَ شاربٌ بعقارها

فقد عطف (المنيّة) على اسم انّ (الكاف) وجعل الخبر (شارب بعقارها) لكليهما .

ثم اختُلف في توجيه ذلك التركيب ، فوجّهه من أجازه من البصريين على حذف الخبر ، والتقدير : (عبدالله والريح يجريان) ، (ويباريها) في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه .

ووجّهه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى (يتباريان) ولم يقدروا محذوفا ، اذ من باراك فقد باريته .

من الواضح أن السبب في عدم قبول هذه الظاهرة أو التقدير لها عند

---

١) النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ١٢١ .

٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١١ . (٣) انظر : السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ١٠٧ . (٤) المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٠٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

البصريين يرجع الى اعتقادهم بأن الخبر (يباريها) ليس للاثنين معا ـ المبتدأ والمعطوف ـ وانما لواحد منهما ، لأنه لم يشتمل على ضمير للمثنى يعود اليهما ، فنحن نقول مثلا (زيد وعمرو قد حضرا أو يحضران) ، فالخبر هنا قد اشتمل على (ألف الاثنين) وذلك ليكون مطابقا للمعطوف ، والمعطوف عليه ، وهذا ما تشترطه القاعدة في باب العطف . (١)

لكننا لو نظرنا الى ذلك الخبر (يباريها) الذى لا يقرّه فريق من من علماء البصرة ، ويتأوله فريق آخر ، لوجدناه يشتمل على ضميرين أو رابطين أحدهما مستتر يعود على المعطوف عليه (عبدالله) والآخر متصل يعود على المعطوف (الريح) ، ونرى أنّ هذين الضميرين يسدان مسد الضمير الموجود في الخبر المقرّر (يجريان) وهو (ألف الأثنين) ، فالخبر اذا لم يعد لأحدهما دون الآخر ، وانما يعود على الاثنين معا ، ولكن بشكل آخر يختلف عما أقرّته القاعدة النحوية من قبل .

والتقدير أو الحذف في قول من قال بالحذف في هذه المسألة لا مبرر له ، لأنه لا دليل عليه أولا ، (٢) ولا يوضح غامضا أو يضيف شيئا الى المعنى في التركيب ثانيا .

أما الكوفيون فيبدو أنهم فسروا تلك الظاهرة تفسيرا يعتمد على المعنى بعيدا عن النواحي الشكلية التي تفرضها القاعدة البصرية ، نظروا الى الخبر (يباريها) فوجوده يتم الفائدة ويرتبط بما قبله أشد الارتباط ، فهو من حيث النظم والتعليق يشتمل على ضميرين يعودان على المبتدأ والمعطوف ، ومن حيث الصيغة الصرفية ينتمي الى الافعال التي تدل على (المشاركة) فهو من (بارى) على وزن (فاعل) وتلك الصيغة تفيد المشاركة . (٣) لذلك قالوا (من باراك فقد باريته) ومعنى هذا أن الفعل بصيغته الصرفية لا يدل على فاعل واحد فحسب وانما يتطلب فاعلين اثنين حتى تتم المشاركة . (٤)

---

١) انظر عباس حسن ، النحو الوافي ، ج١ ، ص ٤٦٧ ، ج٣، ص ٦٥٦، وتمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٢١٣ ـ ٢١٦ .
٢) انظر ، الخصائص ،ج٢ ،ص ٣٦٠ ، ومغني اللبيب ، ص ٧٨٦ . واللغة العربية معناها ومبناها ،ص ٢١٨. (٣) انظر : الهمع ،ج٢ ، ص ١٦١ .
٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويصح النظر الى هذه المسألة في ضوء نظرية النحو التوليدي والتحويلي ،(١) فالأصل في هذا التركيب :

- يبارى زيد الريح .

فعل + فاعل + مفعول (V S O)

تقدم الفاعل (زيد) للتوكيد ولبيان أنه هو المخصوص بالعناية والاهتمام وليس غيره .(٢) فصارت الجملة :

- زيد يبارى الريح .

فاعل + فعل + مفعول (S V O)

ثم تقدم المفعول ايضا لمزيد من العناية والاهتمام ، وعطف على الفاعل بواو العطف ، وواو العطف كما هو معلوم تفيد المشاركة في الحكم الاعرابي ، لذلك اكتسب حركة الرفع بدلا من النصب لكنه بقي مفعولا من حيث المعنى ، بدليل مرجع الضمير في (يباريها) فصارت الجملة في شكلها النهائي :

- زيد والريح يباريها .

وهذه الطريقة في رأينا هي خير طريقة لتفسير ذلك النوع من التراكيب لأنها تجنبنا ما تفرضه القاعدة النحوية من تقدير أو تأويل حين تجد النص مخالفا للقوالب المعدّة من قبل .

- حذف الخبر وجوبا في اسلوب القسم :(٣)

يرى العلماء أن الخبر يحذف وجوبا اذا كان المبتدأ نصا صريحا في اليمين نحو :

- لعمرك لأزورنّك .
- أيمن الله لأزورنّك .

" وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفي نص اليمين ذا استقر

والتقدير عندهم (لعمرك قسمي) (ويمين الله قسمي) ، يقول ابن جني : " لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأنطلقن ، هذا ن مبتدأن محذوفا الخبر ، وأملهما - لو خرج خبرا هما - لعمرك ما أقسم به ، ولأيمن الله ما أحلف به ، وصار طول الكلام

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٨ . (٢) انظر : الكتاب ، ج١ ، ص ٣٤ .
٣) انظر هذه المسألة في : شرح الاشموني ج١ ، ص ٢٩٩ ، وشرح ابن عقيل ج ١ ، ص ٢٥٢ ، والهمع ، ج١ ، ص ١٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بجواب القسم عوضا عن الخبر " [١] ويقول أيضا : " بعض الجمل قد تحتاج الى جملة ثانية احتياج المفرد الى المفرد ، وذلك في الشرط وجزائه والقسم وجوابه " [٢] فهو هنا يعد القسم جملة والجواب جملة أخرى ، ولكن المعنى في جملة القسم لم يكتمل ولم تتحقق به الفائدة الا بالجواب . ويقول ابن هشام : " جزمَ كثير من النحويين في نحو (عمرك لأفعلن) ، (وأيمن الله لأفعلن) بأن المحذوف الخبر ، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر ، وأجاز فيه الوجهين " .[٣]

واذا لم يكن المبتدأ نصا صريحا في اليمين لم يكن حذف الخبر واجبا ، وانما يكون جائزا ، يقول السيوطي : " اذا كان المبتدأ غير صريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو : (علىّ عهد الله لأفعلن) " .[٤]

لقد رأينا في مسألة سابقة كيف قال النحاة بحذف المبتدأ وجوبا اذ كان الخبر مشعرا بالقسم ، وكيف كان ردنا على ذلك ، وهنا أيضا قالوا بحذف الخبر ، والتقدير (قسمي) أو (ما أقسم به) على رأي ابن جني ، ولست أدري ما الداعي لهذا التقدير ما دام لا يوضح غامضا ، ولا يعطينا فائدة جديدة ، فالخبر الذى قيل بحذفه انما هو مجرد تكرار للمذكور ، حتى ولو ذكر كل من المبتدأ والخبر في جملة القسم دون ذكر الجواب فان ذلك دوران في حلقة مفرغة ، [٥] ذلك لأن القسم وحدة لا يحقق الفائدة التي يحسن السكوت عليها ، وهو ما يشترطه النحاة في الجملة ، يقول ابن جني " لو قلت في حكاية القسم : (حلفت بالله) أى كان قسمي هذا لكان كلاما - والكلام يرادف الجملة - لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه الى جوابه " ،[٦] لقد عرف العلماء تلك الحقيقة وادركوا أن القسم يرتبط بجوابه ارتباطا وثيقا ، وأن المعنى لا يتضح الا بهما معا لذلك قالوا " انما حذف الخبر في جملة القسم لكونه معلوما ، وقد سد الجواب مسده " ، [٧] أو (صار طول الكلام بجواب القسم عوضا عن

---

١) الخصائص ، ج١ ، ص ٣١٣ . (٢) المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٧٨ .
٣) مغني اللبيب ، ص ٨٠٦ . (٤) الهمع ، ج١ ، ص ١٠٥ .
٥) انظر : النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ١١٥ .
٦) الخصائص ، ج ١ ، ص ١٩ .
٧) الهمع ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبر " ،[1] واذا كان الامر كذلك ، فلماذا سلكوا في تحليلة هذا المسلك، فجعلوا منه جملة اسمية ، وافترضوا أن هناك طرفا مفقودا في هذه الجملة ينبغي تقديره ، والحق أن الخبر لم يحذف لأنه لم يكن موجودا أصلا حتى يحذف .

ويبدو أن ما قرّره النحاة بشأن الحذف والتقدير في الجملة الاسمية بعامّة ، وفي جملة القسم بخاصة انما يخضع لفكرة هامة في النحو العربي هي فكرة الصناعة النحوية التي تقتضي البحث عن كل طرف مفقود في الجملة ، يقول ابن هشام : " الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ... الخ " [2] أو أنه يخضع لفكرة شكلية منطقية تقتضي وجود طرفين للجملة على غرار القضية المنطقية التي تتطلب موضوعا ومحمولا ، يقول عبدالرحمن أيوب " ان القول بحذف المبتدأ أو الخبر عند عدم ذكرها خضوع لشكلية منطقية هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معا حتى يمكن للقضية أن تكون قضية " . [3]

ويرى خليل عمايره أن القول بجملة اسمية في عبارة القسم قول تنقصه الدقة من جوانب ، منها أن كلمة مثل (والله) كلمة مجرورة لوقوعها بعد الواو ، ولم ينص أحد من النحاة على أن الواو يمكن أن تدرج في باب حروف الجر ، ولكن لحاجة النحاة الى جعل هذا اللفظ جملة تامة اسمية في تركيبها ، كان عليهم أن يجعلوه موضع نزاع بين اللفظ (بالكسرة) وما يجب أن تأخذه الكلمة في صدر الجملة الاسمية وهو (المبتدأ)، ومنها أننا لو سلمنا جدلا بأن كلمة (والله) جملة فانها لا تعطي معنى يحسن السكوت عليه . [4]

---

١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ، ج ٣، ص ١٧٨ .
٢) ابن هشام ، المغني ، ص ٨٥٣ ،
وانظر أيضا : الخصائص ، ج ١، ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .
٣) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٥١ .
٤) خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٠٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونخلص الى القول بأن القسم لا يشكل جملة ولا طرفا رئيسا في جملة ، وانما هو عنصر لغوي يدخل على جملة الجواب لتأكيدها ، وفكرة التأويل أو التقدير التي قال بها النحاة فكرة غير واقعية ، لأنه بمقتضاها يكون المقسم به جملة (لعمرك قسمي) ويكون المقسم عليه جملة (لأزورنّك) ومن ثم يصبح لدينا (اسنادان) مع أن الواقع اللغوي ليس فيه الا اسناد واحد تأكد بالقسم . (١)

ولقد أشار ابن هشام الى هذا المعنى من قبل ، قال عن جملة القسم : انها انشائية غير مقصودة ، وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ، ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتأسيس " . (٢)

- الحال التي تسد مسد الخبر : (٣)

يرى جمهور النحاة أن الخبر يحذف وجوبا اذا كان المبتدأ مصدرا عاملا وبعده حال لا تصلح أن تكون خبرا نحو :

- ضربي زيدا قائما .

وقد اختلف العلماء في اعراب هذا المثال ، يقول البصريون :

ضربي : مبتدأ مضاف الى فاعله (الياء) .
زيدا : مفعول به للمصدر .
قائما : حال سد مسد الخبر .

والتقدير :

" ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما أو اذ كان قائما " .

ويرى الكوفيون أن الحال (قائما) هي نفسها الخبر دون تقدير أو تأويل ، يقول السيوطي : " قال الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر ... وجاز نصب الحال عندهم وان كان خبرا لمّا لم

---

١) النحو الوصفي ، ج ٢ ، ص ١١٤ ، وانظر أيضا : دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٦١ . (٢) ابن هشام ، المغني ، ص ٥٣١ .

٣) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل ج١ ص ٩٦، وشرح الاشموني ج١ ص ٣٠٣،وشرح ابن عقيل ج١ ص ٢٥٣، والهمع ،ج١ ص ١٠٦ ، والاشباه والنظائر ،ج٤ ،ص ٢٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكن عين المبتدأ ، لأن(القائم) هو(زيد) لا (الضرب) ، فلما كان خلافه انتصب على (الخلاف) .[١] وهذا الرأى لا يحتاج الى تحليل أو مناقشة لأنه يتمشى مع مطيات المنهج الوصفي الذى يصف النص الموجود فعلا دون خوض فيما وراء هذا النص من عناصر محذوفة أو مقدرة .[٢]

ويعنينا هنا الرأى البصرى الذى أخذا بالتقدير والتأويل مما أدى الى اضافة عناصر لغوية جديدة ، كان لها دور في تحريف المعنى المقصود الذى يريده المتكلم ، لقد أدخل البصريون على التركيب الأصل جملة جديدة تحمل في طياتها معنى الزمن ، وهي (اذا كان) أو (اذ كان) ، يقول ابن يعيش : " اذا أريد المضي قدّر (باذ) واذا أريد المستقبل قدّر (باذا) "[٣] وقد كان التركيب خاليا من عنصر الزمن ، ولو أراد المتكلم تعيين الزمن لاستعمل الفعل فقال : ضربت زيدا قائما ، أو أضرب زيدا قائما ، لكنه لا يريد ذلك وانما أراد أن يركز على الحدث خاليا من الزمن فاستعمل المصدر لما له من دلالة قوية على المعنى .

وحرص علماء البصرة على أن تكون (كان) في التقدير تامة وليست ناقصة وذلك لئلا تصبح الحال (قائما) خبرا لها ، ومن ثم يخرج المثال عن أن يكون شاهدا على قاعدة (الحال تسد مسد الخبر) ، وحرصوا ايضا على أن تكون الحال (قائما) للضمير في (كان) وليست لزيد نفسه لئلا يكون المصدر (الضرب) عاملا في الحال وفي صاحبها ، ومن ثم تكون الحال من مكملات المبتدأ حيث أنها تكمل مفعوله ، ومن ثم لا تطلح أن تكون سادّة مسد الخبر ، لأن الخبر ركن آخر من أركان الجملة الاسمية ، ولا يصح أن يسد ما يكمل أحد مكملان الركنين مسد الركن الآخر ،[٤] يقول ابن يعيش: " لا يصح أن يكون(قائما) حالا من (زيد) لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو (ضربي) لأن العامل في الحال هو العامل في ذى الحال، ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملته ، واذا كان من جملته لم يطلح أن يسد

---

١) انظر الهمع ،ج١،ص ١٠٦ ، والاشباه والنظائر، ج٤ ،ص ٢٦٢ /مكتبة الكليات الازهرية - ١٩٧٥.

٢) النحو الوصفي ، ج ٢ ،ص ١١٩ .

٣) شرح المفصل ، ج ١، ص ٩٧ .

٤) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مسد الخبر ، لأن السادّ مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما ان الخبر كان جزءا غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الاول ".[١]

هذه النقاط التي عرضناها تشير بوضوح الى ما في هذه القاعدة من قسرية ذلك لأن نحاة البصرة قد اعتمدوا في تفسيرهم على الشكل القائم على الصنعة والاسراف فيها بعيدا عن المعنى ، بالرغم من أنهم يدركون هذا المعنى ، يقول ابن يعيش : " ان المعنى في (ضربي زيدا قائما) هو (ضربت زيدا قائما) أو (أضرب زيدا قائما) فالكلام تام باعتبار المعنى الا أنه لا بد من النظر في اللفظ واصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر "[٢] وهذا يتفق مع ما يقوله ابن هشام " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا يدون مبتدأ او بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معمولا بدون عامل ... وهكذا .[٣]

فالمسألة تكمن في البحث عن الطرف المفقود في الجملة وكأنها لا تكتمل الا بوجود الطرفين (المسند والمسند اليه) ، وكأن المعنى يظل ناقصا ما لم نلتزم بهذه القاعدة ، والأمر في رأينا ليس كذلك ، لأن الكلمة الواحدة قد تشكل جملة اذا قامت مقام الكلام[٤] وقيلت في ظروف حالية معينة ، وهل من الضرورى وجود لفظ يدل على المسند اليه ووجود لفظ آخر يدل على المسند حتى يمكن القول بوجود جملة كاملة ؟ يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب : " الجواب لا فليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز اليه ، ومن الجائز جدا أن أرمز الى عدد عديد من الدلالات برمز واحد ، كما لو قلت (هيّا) مريدا بهذا اللفظ الواحد العديد من المعاني .... فانه ليس يلازم ان تتكون كل جملة من مسند ومسند اليه لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة اليها تتكون من موضوع ومحمول ، فالقول بحذف المبتدأ أو الخبر عند عدم ذكرهما خضوع لشكلية منطقية هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معا حتى يمكن للقضية أن تكون قضية ، والقضية عند النحوي أنه لا اسناد بدون وجود ركني اسناد " .[٥]

---

١) شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٩٦ .
٢) المرجع نفسه ، ج١ ، ص ٩٦ .
٣) مغني اللبيب ، ص ٨٥٣ .
٤) الهمع ، ج١ ، ص ١١ .
٥) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص : ١٥٨ - ١٥٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اذا ليس من الضروري أن نبحث عن خبر في قولهم (ضربي زيدا قائما) فهذا التركيب يدل بألفاظه وما بينها من ترابط وتعليق على معنى يحسن السكوت عليه ، فكان ينبغي التركيز على المعنى لأنه هو الهدف الذي يسعى المتكلم لتوضيحه ونقله الى السامع بأيسر طريق ، الطريق التي على المحلل اللغوي أن يسلكها فيستغني عن المقدر والمحذوف والمحل (١)

والسؤال الآن : اذا كان (ضربي) من قولنا (ضربي زيدا قائما) مبتدأ فأين خبره ؟ اننا نرى أن هذا النوع من التراكيب لا خبر له ، لأنه لا يشتمل على طرفي اسناد كما نعهد ذلك في الجملة الاسمية أو الفعلية ، وانما هو جملة متكاملة ذات معنى ، استغنت - بكل ما ورد فيها من الفاظ يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا - عن عملية الاسناد .

ونرى أيضا أن الاصل في ذلك التركيب طبقا للمعنى هو ما أشار اليه ابن يعيش :

- ضربت زيدا قائما .
أو - أضرب زيدا قائما .

ولكن المتكلم لم يشأ أن يعين الزمن فعدل عن استعمال الفعل الى استعمال المصدر لأنه اكثر دلالة وأقوى تأثيرا وتوكيدا . (٢) لذلك فان ما تفرضه القاعدة النحوية من تقرير الخبر في هذه المسألة لم يكن الا من قبيل العوامل والأسس المعيارية التي تحتم وجود طرفي اسناد لكل جملة في اللغة العربية حتى لو كان المعنى واضحا دون ذلك التقدير .

- حذف الخبر بعد واو المعية : (٣)

يذهب البصريون الى أن الخبر يحذف وجوبا اذا وقع بعد واو المعية ، ومثلوا لذلك بالعبارة :

" كل رجل وضيعته "

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٧ - ٧٩ . (٢) انظر : الخصائص ج٢ ص٢٠٣ ، ج٣ ص ٢٥٩ . (٣) انظر هذه المسألة في : خالد الازهري، شرح التصريح على التوضيح ج١ ص ١٨٠، وشرح الاشموني ج١ ص ٣٠١، وشرح ابن عقيل ج١ ص ٢٥٣، والهمع ج١ ص١٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتقدير " كل رجل وضيعته مقترنان " على أن (مقترنان) خبر المبتدأ ، وقد أتوا بهذا الخبر من معنى واو المعية " انما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع " أو لدلالة الواو وما بعدها على الاقتران .

ويقف الرضي موقف المتشكك في وجوب الحذف ، يقول " وقال البصريون الخبر محذوف ، أى كل رجل وضيعته مقترنان ، وفيه اشكال ، اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا " ويخلص الى القول بأن حذف الخبر هنا غالبا وليس واجبا . (١)

أما الاشموني فيرى أن الخبر لم يذكر للعلم به وسد العطف مسده .(٢) وقد ذهب فريق آخر من النحاة - وهم الكوفيون - ومعهم الاخفش من البصريين الى أن الامر في هذه الجملة لا يحتاج الى تقدير " فكل رجل وضيعته " مستغن عن تقدير الخبر ، لأن معناه " مع ضيعته " وذلك كلام تام لا يحتاج الى تقدير . (٣)

من الواضح أن حرف " الواو " في هذه المسألة يفيد معنيين : العطف والمعية ، ويبدو أن الكوفيين قد تمسكوا بقرينة المعية ،(٤) أى أن الواو بمعنى (مع) ، وما دامت القاعدة لا تعارض الاخبار بشبه الجملة (مع ضيعته) فانه لا فرق في المعنى بين :
(كل رجل وضيعته) (وكل رجل مع ضيعته) .

أما البصريون فقد منعوا أن تقع (الواو) خبرا لأن ذلك يؤدي الى خلل لفظي ومعنوي في القاعدة النحوية ، أما الخلل اللفظي فهو الحرفية اذ لم يعهد في الأخبار أن تكون حروفا حتى لو كان ما بعدها اسما هو جزء من الخبر ، وأما الخلل المعنوي فهو معنى العطف الذى تفيده هذه الواو ، فالحرفية والعطف والمعية منعهم من جعل الواو وما بعدها خبرا ، (٥) اذًا لا بد من التقدير .

---

١) الرضي ،شرح الكافية ،ج١ ،ص ٩٧ . (٢) شرح الاشموني ، ج١ ، ص ٣٠١ .
٣) انظر شرح التصريح على التوضيح ج١، ص ١٨٠، وشرح الاشموني ج١، ص ٣٠٣ ، والهمع ج١ ،ص ١٠٥ . (٤) انظر هذه القرينة ،اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٦.(٥) النحو الوافي ج٢ ص ١١٨،وانظر أيضا :الخصائص ج١ ص ٢٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والغريب في الأمر أن ذلك الخبر المقدر ليس شيئا آخر سوى ما تفيده الواو من المشاركة والمصاحبة ، يقول عبدالرحمن أيوب " لا لزوم لتقدير هذا الخبر لأن الدلالة عليه حاصلة بواو المعية". (١)

ويرى بعض الدارسين أن هذه الجملة (كل انسان وعمله) من الجمل ذات الطرف الواحد التي تستغني بأحد ركني الاسناد عن الآخر . (٢)

من أجل ذلك فاننا نميل الى آراء المحدثين اضافة الى الرأى الكوفي الذى يستغني عن التقدير ، ونرى في مثل قولنا :

- كل انسان وعمله .
- كل طالب وكتابه .

كلاما تاما يستقل بالفهم ، وتتم به الفائدة التي يحسن السكوت عليها ، فلا يحتاج الى تقرير ، ولا حاجة بنا الى البحث عن الخبر المفقود أيضا ، وهو ما تفرضه القاعدة النحوية لأن ذلك الخبر يفهم من السياق .

- حذف الخبر بعد مبتدأ لولا ؛ (٣)

يحذف الخبر وجوبا بعد مبتدأ (لولا) نحو قولنا في الدعاء "اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا " . (فلولا) أداة شرط غير جازمة ، (وأنت) في الجملة السابقة هو الشرط ، ويعرب مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره (موجود أو كائن) .

ومن العلماء من يرى أن الخبر بعد مبتدأ (لولا) ليس بمحذوف ، وانما هو جواب الشرط ، وذهب الكسائي الى أن المحذوف (فعل) تقديره (وجد) وما بعد (لولا) يعرب فاعلا . (٤)

---

١) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٦٠ .

٢) النحو الوصفي ، ج٢ ،ص ١١٩ . وانظر أيضا : دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٦٠ .

٣) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج١ ص٩٥ ، وشرح ابن عقيل ج١ ص ٢٢٨ ، وشرح الاشموني ج١،ص ٢٩٩، وشرح التصريح على التوضيح ج١ ص ١٧٨، والهمع ج١ص١٠٤ والمغني ،ص : ٣٥٩ - ٣٦٠ . (٤) انظر ذلك في الهمع ج١ ص١٠٥،وشرح التصريح على التوضيح ج١ ص ١٧٩، ومغني اللبيب ، ص : ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهكذا يحاول النحاة في هذه المسألة تطبيق نظام الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر في الاحوال العادية على الجملة الاسمية الواقعة بعد (لولا) مع أن الصورة قد تغيّرت ، ذلك لأن (لولا) كما يقول ابن يعيش ، " تدخل على جملتين احداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل فتعلق احداهما بالاخرى وتربطها بها فصارتا كالجملة الواحدة ، الا أنه حذف الخبر من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله " (١) ، فلقد اعترف ابن يعيش بأن الجملة بعد (لولا) قد تغيّرت عما كانت عليه ، ومعنى ذلك أنه لا ينبغي أن نفرض نظام جملة هي الجملة الاسمية على نظام جملة أخرى تختلف عنها هي الجملة بعد دخول (لولا) " ففكرة التقدير هذه لا تتناسب والظروف الجديدة للجملة الاسمية حيث لايكون التعبير بالجملة الاسمية هدفا لذاته بقدر ما يكون الربط بين جملتين وجودا للاولى وامتناعا للثانية " . (٢)

ولقد ذكر ابن يعيش أيضا أن ذلك الخبر ليس بمستعمل ولا يجوز اظهاره ، اذًا فما الفائدة من تقديره ؟ ولو سلمنا أن هناك عنصرا رئيسا محذوفا ولا بد من تقديره ، فاننا نقول مثلا (لولا المرض موجود) فان ذلك لا يقدم شيئا ولا يفيد السامع ، لأن الكلام لا يزال ناقصا ويحتاج الى تتمّة فنأتي بالجواب (لولا المرض ما عرفت الصحة) بل الجواب عند بعض الدارسين المحدثين يعد العنصر الاساسي أو الجملة النواة في اسلوب الشرط ، يقول خليل عمايرة ، " الجملة النواة في الجملة (إن تخرج أخرُج) هي (أخرُج) مكونة من فعل مضارع وفاعل مستتر تقديره (أنا) ، فهي جملة توليدية فعلية تفيد الاخبار ، ولما لم يكن هذا هو قصد المتكلم في هذا السياق ، بل أراد أن يشترط لخروجه خروج السامع المخاطب ، فأتى بما يعبر عن مراده ، فتحولت الجملة الى جملة تحويلية ، ولكنها بقيت جملة فعلية " . (٣)

والحقيقة التي نراها أنه لا وجود لذلك الخبر المقدر ، لأنه بمجرد ذكر (لولا) فاننا نستبعده من الكلام ، وتلك قرينة لفظية تدل على عدم وجوده ، (٤) واذا كان من الضروري ايجاد تبرير مناسب للمبتدأ الذى يقع

---

١) شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٥ . (٢) النحو الوصفي ،ج١ ، ص ٢١٥ .
٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٢١ ،وما بعدها .
٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد (لولا) فانه - كما يرى بعض الدارسين - يدل وحده على جملة اسمية ذات طرف واحد . (١)

والذى نراه أن المعنى في ذلك التركيب لا يتوقف على المبتدأ وحدة أو على الخبر المقدر ، وانما يتوقف على الارتباط القائم بين الشرط والجواب بواسطة (لولا) ، ولقد أدرك ذلك الزمخشرى من قبل حين جعل الجملة الشرطية قسما قائما برأسه ،(٢) لهذا يمكننا القول أن اسلوب الشرط جملة واحدة وتركيب واحد لا يقبل الانشطار . (٣)

- الخبر المفرد الجامد : (٤)

فرق النحاة بين خبر مفرد جامد لا يتحمل ضميرا ، وبين خبر مشتق أو في معنى المشتق يتحمل الضمير ، واختلفوا في ذلك ، فذهب البصريون الى أن الجامد نحو (زيد أخوك) لا يتحمل الضمير ، واذا كان الجامد في معنى المشتق نحو (زيد أسد) فانه يتحمله . وذهب الكوفيون الى أن الخبر الجامد يتحمل الضمير سواء كان في معنى المشتق أم لم يكن .

أما فيما يتعلق بالخبر المشتق نحو (زيد قائم) فلا خلاف بين الفريقين حول وجود الضمير .

لا شك أن الجملة سواء كانت اسمية أم فعلية تحتاج الى قرينة لفظية هامة ، هي قرينة الربط بين عناصرها ، ويتحقق الربط بين أجزاء الجملة في اللغة العربية باكثر من وسيلة ، كعود الضمير ، واعادة اللفظ ،أو اعادة المعنى أو بالحروف .. كحرف الفاء في جواب الشرط واللام في جواب القسم والواو في الجملة الحالية ... الخ . ويبقى الضمير هو الأهم لذلك حرص العلماء على وجوده في الجملة ظاهرا أو مقدرا .

---

١) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٥٤ . (٢) شرح المفصل ،ج١ ص ٨٨.
٣) في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص ٢٧٦ . (٤) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج١ ص ٨٧، والهمع ج١ ،ص ٩٥، وشرح ابن عقيل ج١ ص ٢٠٥ ، والانصاف، مسألة رقم ٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولنا أن نتساءل : أمن الضروري القول بذلك الضمير في الجملة التي نحن بصددها (زيد أسد) (زيد أخوك) ؟
في الحقيقة لا تتضح قرينة الربط والحاجة الى الضمير الا حين يكون التركيب لغير المفرد . أما في المفرد فلا حاجة اليه ، بل لا حاجة الى تقديره ، لأن في تلك الجملة من القرائن ما يشير بوضوح الى ارتباط الخبر بالمبتدأ وتعلقه به ، من ذلك مثلا قرينة الاسناد ، " وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر " ، [١] وقرينة المطابقة التي تتحقق في العدد والنوع والحركة الاعرابية ، [٢] والخبر الجامد أو ما كان في معنى الجامد قد جاء مفردا مذكرا مرفوعا مسندا الى المبتدأ ، ومن حيث الرتبة متأخرا ، وفي ذلك كله ما يكفي لتحديد العلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر المفرد .

ومن المحدثين من ينكر أصلا فكرة الضمير المقدر في الخبر المفرد جامدا كان أو مشتقا ، وذلك لأنه لا يتمشى مع الواقع اللغوي في حالة الافراد " فالنحاة يقررون الضمير (هو) في مثل قولنا (زيد قائم) ولكن ماذا يقولون في مثل (أنا قائم) أو (أنت قائم) هل يقدرون ضميرا أيضا في هذين المثالين ؟ وهل ينسجم الضمير المقدر (هو) مع المضمير المبتدأ (أنا) أو (أنت) ؟ لا أظن ذلك مستساغا ، اذاً ففكرة تقدير ضمير لا تتمشى في حالة الافراد مع الواقع اللغوي ، فالحاجة اليه ليست في صورة الافراد بل في التثنية والجمع . [٣]

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩١ .
٢) المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
٣) النحو الوصفي ، ج ٢ ، ص ٦٢ .
دراسات نقدية في النحو العربي ، ص : ١٥٦ - ١٥٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الاخبار بالمصدر :

يرى العلماء أنه لا يجوز الاخبار بالمصدر الا على سبيل الاتساع والتأويل ، فاذا قلنا مثلا :

- القوم جلوس .
- الرجل عدل .

فلا بد من تقدير الخبر بمشتق ، أى :

- القوم جالسون .
- الرجل عادل .

ومن ذلك ما جاء على لسان الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادّكرته
فانما هي اقبال وادبار (١)

فقد استدل سيبويه بهذا البيت ، وجعل المصدر (اقبال) خبرا على السعة (٢)

وقال المبرد : " أى ذات اقبال وادبار " ، (٣) فهو هنا ينكر أن يقع المصدر خبرا الا بعد اضافته الى (ذات) .

ولقد عرض عبدالقاهر الجرجاني لهذا البيت ، وعدّ الخبر فيه أقوى معنى وأبلغ أثرا ، قال : " ذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وانما تجوّزت في أن جعلتهما لكثرة ما تقبل وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصالها بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما ".(٤)

ويتفق ابن جني مع عبدالقاهر في أن المصدر أقوى معنى من الصفة المشتقة ، لكنه يرى - شأنه في ذلك شأن النحاة - أن المصدر يخالف القاعدة والاعراب اذا وقع خبرًا أو صفة ، يقول : " ومن تجاذب الاعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفا نحو قولك (هذا رجل دَنَف وقومٌ رضا ورجلٌ عدل) فوصفتَ بالمصدر بدلا من الصفة الصريحة (رجل دَنِف وقومٌ مرضيون ورجل عادلٌ) ... فاذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه ، فقولك

---

١) انظر :معجم شواهد النحو العشرية ،الشاهد رقم ٨٨٥،ص ٧٠. (٢) الكتاب ج١ ص ١٩٦.
٣) المقتضب ج٣ ص ٣٣٠،وانظر ايضا : الخصائص ج٢،ص ٢٠٢. (٤) دلائل الاعجاز، ص٢١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انًا (هذا رجل دنِف) بكسر النون أقوى اعرابا لأنه هو الصفة المخصصة ، وقولك (رجل دَنَف) بفتح النون أقوى معنى ، وهذا المعنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة المريحة " .(١)

فمسألة الوصف بالمصدر أو الإخبار به مسألة قائمة في الاستعمال اللغوى ، وهو باعتراف اللغويين وأهل البلاغة والبيان أقوى معنى وأبلغ استعمالا من الفعل أو الصفة المشتقة ، لكن الأمر عند النحاة - كما يبدو - لا يتعلق بالمعنى بقدر ما يتعلق بالصناعة النحوية ، (٢) فقد اشترطوا في الخبر المفرد أن يتحمّل ضميرا للربط بين طرفي الجملة ، والمصدر يعد في نظرهم من الاسماء الجامدة التي لا تتحمل الضمير ، لذلك ينبغي تأويله بمشتق . (٣)

والحقيقة أن وسائل الربط في الجملة الاسمية لا تتوقف على الضمير ، وانما هناك من القرائن المعنوية واللفظية ما يغني عن ذلك الضمير (والقرائن تغني عن بعضها بعضا) ، (٤) فلو نظرنا الى تركيب مثل (الرجل عدل) لوجدناه يشتمل على قرينتين ، الأولى معنوية وهي قرينة الاسناد والثانية لفظية وهي قرينة المطابقة في الحركة الاعرابية بين المبتدأ والخبر، ثم ان الخبر هو ما تتم به الفائدة التي يحسن السكوت عليها ، وذلك واضح في التركيب ، فهذه القرائن تشير بوضوح الى أن الخبر المصدر (عدل) يرتبط بالمبتدأ ارتباطًا وثيقًا .

من أجل ذلك فانه من غير المقبول أن تلزمنا القاعدة النحوية باستعمال أنواع معينة من الكلمات في الخبر ، واستبعاد كلمات أخرى ،لأن ذلك يتعارض مع الواقع اللغوى الذى يسمح باستعمال أنواع مختلفة من الخبر

---

١) الخصائص ، ج٣ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ج٢ ، ص ٢٠٢ .
٢) انظر : ابن هشام ، المغني ، ص ٦٩٨ .
٣) الانصاف ، مسألة رقم ٧ .
٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما دامت تؤدي الفائدة التي يحسن السكوت عليها ، وقد ذكر ابن خروف من قبل أن الخبر قد يأتي على نيّف وسبعين شكلا أو نوعا . (١)

واذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يمنع من استعمال المصدر خبرا دون القول بالتأويل أو السعة .

- الاخبار بشبه الجملة : (٢)

يرى نحاة البصرة أن شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) اذا وقع موقع الخبر نحو :

- محمد أمام المسجد .
- الطالب في الجامعة .

فانه ليس بخبر على الحقيقة ، وانما هو نائب عنه متعلق به ، والتقدير (استقرّ أو مستقِر) وذلك هو الخبر .

واخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقرّ

وقد اختلفوا في ذلك المقرر ، فمنهم من يرى أنه فعل (استقرّ) لأن الاصل في العمل للأفعال ، وكأن الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور من قبيل الجمل ، ومنهم من يرى أنه اسم (مستقِر) ، فالإخبار بالظرف من قبيل المفردات لأن الاصل في الخبر أن يكون مفردا . (٣)

وأيا كان الأمر فان هذا الخلاف لا طائل تحته ولا جدوى منه ، لأن ذلك المحذوف - كما روي عن الفارسي وابن جني - قد صار نسيا منسيا " ، (٤) ولا يجوز اظهاره عند كثير من العلماء لدلالة الظرف عليه . يقول ابن السراج :

" ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال " (٥)، ويقول ابن يعيش : " واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي

---

١) شرح التصريح على التوضيح ، ج١ ،ص ١٦٠ . (٢) انظر هذه المسألة في: شرح المفصل ،ج١ ،ص ٩٠ ، وشرح الاشموني ج١ ، ص ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ج١، ص ٢١١ ، وهمع الهموع ج١، ص ٩٩، ومغني اللبيب ،ص ٥٦٦، والانصاف، مسألة ٢٩ . (٣) شرح المفصل ج١ ،ص ٩٠ ،وشرح ابن عقيل ج١ ص٢١١،والمغني، ص ٥٨٤. (٤) انظر: همع الهموع ج١،ص ٩٩. (٥) ابن السراج ،الاصول في النحو ،ج١ ، ص ٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذى كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار وصار أملا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف " . (١)

ولقد نسب بعض العلماء فيما بعد رأيا آخر لابن السراج مؤداه بأنه جعل الظرف والجار والمجرور قسما قائما برأسه وليس من قبيل المفرد أو الجملة .(٢)

وبالرغم من هذا فانه لاخلاف بين البصريين على أن الظرف الواقع خبرا هو معمول لذلك المحذوف ومنصوب به .

والسؤال الآن ، لماذا قال النحاة بذلك المحذوف ؟

لقد لاحظ العلماء أن الظرف الواقع خبرا يختلف عن الخبر المفرد في الحركة الاعرابية ، فالخبر المفرد يشترك مع المبتدأ في حالة اعرابية واحدة هي حالة الرفع ، وذلك لم يتحقق في الظرف ، يقول المبرد " لوكان الظرف خبرا لرفع " ، (٣) ثم ان الخبر في رأيهم يكون هو المبتدأ في المعنى ، يقول سيبويه :" واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو " (٤) ويقول المبرد : " واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون الا شيئا هو الابتداء في المعنى " ، (٥) فلو قلنا مثلا (محمد عادل) لكان (عادل) هو المبتدأ في المعنى ، فالعادل هو محمد ، ومحمد هو العادل ، أما اذا قلنا (محمد أمام المسجد) فليس في الظرف معنى يعود على المبتدأ .

من أجل ذلك راح البصريون يتأولون كل خبر لا يقع في إطار المفرد أو الجملة ، وما اكثر أنواع الخبر التي تخرج عن هذا الإطار ، يقول ابن

---

١) شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٠ .

٢) انظر : الهمع ج١ ، ص ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ج١ ، ص ٢١١ .

٣) المقتضب ، ج٤ ،ص ١٦٧ . (٤) الكتاب ، ج٢ ، ص ١٢٧ .

٥) المقتضب ، ج٤ ، ص ١٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خروف : " الخبر ينقسم الى نيّف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما ، وكلها ترجع إلى المفرد أو الجملة " . (١)

والظرف لا شك واحد من هذه الاقسام ، فلا بد أن يتعلق بمفرد أو جملة (مستقِر أو استقَر) ويفسر نحاة البصرة هذا التعليق بقولهم : " إن اسماء الأمكنة والأزمنة يراد منها معنى (في) و (في) حرف جر وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به لأنها دخلت رابطة تربط الاسماء بالافعال ". (٢)

أما الكوفيون فقد رأوا أن الخبر في هذا النوع من التراكيب ليس هو المبتدأ في المعنى ، وليس بالضرورة أن يكون كذلك ، لهذا لا يصح أن يعطى المبتدأ والخبر حالة اعرابية واحدة هي حركة الرفع ، وما دام الامر كذلك فلا بد أن يكون الظرف قد نصب بعامل معنوى هو (الخلاف) أى أن الظرف يخالف المبتدأ من حيث المعنى ، وقد دل على ذلك قرينة لفظية هي الفتحة . (٣)
وهذا يعني أن الظرف عندهم هو الخبر حقيقة دون تقدير .

وممن أخذ بهذا الرأى - فيما بعد - ابن مضاء القرطبي ، فقد قال وهو يعقب على هذه المسألة : " ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة " . (٤)

والحق أن الرأى الكوفي يتفق الى حد كبير مع ما يراه المحدثون لولا التمسك بنظرية العامل ، فالتركيب المكون من المبتدأ والجار والمجرور أو الظرف قد اكتمل بعناصره اللغوية وأدى المعنى المقصود الذى يريده المتكلم ، يقول خليل عمايرة : " من الواضح أن الظرف أو الجار والمجرور هو خبر المبتدأ لأنهما يشيران الى المعنى المراد منهما بتحديد الجهة التي فيها الجثة أو الحدث ....

---

١) شرح التصريح على التوضيح ج١ ، ص ١٦٠ .
٢) الانصاف ، مسألة رقم ٢٩
٣) انظر : الانصاف مسألة رقم ٢٩ .
٤) الرد على النحاة ، ص ٩٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الواضح أيضا : أن القول بتقدير (استقر أو مستقر عندك) لا يفيد المعنى بل يبتعد به عما أراد له المتكلم وينحرف به نحو ركاكة التعبير وضعفه ، [١] ويقول مهدي المخزومي : " حين تقول : (زيد في الدار أو زيد أمامك) فان (زيد) موجود لا شك في ذلك لدى السامع والمتكلم ، والتصريح بلفظ الوجود عبث يحيل الكلام الى ضرب من التطويل والحشو ، فلا معنى لذكره " .[٢]

ومن الدارسين من يرى أن العلماء القدماء قد نظروا الى هذا الظرف نظرة دلالية مما أدى الى هذا الافتراض ، وهو أن اللفظ الدال على الزمان أو المكان لا يتم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ، ولو أدركوا الى جانب ذلك - المعنى الوظيفي للظرف - خاصة وأن مهمة النحو وظيفية في المقام الاول - لما قالوا بذلك الاستقرار المحذوف .[٣]

واذا كان نحاة البصرة قد قالوا بأن وظيفة الحرف هي الربط بين الاسماء والأفعال ، فان هذا القول - في رأينا - تنقصه الدقة من جوانب ، منها : ان هناك مجموعة كبيرة من الافعال كالأفعال الناقصة او النواسخ لا تدل على حدث وقد انكر كثير من العلماء القدماء أن يتعلق الحرف بمثل هذه الافعال ما دامت تفتقر الى الحدث ، [٤] ومنها : أن اللغة العربية تشتمل على كثير من التراكيب التي لا يظهر فيها فعل ولا ما يشبه الفعل من المشتقات نحو قوله تعالى :

" وهو الذي في السماء اله " . [٥]

" والى ثمود أخاهم صالحا " . [٦]

ومسألتنا من هذا النوع ايضا ، فان صح أن يتعلق الحرف بالفعل أو ما يشبه الفعل ، فان الامر هنا يختلف .

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٢٩ ، وانظر ايضا للمؤلف : (رأي في بعض انماط التركيب الجملي في ضوء علم اللغة المعاصر) المجلة العربية للعلوم الانسانية /جامعة الكويت / عدد ٨ - ١٩٨٢ .

٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٨١ .

٣) محمد صلاح الدين مصطفى ، النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٥٣ .

٤) انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٥٧٠ .

٥) سورة الزخرف ، آية ٨٤ .

٦) سورة الاعراف ، آية ٧٣ ، وسورة هود آية ٦١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لذلك نرى أن وظيفة حروف الجر لا تقتصر على الربط بين الاسماء والافعال، وانما تقوم بوظيفة أعم هي الربط بين أجزاء الجملة كلها بصرف النظر عن وجود أسماء أو أفعال في التركيب " فالحرف يعبر عن العلاقة القائمة بين الاجزاء المختلفة في الجملة "، [١] أضف الى ذلك أن حروف الجر قد وضعت في اللغة للدلالة على معان ، فاذا قلنا : (القلم للطالب) فان (اللام) تفيد اختصاص الطالب بامتلاك القلم ، واذا قلنا (زيد في الدار) فان الحرف (في) يفيد الظرفية وبيان المكان ، ومثل ذلك يقال في الظرف فهو يفيد تحديدا زمنيا أو مكانيا ، فاذا قلنا (زيد أمامك أو خلفك) فاننا نحدد الجهة والمكان الذي نريده ،[٢] ولا أظن أن الاستقراء المحذوف يمكن أن يوضح هذا المعنى .

- الاخبار بالجملة الطلبية :

لا تجيز القاعدة النحوية الاخبار بالجملة الطلبية الا على سبيل الاتساع أو التأويل ، فلو قلنا :

- زيد اكرمه .
- زيد هل رأيته ؟

لما عدّ النحاة الجملة الطلبية (اكرمه - هل رأيته) خبرا على الحقيقة وإنما هي خبر على (السعة) ، يقول ابن السراج : " اذا قلت (زيد ليقطع الله يده) كان أمثل لأنه غير ملبس ، وهو في الحقيقة (اتساع) في الكلام لأن المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوز فيه الصدق والكذب . والأمر والنهي ليس بخبرين ، والدعاء كالأمر ، وانما قالوا : (زيد قم إليه) (وعمرو اضربه) اتساعا ، كما قالوا : (زيد هل ضربته ؟) فسد الاستفهام مسد الخبر وليس بخبر على الحقيقة " . [٣]

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٣ .
٢) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٢٧ ، وانظر ايضا : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٨١ .
٣) الاصول في النحو ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان ذلك في الحقيقة لا يتفق مع كون الخبر هو ما تتم به الفائدة التي يحسن السكوت عليها ،[١] أو كما قال سيبويه : " المبتدأ هو كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام "[٢]، بل روى عنه أنه كان يجيز الإخبار بالجملة الطلبية ، قال أبو علي الفارسي : " كنت استبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مرّ بي قول الشاعر :

ان الذين قتلتم أمس سيدَهم
لا تحسبوا ليلَهم عن ليلِكم نامـا [٣]

ونود هنا أن نورد شاهدين على الجملة الطلبية من القرآن الكريم ، اختلفت فيهما آراء النحاة اختلافا واضحا ، الأول من سورة المائدة وهو قوله تعالى " والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما " ،[٤] والثاني قوله تعالى في سورة النور " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " ،[٥] لقد خرج جمهور النحاة الآيتين على حذف الخبر ،[٦] فسيبويه يقدر الخبر وهو (فيما يتلى عليكم أو فيما فرض عليكم) ،[٧] والاخفش في (معاني القرآن) يجيز الرفع في (السارق والسارقة) على الابتداء ، لكنه يتأول الخبر على طريقة سيبويه ،[٨] والخبر عند المبرد مذكور وهو (فاقطعوا) .[٩]

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ،ص ٧٧ ، وانظر ايضا : الخصائص ج١ ،ص ٣٢ ، والمقتضب ج ٤، ص ١٢٦ .
٢) الكتاب ، ج٢ ، ص ١٢٦ .
٣) شرح التصريح على التوضيح ، ج١ ، ص ٢٩٩ .
٤) سورة المائدة ،آية ٣٨ .
٥) سورة النور ، آية ٢ .
٦) انظر : الهمع ج٢ ، ص ٥٦ .
٧) الكتاب ، ج١ ، ص ٧١
٨) الاخفش ، معاني القرآن ، ج١ ، ص ٧٧ .
٩) المقتضب ، ج٣ ، ص ١٩٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ ويرى الفراء ـ زعيم الكوفيين ـ أن (السارق والسارقة) مرفوعان بما عاد عليهما من ذكر الخبر (فاقطعوا) قال : "وإنما يختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقّتين " ، وكذلك (الزانية والزاني) مرفوعان بما عاد عليهما من ذكر الخبر (فاجلدوا) ، [١] وذهب الى هذا الرأى ابن مضاء القرطبي قال : " ويظهر أنهما مبتدآن خبراهما الفعلان ودخلت الفاء في الخبر " ، [٢].

ويلخص العكبرى ، موقف النحاة من الخبر في الآيتين بقوله : " في الخبر وجهان أحدهما أنه محذوف تقديره (فيما يتلى عليكم) وهو رأى سيبويه ، ولا يجوز أن يكون (فاقطعوا) هو الخبر بسبب الفاء ، وثانيهما أنه (فاقطعوا) لأن الالف واللام في (السارق) بمنزلة (الذى) اذ لا يراد به سارق بعينه "[٣]

وهكذا تقف القاعدة النحوية موقفا متشدّدا في وجه الاخبار بالجملة الطلبية ، سواء كان ذلك من القرآن الكريم كما مرّ بنا أم من الاساليب اللغوية الدارجة ، ونحن نميل الى رأى الفراء ، فالامر لايحتاج الى تقدير أو تأويل لأن اللغة ـ كما نفهم من كلمة (اتساعا) التي تتردد في كتب النحو ـ نشاط اجتماعي وممارسة كلامية لا تعرف الحدود ولا القيود [٤] ولا نقصد بذلك أن تكون هناك فوضى لغوية ، وانما نقصد أن اللغة في المجتمع تسير حسب عادات وتقاليد متعارف عليها بين أفراد المجتمع ، وينبغي أن يوضع النحو حسب هذه العادات والتقاليد الكلامية ، فيكون حينئذ قادرا على استيعاب وتوليد أعداد لا حصر لها من الجمل . [٥]

من اجل ذلك نقول إن الجملة الطلبية بتراكيبها المختلفة يمكن أن تدخل في إطار الخبر ، لا على سبيل الاتساع ، وإنما على سبيل تأدية المعنى الذى

---

١) الفراء ، معاني القرآن ، ج١ ، ص ٢٠٦ ، ج٢ ، ص ٢٤٤ .
٢) الرد على النحاة ، ص ٦٧ .
٣) العكبرى ، املاء ما من به الرحمن ، ج١ ، ص ٢١٥ .
٤) محمود السعران ، اللغة والمجتمع ، ص ٩ / دار المعارف ط٢ ، الاسكندرية ١٩٦٣.
٥) انظر : Chomsky Syntactic Structures p. 15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يحسن السكوت عليه ، فهذا الأمر يتفق على الاقل مع فكرة الاسناد ، وهي العلاقة المعنوية الذهنية التي تجمع بين طرفي الجملة ، [١] وهي التي يُبنىٰ فيها الخبر على المبتدأ ويُتحدث به عنه ، ولو اكتفى النحاة بهذا التعريف الوصفي للخبر لما شذّ كثير من الجمل اللغوية مثل :

زيد كم مرة رأيته ؟
زيد إن رأيته فأكرمه .
زيد هلا اكرمته .
زيد هل رأيته ؟

ثم نتناول المسألة من جانب آخر علّه يكشف لنا عما في هذه التراكيب من ترابط وانسجام ، فلو حاولنا أن نصف تركيبا مثل (زيد أحسن اليه) ونحلله تحليلا دقيقا لوجدنا أن الأصل فيه :

أحسن الى زيد
فعل + فاعل مستتر + جار ومجرور

وقد دخل على هذه الجملة عنصر من ابرز عناصر التحويل وهو (الترتيب) ، فانتقل (زيد) من موقع متأخر الى موقع متقدم في الجملة ، والعرب تقدم ما كان محل الاهتمام والعناية ، [٢] بل لا يكتفي بعض العلماء بأن يكون التقديم للعناية والاهتمام وانما لغرض يتعلق بالتركيز على جزء من أجزاء المعنى، [٣] وقد رافق هذا التقديم تغيير في الحركة الاعرابية ، فبعد أن كان (زيد) مجرورا صار مرفوعا نظرا لموقعه في باب الابتداء ، وتغيير الحركة يُعد أيضا عنصرا من عناصر التحويل ، [٤] وبهذا أصبح (زيد) طرفا رئيسا في الاسناد ، وصار التركيب :

زيد أحسن الى زيد

ولكن العرب تكره اجتماع المتشابهات في جملة واحدة ، [٥] فحل الضمير محل (زيد) المتقدم ، وذلك ليؤدي وظيفة لغوية هامة هي الربط بين ما تقدم من الجملة وما تأخر .

وما قيل في ذلك المثال يمكن أن يقال في الآية القرآنية الكريمة اذ الاصل فيها والله اعلم :

- اجلدوا الزانية والزاني -

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩١ . (٢) انظر ، سيبويه ، الكتاب ج ١ ، ص ٣٤
٣) انظر ، دلائل الاعجاز ، ص ١٤٤ (٤) خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦١ .
٥) الاشباه والنظائر ، ج ١ ، ص ٢٣ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد دخل على هذا التركيب ثلاثة عناصر من عناصر التحويل أولها التقديم الذى يفيد التوكيد ، وثانيهما تغيير الحركة الاعرابية التي تفيد الاهتمام بالمتقدم لأنه صار طرفا في الاسناد. وثالثهما زيادة الفاء لمزيد من الربط بين طرفي الجملة .

وقد ذكر ابن هشام من قبل أن الفاعل قد يتقدم في بعض الجمل الطلبية قال : " ومما يترجح فيه الفعلية (زيد ليقمْ وعمرو لا تضربْ) بالجزم لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل " . (١) وهذا في الحقيقة يتفق الى حد كبيرمع ما يراه اصحاب النظرية التوليدية التحويلية الذين يرون في التقديم والتأخير بين أجزاء الجملة عنصرا من عناصر التحويل . (٢)

واذا كان الأمر كذلك فاننا نرى أن مسألة الاخبار بالجملة الطلبية ليست مسألة اتساع في الكلام وهو ما تقرّره القاعدة النحوية ، وانما هي جملة فعلية محوّلة ، الأصل فيها أن يتقدم الفعل ، ولكن لأغراض تتعلق بالمعنى فقد يتقدم الفاعل أو المفعول .

- ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير ما حبه ؛ (٣)

ذهب البصريون الى أنه يجب ابراز الضمير في الخبر الوصف الذى يجري على غير ما حبه سواء أمن اللبس أم لم يؤمن نحو :

- زيد هند ضاربها هو .
- زيد عمرو ضاربه هو .

يقول المبرد : " ان قلت (زيد هند ضاربها) قلت (هو) فلم يكن من اظهار الفاعل بد " . (٤)

---

١) مغني اللبيب ، ص ٤٩٦ .
٢) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ،ص ١٨٣ .
٣) انظر هذه المسألة في : الانصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٨ ، وشرح ابن عقيل ، ج١ ،ص ٢٠٧ ، وشرح الاشموني ، ج١ ، ص ٢٦١ ، همع الهوامع ج١،ص ٩٦.
٤) المقتضب ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذى أبرزفاعل (لضارب) يعود الى " زيد " المتقدم ، وقد أعرب ذلك المثال على النحو التالي :

زيد : مبتدأ أول .
هند : مبتدأ ثان .
ضاربها : خبر المبتدأ الثاني .
هو : فاعل يعود الى زيد .

ويبدو أن الذى دفع نحاة البصرة الى القول بوجوب ابراز الضمير هو أن اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له - فيما رأيهم - لا يتضمن الضمير ، أما اذا جرى على من هو له فانه يتضمن الضمير ، فاذا قلنا مثلا : (زيد قائم) فان (قائم) تتضمن ضميرا مستترا في حين لو قلنا (زيد هند ضاربها) فأن (ضاربها) لا يتضمن ضميرا مستترا يعود الى (زيد) لأنه لم يكن خبرا له ، وانما هو خبر (لهند) ، لذلك يجب ابراز الضمير للربط بين جملة (هند ضاربها) والمبتدأ الأول (زيد) لأنه لا بد من ضمير يعود اليه من الجملة التي صارت خبرا عنه حتى ينعقد الكلام . (١)

كان ذلك هو الرأى البصرى ، أما الكوفيون فقالوا : ان خيف اللبس كما في (زيد عمرو ضاربه) وجب ابراز الضمير ، وان أمن اللبس كما في (زيد هند ضاربها) أو (هند زيد ضاربته) فلا يجب ابرازه ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجب ابرازه في أسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك ابرازه فيه اذا جرى على غير من هو له ، قال الشاعر :

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنة ذلك عدنان وقحطان (٢)

(فبانوها) وهو خبر المبتدأ الثاني (ذرا المجد) لم يبرز معه المضمير الذى يعود الى المبتدأ الأول (قومي) لأن المعنى لا لبس فيه .

وقال آخر :

وان امرأ أسرى اليك ودونه من الارض موحاة وبيداء سملّق
لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه وأن تعلمي أن المعان موفّق (٣)

---

١) انظر : الانصاف ، مسألة رقم ٨ . (٢) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٢٩٥٨ ، ص ١٩٦. (٣) المرجع السابق : رقم ١٧٩٦ ، ص ١١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فترك ابراز الضمير ، ولو أبرزه لقال (محقوقة أنت) .

وقال ثالث :

يرى اربا قهم متقلديها كما صدىء الحديد على الكماة (١)

فترك ابرازه ولو ابرزه لقال (متقلديها هم) ، فلما أضمره ولم يبرزه دل على جوازه ، ولأن الاضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل ، وهو مشابه له اذا جرى على غير من هو له ، فكما جاز الاضمار فيه اذا جرى على من هو له ، فكذلك يجوز اذا جرى على غير من هو له " . (٢)

وقد تبعهم في ذلك ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب (كل ذى عين ناظرة اليك) أى (هي) وبقوله تعالى (فظلت أعناقهم لها خاضعين) (٣) أى (هم) وبقراءة ابن أبي عبلة (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين إناه) ، (٤) بجر (غير) أى (أنتم) (٥) ، يقول ابو حيان : " قرأ الجمهور (غير) بالنصب على الحال ، وقرأ ابن أبي عبلة بالكسر صفة لطعام ، قال الزمخشري : " وليس بالوجه لأنه جرى على غير من هو له ، فمن حق ضمير ما هو له أن يبرز فيقال (غير ناظرين اناه أنتم) وحذف هذا الضمير جائز عند الكوفيين اذ أمن اللبس " . (٦)

في هذه المسألة يحرص العلماء - ولاسيما علماء البصرة - على ابراز الضمير لتحديد الفاعل وتمييزه من المفعول ، والأمر في رأينا لا يحتاج الى ذلك الضمير ، لأننا لو نظرنا الى الجملة الأولى :

- زيد هند ضاربها ،

لاستطعنا أن ندرك المعنى الذى يريده المتكلم دون لبس أو غموض معتمدين على

---

١) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٤٣٢ ، ص ٤٦

٢) الانصاف ، مسألة رقم ٨ .

٣) سورة الشعراء ، آية ٤ .

٤) سورة الاحزاب ، آية ٥٣ .

٥) انظر : الهمع ، ج١ ، ص ٢٤٦ .

٦) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٧، ص ٢٤٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما في الجملة من قرائن تشير بوضوح الى كلّ من الفاعل والمفعول ، فالأصل في التركيب كما نرى هو :

- زيد ضارب هندا .

ولكن طرأ عليه عنصر تحويل بالترتيب فتقدم المفعول (هند) لمزيد من العناية والاهتمام ، واكتسب حركة الرفع لأنه قد دخل في باب الابتداء، وترك في موقعه ضميرا للدلالة عليه ولمزيد من التوكيد أيضا ، [١] اذاً فالعلاقة بين (هند) (وضارب) هي علاقة مفعولية أو كما يسميها بعض المحدثين (قرينة تعدية) ، [٢] ومن هنا نستبعد أن تكون (هند) هي الضارب ، وانما الضارب هو " زيد " بشهادة قرينتين واضحتين ، أولهما قرينة الاسناد [٣] التي تربط بين طرفي الجملة المرئيسين ، أو بمعنى آخر بين (زيد وضارب) ،وثانيهما قرينة المطابقة في الصيغة ، فكلمة ضارب ترتبط بزيد من حيث النوع والعدد والشخص ، [٤] يضاف الى ذلك ما قال به النحاة من استتار الضمير في الخبر المشتق ، بهذه القرائن نستدل على فاعلية (زيد) ومفعولية (هند) .

من أجل ذلك لا نرى ضرورة الى ابراز الضمير في تلك التراكيب التي يؤمن فيها اللبس اعتمادا على العلاقات القائمة بين عناصر الجملة ، وعلى المعنى الذى ينساق الى ذهن السامع دون تردد .

أما النوع الثاني الذى لا يؤمن فيه اللبس نحو (زيد عمرو ضارب هو) فيبدو أنه مما افترضه النحاة كي يقف بازاء النوع الأول ، فتكتمل القسمة العقلية من حيث التذكير والتأنيث ، [٥] قال أبو حيان معقبا على تعدد المبتدآت المتوالية في مثال واحد : " هذا مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة " . [٦]

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٨ .
٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٥ .
٣) المرجع نفسه ، ص ١٩١ .
٤) المرجع نفسه أيضا ، ص ٢١٢ .
٥) النحو الوصفي ، ج ٢ ، ص ٩٥ .
٦) انظر : الهمع ، ج١ ، ص ١٠٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لذلك فاننا نرى أن قولهم (زيد عمرو ضاربة هو) من الأمثلة المصطنعة التي وضعت للاختبار والتمرين ، لأننا نشك في أن تستعمل اللغة العربية هذا النوع من التراكيب ، فالذوق السليم لا يستسيغه بل يأباه ويرفضه .

ونخلص الى القول بأن القاعدة النحوية البصرية قد فرضت أمرا لا يتمشى مع الواقع اللغوى ، فهي قد أوجبت ابراز الضمير في امثلة واضحة المعنى دون أن تأتي ولو بشاهد واحد من كلام العرب للاستدلال على ذلك الضمير في حين استدل الكوفيون - كما رأينا - بشواهد لغوية تؤيد مذهبهم في عدم ابراز الضمير لأنه لا ضرورة له في بيان المعنى وتوضيحه ، ونحن في الحقيقة نميل الى هذا الرأى لأنه يتفق مع الاستعمال اللغوى ، ولأن اسم الفاعل وهو الخبر الذى يجرى على غير من هو له يحمل ضميرا مستترا يعود الى المبتدأ الأول ولا حاجة الى ابراز ضمير آخر معه ، وإن ظهر فهو في رأينا توكيد للضمير المستتر في اسم الفاعل .

- تقديم الفاعل : [1]

ترفض القاعدة النحوية وفقا للمنهج المعيارى البصرى أن يتقدم الفاعل على فعله ، وان ظهر في الجملة ما يوهم بأنه تقديم نحو :

(خالد قام) فانه يفسر على أساس الانتماء الى الجملة الاسمية ، فيعرب (مبتدأ) ، خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل والضمير المستتر الذى يعود على الاسم المتقدم (المبتدأ) .

وبعد فعل فاعل فان ظهر - فهو والا فضمير استتر

ويعرف الفاعل طبقا لهذه القاعدة بأنه : " الاسم الذى يبنى على فعل ويرتفع به " [2]، ويقول ابن الانبارى : " هو اسم ذكرته بعد فعل أو اسندت ذلك الفعل اليه . " [3]

---

١) انظر في هذه المسألة : ابن يعيش ، شرح المفصل ج١ ، ص ٧٤، وشرح ابن عقيل ج١، ص ٤٦٢، وشرح الاشموني ج٢، ص ١٣٧، وهمع الهوامع ج١ ،ص ١٥٩ ، وشرح الكافية ج ١، ص ٧١٠ (٢) انظر: ابن السراج ، الاصول في النحو ، ج ١، ص ٨١ .

٣) أسرار العربية ، ص ٧٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد برّر النحاة هذه القاعدة ودافعوا عنها بقولهم : " فان قيل : لِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، قيل ، لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل " ،(١) ويقول المبرد " فان زعم زاعم انه انما يرفع (عبدالله) في قولك (عبدالله قام) بفعله ، فقد أحال من جهات ، منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين الا على جهة الاشتراك نحو (قام عبدالله وزيد) فكيف يرفع عبدالله وضميره ؟ ! " .(٢)

فالفاعل لا يتقدم على فعله لسببين في نظر نحاة البصرة الاول : أنه ينزل من الكلمة منزلة الجزء ، ولا يجوز تبعا لذلك أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها ، والثاني : أنه لا يجوز أن يجتمع الاسم وضميره على فعل واحد ، لأن ذلك يؤدي الى اجتماع فاعلين لفعل واحد .

والغريب في الأمر أن العلماء كانوا يدركون معنى الفاعلية عند تقديم الفاعل ، الا أنهم ركزوا على الشكل الخارجي للجملة ، يقول ابن يعيش : " الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي ..... ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل فقلت (زيد قام) لم يبق عندك فاعلا وإنما يكون مبتدأ وخبرًا معرضًا للعوامل اللفظية " ،(٣) ويقول ابن جني : " هذه صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك اذا سئلت عن (زيد) من قولنا (قام زيد) سميته مبتدأ لا فاعلا ، وان سئلت عن (زيد) من قولنا (زيد قام) سميته مبتدأ لا فاعلا ، وان كان فاعلا بالمعنى ، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة ، فأما المعنى فواحد . " (٤) فمعنى (الفاعل) عندهم واحد سواء تقدم أو تأخر ، ولكن الصناعة اللفظية قد غلبت عليهم ، فتمسكوا بما يشترط في الجملة الاسمية وهو أن يتصدرها اسم .

أما علماء الكوفة فقد أجازوا في (الفاعل) التقديم والتأخير اعتمادًا على المعنى ،(٥) واستدلوا بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

---

١) اسرار العربية ،ص ٧٩، وانظر أيضا : شرح الاشموني ج١،ص ١٣٩ ، والاشباه والنظائر ج٢، ص ٦٣ وسر صناعة الاعراب ج١ ، ص ٢٢٦. (٢) المقتضب ج٤، ص ١٢٨ .
٣) شرح المفصل ج١ ،ص ٧٤ . (٤) الخصائص ج١ ،ص : ٣٤٢، ٣٤٣ .
٥) انظر : الانصاف ، مسألة رقم ٨٥، وانظر أيضا : ابن هشام ، مغني اللبيب ،ص ٤٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(فمشيها) فاعل للصفة المشبهة (وئيدا) ولا مجال للتأويل . (١)

ويقول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم (٢)

(فقلما) لا يليها الا الفعل صريحا على الرأي البصري ، لكن الشاعر هنا قد أولاها الفاعل (وصال) المرتفع (بيدوم) المتأخر . (٣)

ومما يعضد هذا الرأي انه قد ورد في القرآن الكريم وفي اشعار العرب ما يشير بوضوح الى تقديم الفاعل على فعله ، من ذلك مثلا قوله تعالى في الآيات التالية :

- " الله يعلم ما تحمل كل انثى وما تغيض الارحام " (الرعد : ٨)
- " الله نزّل أحسن الحديث " (الزمر : ٢٣)
- " والله يقدّر الليل والنهار " (المزمل : ٢٠)

وقد تقدم الفاعل أيضا في آيات سبقت بأدوات قيل عنها أنها تختص بالدخول على الافعال ، من ذلك مثلا قوله تعالى بصيغة الاستفهام :

- " أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين " (يونس : ٩٩)
- " قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا " (هود : ٨٧)

وقال تعالى باسلوب الشرط :

- " وان أحد من المشركين استجارك فأجره " (التوبة : ٦)
- " وان امرأة خافت من بعلها نشوزا " (النساء : ١٢٨)
- " اذا السماء انشقت " (الانشقاق : ١)

---

١) انظر : الهمع ج١ ، ص ١٥٩ ، والمغني ، ص ٧٥٧
٢) معجم شواهد النحو الشعرية : رقم ٢٥٣١ ، ص ٧٥٧
٣) مغني اللبيب ، ص ٤٠٣ ، ٧٥٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالفاعل المتقدم (أحد - أمرأه - السماء) قد ارتفع بما عاد اليه من الفعل المذكور (استجارك - خافت - انشقت) دون تقدير فعل آخر . (١)

ومن ذلك أيضا : قول الشاعر :

فمتى واغل ينبهم يحيّوه وتُعطف عليه كأس الساقي (٢)

وقول الآخر :

صعدةٌ نابتة في حائر أينما الريحُ تميّلها تمل (٣)

وقول الثالث :

فمن نحن نؤ منه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمسي منا مفزّعا (٤)

ومما يدل على أن الفاعل قد تقدم على فعله في الابيات السابقة أن أدوات الشرط (متى - أينما - من) قد امتد عملها الى الفعل المضارع (ينبهم - تميّلها - نؤ منه) الواقع بعد فاعله فجزمته . (٥)

وكان علماء البصرة قد انكروا ذلك بحجة أن أدوات الشرط لا يليها الا الفعل ظاهرًا أو مقدرًا ، يقول سيبويه : " واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الاسماء فيها على الافعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم " . (٦)

وتابع النحاة سيبويه في القول بوجوب ولاية الفعل لها ، وان وليها اسم مرفوع كما مثلنا فانه يرتفع بفعل مقدر يفسره الفعل الظاهر . (٧)

ويرى أبو الحسن الاخفش أن الاسم المرفوع بعد (ان - واذا) الشرطتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند الى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم أو تأخير . (٨)

---

١) انظر : الانصاف ، مسألة ٨٥ .
٢) معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٨٢٥ ، ص ١٢٠ . (٣) المرجع نفسه : رقم ٢٣٩٥ ، ص ١٤٧ .
٤) المرجع السابق ، رقم ١٦٤١ ، ص ١١٠ . (٥) انظر الانصاف ، مسألة : ٨٥ ، وشرح المفصل ج٩ ، ص ١٠ ، ومغني اللبيب ص ٧٥٧ . (٦) الكتاب ج٣ ، ص ١١٢ ، وانظر الانصاف ، مسألة : ٨٥ . (٧) انظر المقتضب ج٢ ، ص ٧٤ ، وأصول ابن السراج ج٢ ، ص ١٦٤ ، وشرح المفصل ، ج٩ ، ص ٩ . (٨) انظر مغني اللبيب ، ص ٧٥٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولقد عرض لهذه المسألة ابن مضاء القرطبي فيما بعد وأيد الرأى الكوفي في تقديم الفاعل على فعله ، قال : " اذا قيل (زيد قام) ودلّ لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج الى أن يضمر شيء لأنه زيادة لا فائدة منها " . (١)

وأشار الى ذلك أيضا علماء البلاغة والبيان ، فقال عبد القاهر الجرجاني : " اذا عمدت الى الذى أردت أن تتحدث عنه بفعل ، فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت : زيد قد فعل ، وأنا فعلت وأنت فعلت) ، اقتضى ذلك أن يكون القصد الى الفاعل " . (٢)

ان هذه الآراء كما هو واضح تركز على المعنى ، وهذا يتفق الى حد كبير مع عملية الاسناد ، فالتركيب (خالد قام) لا يشتمل على اكثر من فاعل واحد ، والفعل يعد طرفا في الاسناد ، فهو مسند ابدا سواء تقدم أو تأخر ، وعلى ذلك فقولنا (قام خالد) جملة فعلية مؤلفة من مسند ومسند اليه ، ثم اذا قلنا : (خالد قام) لم يتبدل شيء في حقيقة الاسناد ، وهي بهذا جملة فعلية أيضا مؤلفة من مسند ومسند اليه ، والمسند اليه في كلتا الحالتين هو الفاعل . (٣)

---

١) الرد على النحاة ، ص ٨٢ .
٢) دلائل الاعجاز ، ٨٥ . ويرجع الأصوليون رأى الكوفة في تقديم الفاعل ، انظر : ص ٢٤٩ من كتاب البحث النحوى عند الاصوليين ، (مصطفى جمال الدين) .
٣) انظر : مهدى المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٣٩ - ٤٧ . وابراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وابنيته ، ص ٢٠٤ / بغداد ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ، وابراهيم الشمسان ، الجملة الشرطية ، مطابع الرجوى / عابدين ١٩٨١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يضاف الى هذا أن في ذلك التركيب مجموعة من القرائن (١) تشير بوضوح الى فاعلية (خالد) فهو :

ينتمي الى مبنى الاسم	(قرينة الصيغة)
وهو مرفوع	(قرينة العلامة الاعرابية)
والعلاقة بينه وبين فعله علاقة اسناد	(قرينة التعليق)
والفعل معه مبني للمعلوم	(قرينة صيغة الفعل)
والفعل معه مسند الى المفرد الغائب	(قرينة المطابقة)

وبسبب هذه القرائن كلها نستدل على أن (خالد) هو الفاعل ، أما قرينة الرتبة التي تشترطها القاعدة النحوية فلا نرى أنها تقف مانعا يحول دون فاعلية (خالد) عند تقدمه .

فالترتيب بين الفعل والفاعل ليس أمرا ضروريا أو ملزما وانما ينبغي أن يكون حرا شأنه في ذلك شأن الجملة الاسمية ، فالرتبة بين المبتدأ والخبر رتبة حرة الا في حالات معينة نصت عليها القاعدة ، وهي تقدم المبتدأ وجوبا أو تقدم الخبر وجوبا ، أما في الفعل والفاعل فليس هناك ما يلزمنا باتباع رتبة واحدة .

ومن جهة أخرى فأنه يصح النظر الى هذه المسألة في ضوء نظرية النحو التوليدي والتحويلي،فعلم اللغة المعاصر يرى ان لكل جملة مستويين في

---

١) انظر هذه القرائن في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البحث ، الأول البنية السطحية (S.S) التي تنقل الخبر أو الفكرة البسيطة بأقل قدر من الالفاظ يحسن السكوت عليها ، وهي في الغالب تتكون من (فعل + فاعل) أو من (مبتدأ + خبر) أما الثاني فهو البنية العميقة (D.S) ويقصد بها توصيل المعنى بكلمات مرتبة ترتيبا جديدا فقد يحذف منها أو يزاد عليها أو تتغير حركاتها الاصل أو تقال بنغمة صوتية جديدة تفيد المعنى الجديد .(١)

والحقيقة أن التركيز على المعنى هو الذى دفع العلماء الى ذلك التقسيم ، فلو نظرنا مثلا الى هذين التركيبين :

- قام خالد .
- خالد قام .

لوجدنا أن الأول منهما ينتمي الى البنية السطحية (S.S) التي نعبر عنها بالجملة التوليدية أو النواة (المنتجة) وقد جاءت تحمل معنى يسيرا دون أيّ تغيير يذكر في مواقع الكلم . أما الثاني فهو ينتمي الى البنية العميقة (D.S) التي جاءت تحمل معنى جديدا نتج عن انتقال جزء من أجزائها الى موقع متقدم وهو الفاعل مما أدى الى تحول الجملة الاصل (النواة) في مبناها الى جملة تحويلية وفي معناها الى معنى آخر غير المعنى الذى كان لها سابقا ، فقد تقدم الفاعل لغرض يتعلق بالمعنى وهو التوكيد " فالتوكيد يعد من أهم المعاني التي يتم تغيير مواقع الكلم في الجملة لتحقيقها "،(٢) وقد جاء عن القدماء أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته .(٣)

وقد أكد كثير من اللغويين أن الجملة الفعلية في اللغة العربية تتكون من (فعل + فاعل + مفعول VSO) أيّا كان ترتيب الكلمات فيها ، سواء كان على شكل (SVO) أو على شكل (OVS) أو على شكل (VOS) ، فلو قلنا مثلا :

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص : ١٧٩ - ١٨٠ .

٢) المرجع السابق ، ص ١٨٠ ، وانظر أيضا : المجلة العربية للعلوم الانسانية ، ص ٥٧ / الكويت / العدد الثامن ١٩٨٢ ، مقال للدكتور خليل عمايره ، بعنوان :(رأى في أنماط الجملة في اللغة العربية).

٣) انظر : الكتاب ، ج١ ، ص ٣٤ ، والبحر المحيط ، ج ١ ، ص ٤٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- قرأ الرجل المحيفة (VSO)

فان هذه الجملة قد تتحول إلى :

- الرجل قرأ المحيفة (SVO)
- المحيفة قرأ الرجل (OVS)
- قرأ المحيفة الرجل (VOS)

فهذه الاستعمالات جمل فعلية تحويلية قد خرجت من منطقة النحو التوليدي وقواعده ودخلت في منطقة النحو التحويلي وقواعده . (١)

ونخلص الى القول بأن الجملة التي يتقدم فيها الفاعل على فعله ليست جملة اسمية تتكون من مبتدأ وخبر ، وليست جملة مركبة تتكون من جملتين اسمية وفعلية ، وانما هي جملة فعلية تقدم فيها الفاعل لغرض يتعلق بالمعنى وهو توكيد من قام بالفعل . (٢)

وما دام الأمر كذلك فانه لا يصح للقاعدة النحوية في هذه المسألة أن تفرض أمرا مخالفا للواقع اللغوي ، وتلزمنا باتباع رتبة محفوظة أو مقيدة للفاعل وهي أن يتأخر عن فعله ، كما أنه لا يصح لها أن تحكم على تصنيف الجملة بالنظر الى صدرها أو ما كان الاصل في صدرها ، فقد تبيّن لنا عند التحليل والوصف أن الفاعل قد يتقدم على فعله ، فيقرر النحاة تصنيف تلك الجملة في باب الجملة الاسمية ، وهي في الحقيقة لا تزال جملة فعلية .

---

١) خليل عمايره ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٨١ ، وانظر : المجلة العربية للعلوم الانسانية ، ص ٥٨ / الكويت / العدد الثامن سنة ١٩٨٢ .

" ومن الجدير بالذكر أن هناك أقوالا تفيد أو ترجح بأن الاصل في البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية هو (فاعل + فعل + مفعول) (SVO) ، أنظر مجلة (الابحاث) ، ص : ٣٧ - ٥٣ / بيروت ، الجامعة الامريكية ، عدد خاص سنة ١٩٨٣ ، مقال للدكتور داوود عبده بعنوان (البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية) .

٢) انظر مجلة الفكر العربي ، ص : ٦ - ١٤ / العددان : ٨ - ٩ / مقال للدكتور داوود عبده ، بعنوان : التقدير وظاهر اللفظ) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الترتيب في خبر (مازال) : [١]

يمنع البصريون أن يتقدم خبر (مازال) عليها ، فاذا قلنا : (قائما مازال زيد) فان ذلك غير جائز ، لأن (ما) نافية ، والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى الاستفهام في أن له الصدارة .

ويرى الكوفيون أنه من الجائز أن يتقدم خبر (مازال) عليها ، وذلك لأن (مازال) ليست للنفي ، والذى يدل على ذلك أن (زال) وحدها فيها معنى النفي ، و (ما) أصلا للنفي ، ودخول النفي على النفي اثبات أو ايجاب به فصارت (مازال) بمنزلة (كان) فكما يجوز أن يقال (قائما كان زيد) كذلك يجوز (قائما ما زال زيد) . [٢]

ولعله من المفيد هنا - قبل تحليل ذلك التركيب - أن نشير بايجاز الى فكرة هامة تتعلق بهذه المسألة ، وهي قول العلماء بأن (كان وأخواتها) أفعال ، والحق أنه لا يصح أن توصف بذلك ، لأن هذا القول تنقصه الدقة من جوانب : منها أنها سلبت الدلالة على الحدث وهو سمة الافعال التامة وتجردت للدلالة على الزمان ، ومنها أن بعضها لا يتصرف مطلقا (كليس وعسى) واذا تصرف بعضها الآخر فانه يبقى ناقصا ، [٣] ومنها أنها لا تسند ولا توصف بالتعدى أو اللزوم ، ثم انها قد تدخل على الافعال فنقول (كان يقوم زيد) . [٤]

لذلك كله استبعد كثير من الباحثين أن تكون (كان وأخواتها) أفعالا ، وانما هي أقرب في مدلولها الى الأدوات ، وأن وظيفتها هي النسخ ، فاذا دخلت على الجملة الاسمية فانها تزيل عنها طابعها الاصل وتضيف اليها معنى الزمن . [٥]

---

١) انظر هذه المسألة في : شرح التصريح على التوضيح ج١، ص ١٨٩، وشرح الاشموني ج١، ص ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ج١، ص ٢٧٦ ، والهمع ج١ ، ص ١١٧ ، واسرار العربية ، ص ١٣٩، والانصاف ، مسألة ١٧.

٢) انظر : الانصاف ، مسألة رقم ١٧، واسرار العربية ، ص ١٣٩، وشرح التصريح على التوضيح ج١، ص ١٨٩ ، وشرح الاشموني ج١، ص ٣٥٢ ، وشرح المفصل ج٦، ص ١١٣.

٣) انظر : الفعل زمانه وابنيته ، ص ٥٩

٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٣١. (٥) المرجع السابق ،ص ١٣٠، وانظرا يضا : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٠١- ١٠٢ ، ودراسات نقدية في النحو العربي ص ١٧٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويرى الدكتور تمام حسان أن بعض هذه الادوات محمول عن الفعلية ، فالاصل مثلا في (مازال) هو الفعل (زال) ولكن بعد دخول (ما) عليه قد أصبح أداة تفيد معنى الزمن ، وتختص بجهة معينة من جهات الفهم هي اتصال الماضي بالحاضر ، ولا تشير إلى حدث . (١)

واذا كانت (مازال) أداة تفيد معنى الزمن ، فأنه لا يصح أن نشطر تلك الأداة الى شطرين (ما + زال) وأن نتحدث عن (ما) باعتبارها أداة نفي وأن لها الصدارة ، فقد دخلت في صيغة جديدة هي (مازال) ، كما لا يصح أن نقيّد تلك الصيغة بترتيب معين في الجملة الاسمية ، فهي قد تقع في بداية الجملة نحو : (مازال زيد قائما) وقد تقع في وسطها فنقول (زيد ما زال قائما) أو (قائما ما زال زيد) .

ويمكن النظر الى مسألة الترتيب هذه في ضوء نظرية النحو التوليدي والتحويلي ، (٢) فنرى أن الاصل في هذه الجملة هو :

زيد قائم

مبتدأ + خبر

دخلها عنصر تحويل بالاضافة هو (مازال) لافادة عدم مفارقة الخبر للمبتدأ حتى زمن الحديث ، وقد اكتسب الخبر حركة النصب اقتضاء (لمازال) فصارت الجملة :

ما زال زيد قائما

مازال (عنصر تحويل) + مبتدأ + خبر

ثم دخل الجملة عنصر تحويل آخر هو إعادة الترتيب ، فتقدم الخبر لمزيد من الاهتمام والتوكيد ، فصارت :

قائما مازال زيد

خبر + مازال (عنصر تحويل) + مبتدأ

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٨ .

٢) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٠٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونخلص الى القول أنه بالرغم من أن موقف الكوفيين في تقديم خبر (مازال) عليها قد جاء وفقا لمعطيات علم اللغة المعاصر ، إلا أن ذلك الموقف يفتقر الى شواهد لغوية تدعم رأيهم ، فقد حاولوا بناء قاعدة نحوية على أمثلة فرضية مصطنعة لم ترد في الاستعمال اللغوى ، وهذا في الحقيقة لا يتفق مع الأسس التي ينبغي أن تقام عليها القاعدة . من أجل ذلك فاننا في هذه المسألة نميل الى الرأى البصرى القائم على استقراء المادة اللغوية وتقديم قاعدة لها .

- الترتيب في خبر (كان) اذا وقع جملة فعلية ، (١)

اذا وقع الخبر جملة فعلية وتوسط بين (كان) واسمها نحو قولنا : " كان يقوم زيد " فان ذلك لا تجيزه القاعدة النحوية بحجة أنه لم يسمع عن العرب ، وأن (كان) لم تختص الا بالدخول على الجملة الاسمية .

وقد أجاز ذلك الاستعمال ابن السراج ، وقال: " انه القياس حتى وان لم يسمع عن العرب " . (٢)

ويرى ابن جني أنه لا يمتنع أن يرتفع (زيد) في قولنا (كان يقوم زيد) بكان ، وأن (يقوم) مقدم عن موضعه في التركيب ، فاذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذى هو (يقوم) فصار بعد (زيد) وعاد التركيب الى أصله وهو :

(كان زيد يقوم) . (٣)

وهكذا يتجه البحث في هذا التركيب الى مسائل شكلية تتعلق بتقديم (زيد) أو تأخيره ، أو العامل في رفعه ، فاذا تقدم كان اسما (لكان) ،

---

١) انظر في هذه المسألة في : شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص ١٨٨ ، والهمع ج١ ، ص ١١٨ .
٢) همع الهوامع ، ج١ ، ص ١١٨ .
٣) الخصائص ، ج١ ، ص : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والجملة اسمية ، واذا تأخر كان فاعلا (ليقوم) والجملة فعلية ، ولا أثر (لكان) من حيث العمل . حتى ابن جني الذى حاول ايجاد تبرير مناسب لذلك الاستعمال لم يسلم من سيطرة فكرة العامل ، فراح يقول : " ولا يمتنع أن يرتفع (زيد) بكان " ،(١) وهذا يعني أنه لا يزال اسما لها بالرغم من وقوعه بعد الفعل (يقوم) الذى ينبغي أن نقدر له فاعلا مستترا ، ولا أدري كيف يجتمع الاسم وضميره في موقع واحد من الجملة ؟!

من الواضح أن " زيد " في قولنا (كان يقوم زيد) هو الفاعل لأنه يرتبط بفعله (يقوم) بقرينة معنوية هامة هي قرينة الاسناد ،(٢) والحركة الاعرابية هنا تدل على باب من أبواب النحو هو الفاعلية ،(٣) وانما دخلت (كان) على الجملة الفعلية للانتقال بها من الزمن الحالي الى الزمن الماضي ، (فكان) كما ذكرنا في مسألة سابقة هي أداة من الأدوات التي تفيد النسخ ، ومعنى النسخ هنا أن تتشرب الجملة بعد دخول (كان) عليها معنى الزمن الماضي ، واذا كنا نعلم من جهة أخرى أنه لا عمل (لكان) في المبتدأ طبقا للرأي الكوفي ،(٤) فإنه ليس من الضرورى أن يرتفع (زيد) بكان .

ونرى أن منشأ الاضطراب في هذه القاعدة إنما يرجع إلى عدم اعتراف نحاة البصرة بتقديم الفاعل على فعله ، فلو كانوا يقرون ذلك لجاز في القاعدة أن تدخل (كان) على الجملة الفعلية ، كما تدخل على الجملة الاسمية ، ويترتب على هذا أن (كان) ليست مختصة .

ويصح النظر الى تلك الجملة على أنها جملة تحويلية فعلية ،(٥) وأن دخول (كان) عليها يعد عنصرا من عناصر التحويل بالزيادة لافادة معنى الزمن الماضي ، فجملة (كان يقوم زيد) أصلها التوليدى هو :

- يقوم زيد (فعل + فاعل (٧٠٥٠)

---

١) الخصائص ، ١/ ٢٧٣ . (٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩١ .
٣) المصدر نفسه ،ص ٢٠٥ (٤) الهمع ، ج١ ،ص ١١١ ، وشرح الاشموني ج١ ،ص ٣٢٨.
٥) في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ١٠٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

دخلها عنصر تحويل بالزيادة هو (كان) لافادة معنى الزمن الماضي ، فصارت الجملة :

- كان يقوم زيد .
كان (عنصر تحويل) + فعل + فاعل .

ولقد وردت تلك الظاهرة في لغة التنزيل ، قال تعالى في سورة غافر " ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فكفروا " ، (١) وقال تعالى في سورة التغابن " ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات " ، (٢) حيث دخلت (كان) في الآيتين على الفعل المضارع (تأتيهم) لافادة معنى الزمن الماضي ، وتأخر الفاعل (رسلهم) .

وأرى أيضا أنه قد تحدث هذه الظاهرة في الكلام العادي ، وذلك إذا راعينا الاعتماد على النبر والتنغيم في اللغة الانفعالية حيث يسلك المتكلم سلوكا يغاير سلوكه في الاحوال العادية ، ففي الانفعال قد يعمد الى التقديم والتأخير والى الحذف والى التكرار ... الخ . (٣)

وفي حالة تقديم خبر (كان) على اسمها يكون مركز التعبير في الجملة هو الحدث (الفعل) فيكون النبر واقعا عليه ، أما في الاحوال العادية فان النبر يقع على من قام بذلك الحدث (الفاعل) فيتقدم ، فمثلا لو قصّر المسؤول أو أهمل ونتج عن ذلك أمر يضر بمصلحة الشركة أو الدائرة التي يعمل فيها ، فاننا نسأل بالتركيز على الحدث :

- ماذا كان يفعل المسؤول ؟!

فيجيب السامع أو المخاطب بنغمة صوتية تحمل في ثناياها طابع السخرية والاستهزاء :

- كان يقرأ الصحيفة اليومية !
أو - كان يكتب رسالة شخصية !

---

١) سورة غافر ، آية ٢٢ . (٢) سورة التغابن ، آية ٦ .
٣) الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، ص ٣١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اذاً ليس بمستبعد أن تقع هذه الظاهرة قياسا على ما جاء في القرآن الكريم ، لذلك لا يصح للقاعدة النحوية أن تفرض أمرا مخالفا للواقع اللغوي أو تلتمس التبريرات لذلك الواقع كما فعل ابن جني ، وكان ينبغي أن يضع النحاة مثل هذه الاستعمالات في اعتبارهم عند وضع القاعدة النحوية ، وقد تنبه فريق من العلماء الى ذلك كما رأينا ، فاجازوا المسألة دون تبرير أو تأويل ، ونحن في الحقيقة نميل الى هذا الرأى لأنه يقوم على استقراء المادة اللغوية ثم يقدم القاعدة المناسبة لها .

- الترتيب في معمول خبر (كان) :[1]

تجيز القاعدة النحوية أن يلي (كان) معمول خبرها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو :

- كان عندك زيد مقيما .
- كان فيك زيد راغبا .

ولكنها لا تجيز أن يلي (كان) معمول خبرها اذا لم يكن ظرفا أو مجرورا ، نحو :

- كان طعامك آكلا زيد .
- كان طعامك زيد آكلا .

يقول ابن مالك :

ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر [2]

ويقصد بالمعمول الاسم المنصوب بالخبر الوصف ، ويقصد بالعامل فيه الخبر الوصف الذى جاء في صورة اسم الفاعل او المفعول أو ما ماثلهما من المشتقات الأخرى التي تعمل عمل الفعل ، فمثال المعمول في الصورتين السابقتين(طعامك) ومثال العامل فيه (آكلا) وهو خبر (كان) ، (وآكلا) اسم فاعل يعمل عمل الفعل (أكل) فيرفع فاعلا وينصب مفعولا .

---

١) انظر هذه المسألة في : الهمع ،ج ١، ص ١١٨ ، وشرح ابن عقيل ، ج١، ص ٢٨٠ ، وشرح الاشموني ، ج١ ،ص ٣٦٤ .

٢) شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وللعلماء في هذه المسألة آراء متباينة ، فقد منع البصريون - كما رأينا - وهم أصحاب القاعدة النحوية : أن يتقدم المعمول غير الظرف والمجرور على اسم (كان) وخبرها دون الناسخ بحجة أنه " لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه " ، (١) أي أنه ما دام (طعامك) قد نصب (بآكلا) فلا يجوز أن يلي (كان) وهي عامل من العوامل ، وقد أجازوا أن يتقدم معمول الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا وذلك للتوسع فيهما .

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم معمول خبر (كان) مطلقا سواء أكان ظرفا أم غيره ، لذلك أجازوا أن يتقدم (طعامك) وهو معمول خبر (كان) على الاسم والخبر معا تمسكا بقول الشاعر :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان ايّاهم عطية عوّدا (٢)

(فعطية) اسم (كان) ، (وعودا) جملة فعلية خبر (كان) و(اياهم) معمول أو مفعول به (لعودا) ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يلي الفعل الناقص معمول خبره ، وهو هنا (ايّاهم) .(٣)

وقد تبعهم في هذا الرأي ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوا أن يتقدم المعمول شريطة أن يتقدم معه الخبر نحو :

- كان طعامك آكلا زيدا .

أما اذا لم يتقدم معه الخبر نحو :

- كان طعامك زيدا آكلا .

فان ذلك غير جائز .(٤)

ويبدو أن الخلاف بين البصريين والكوفيين في تقديم معمول خبر (كان) قد نشأ عن فكرة مؤداها : هل يجوز أن يعمل الناسخ في الخبر ومعموله في آن واحد ؟

---

١) الهمع ، ج ١ ، ص ١١٨ .
٢) انظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، الشاهد رقم ٦٥٦ ، ص ٥٩ .
٣) شرح الاشموني ، ج ١، ص ٣٥٩ .
٤) المرجع السابق ، وانظر أيضا : الهمع ، ج ١، ص ١١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى البصريون أن معمول الخبر لا يعد معمولا للناسخ ومن ثم فهو أجنبي فاذا تقدم على الاسم والخبر حدث الفصل بين كان واسمها وخبرها بأجنبي ، والفصل بمعمول أجنبي لا يجوز الا اذا كان ظرفا أو مجرورا .

أما الكوفيون فذهبوا الى أنّ معمول الخبر يعد معمولا للناسخ في الوقت نفسه ، فهو اذًا ليس بأجنبي ، ومن ثم اذا وقع بعد الناسخ فاصلا بينه وبين اسمه وخبره لا يعد ذلك فصلا بين العامل (الناسخ) والمعمول بأجنبي، لذلك أجازوا تقدم معمول الخبر فاصلا بينه وبين الناسخ . (١)

وهكذا نرى في عرضنا لمسألة تقدم معمول خبر (كان) مدى تمسك العلماء بفكرة العامل والمعمول ، أو على الأصح مدى تحكم هذه الفكرة في مناقشة هذه المسألة أو تقريرها ، وكان أولى أن توجه العناية الى المعنى ومدى ارتباطه بفكرة الترتيب . يقول عبدالقاهر الجرجاني : " متى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال". (٢)

فتقديم معمول خبر (كان) أو خبرها أو اسمها مرتبط بما يمكن أن يؤديه من معنى أو فائدة ، وليس التقديم والتأخير لمجرد اظهار البراعة اللفظية أو (التصرف في اللفظ من غير معنى) . (٣)

ومن جانب آخر فاننا لا ندري لم أعطي كل من الظرف والمجرور ذلك الحق من التقديم والتأخير والتوسط دون غيره ؟! ولماذا انفرد بهذه الميزة في كثير من التراكيب ؟! ان القول بأن ذلك (للتوسعة أو الاتساع) قول غير دقيق ، لأنه لا يختلف عن غيره من الكلمات في أداء الوظيفة الخاصة به في التركيب ، وقد كان ذلك القول عرضة للنقد منذ زمن بعيد ، يقول عبدالقاهر الجرجاني : " واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره الى قسمين ... يعلل تارة بالعناية والاهتمام وأخرى بأنه توسعة". (٤)

---

١) انظر : النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٢٢٥ .
٢) دلائل الاعجاز ، ص ٧٥ ـ القاهره سنة ١٩٦١ . (٣) المرجع السابق ،ص ٧٦.
٤) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويصح النظر الى هذه المسألة في ضوء قواعد النحو التوليدى والتحويلي .(١)

فالاصل في التركيب كما نرى هو :

كان زيد آكلا طعامك .

ناسخ + مبتدأ + خبر + معمول الخبر .

ذلك هو الترتيب الطبيعي الذى اتفق عليه النحاة جميعا ، ولكن لاسباب بلاغية ، ولمزيد من التوكيد والفائدة ، يقوم المتكلم بنقل عنصر من عناصر الجملة من موقع متأخر الى موقع متقدم " والتقديم والتأخير عنصر من عناصر التحويل " ،(٢) فنقول :

كان طعامك آكلا زيد

ناسخ + معمول الخبر + خبر + مبتدأ

أو كان طعامك زيد آكلا .

ناسخ + معمول الخبر + مبتدأ + خبر .

وقد أجاز الكوفيون ذلك كما رأينا ، ونحن نميل الى هذا الرأى ، لأنه بالرغم من اعتماده على فكرة العامل والمعمول الا أنه كما يبدو لا يهمل في المعنى الترتيب الجديد .

ومما يعضّد ذلك - في رأينا - أن معمول خبر (كان) قد ورد متقدما في بعض الآيات القرآنية على أكثر من صورة قال تعالى :

- " أهؤلاء إيّاكم كانوا يعبدون " (سبأ : ٤٠)
- " وأنفسَهم كانوا يظلمون " (الاعراف : ١٧٧)

فقد تقدم معمول الخبر (إيّاكم - أنفسهم) على كان وخبرها .

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٨ .

٢) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال تعالى :

- " ولكن كانوا أنفسهم يظلمون " ، (البقرة ، ٥٧)

تقدم معمول الخبر (أنفسهم) على الخبر (يظلمون). يقول أبو حيان معقّبا على ذلك " قدم معمول الخبر عليه هنا ليحصل بذلك توافق رؤوس الآي وليدل على الاعتناء بالاخبار عمن حل به الفعل ، ولأنه من حيث المعنى صار العامل في المفعول توكيدا لما يدل عليه ما قبله " (١)

وهكذا نرى أن هناك من الشواهد ما يدل على تقديم معمول خبر (كان) دون أن يتأثر المعنى بل يزيده توكيدا مما لا يجوز معه أن تقف القاعدة النحوية البصرية موقفا متشددا في وجه تلك الشواهد ، وتفرض استعمالا واحدا لذلك النوع من التراكيب وهو تأخير معمول الخبر (كان زيد آكلا طعامك) .

- الترتيب في خبر (عسى) : (٢)

يرى علماء البصرة أن (عسى) تعتبر عمل (كان) الناقصة ، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، واشترطوا في خبرها أن يكون جملة فعلية في محل نصب تقع بعد الاسم نحو :

- عسى زيد أن يقوم .
ناسخ + اسم + خبر .

ومن ذلك قوله تعالى (فعسى الله أن يأتي بالفتح) (المائدة : ٥٢)
وقوله تعالى :(عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا) (النساء : ٨٤)

هذا هو الترتيب الذي ارتضاه علماء البصرة لخبر (عسى) ،أما اذا تقدم على الاسم نحو :

- عسى أن يقوم زيد .
ناسخ + خبر + اسم .

---

١) البحر المحيط ج١، ص ٢١٦/ دار الفكر، ط ٢، سنة ١٩٨٣ .
٢) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج٧، ص ١١٦، وشرح الاشموني ج١،ص ٤٦٠، وشرح ابن عقيل ج ١، ص ٣٤١، وهمع الهوامع ج١، ص ١٣١ .واسرار العربية ص١٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فان للعلماء في تحليل هذا المثال واعرابه آراء مختلفة ، يرى جمهورهم :

ان : (عسى فعل ماض تام)
أن يقوم : مصدر مؤول في محل رفع فاعل (عسى)
زيد : فاعل يقوم

وقد خالفهم في ذلك السيرافي والمبرد والفارسي، فأجازوا أن يتوسط الخبر المقرون (بأن) بين (عسى) واسمها واعربوا المثال السابق على النحو التالي :

عسى : فعل ماض ناقص (ناسخ)
أن يقوم : خبر (عسى مقدم في محل نصب ، وفاعل (يقوم) ضمير مستتر يعود الى (زيد) .
زيد : اسم (عسى) مرفوع .

وقد برروا ذلك بقولهم : " إن (زيد) متقدم في النية متأخر في اللفظ "[1] .

وقد جاء على تلك الصورة قوله تعالى :
(وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) (البقرة :٢١٦)

وقوله تعالى :
(عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) (الاسراء: ٧٩)

قال ابن يعيش بعد أن ذكر الآيتين السابقتين : " لا يجوز فيه الا وجه واحد وهو أن يكون (ربك) فاعل يبعث ، وأن مع ما بعدها في موضع رفع (بعسى) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب على الوجه الآخر لأنه يؤدي الى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي ، لأن (مقامًا محمودا) منصوبة بيبعث فلا يكون (الرب) مرتفعا إلا به وإلا كان أجنبيا اذ لم يكن عاملا فيه "[2] .

وللكوفيين في هذه المسألة رأي يختلف عن ذلك تماما ، فقد نقل عنهم أنهم عدوا (عسى) حرفا للترجي ، ويعمل عمل (ان) فينصب المبتدأ ويرفع

---

١) همع الهوامع ، ج١ ، ص ١٣١ ، وشرح الاشموني ، ج١ ، ص ٤٦٠ .
٢) شرح المفصل ، ج٧ ، ص ١١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبر ، واستدلوا على ذلك بأنها دلّت على معنى (لعل) وبأنها لا تتصرف كما أن (لعل) كذلك ، ولمّا كانت (لعل) حرفا بالاجماع وجب أن تكون (عسى) حرفا مثلها لقوة التشابه بينهما ، وقد نصّ ابن هشام في (المغنى) أن ثعلبا هو صاحب هذا الرأى ، وتبعه في ذلك ابن السراج . (١)

وقد استدلوا أيضا بما سمع عن العرب من قولهم (عساي - عساه - عساك) وقول الشاعر :

فقلت عساها نار كأس وعلّها
تشكي فآتي نحوها فأعودها

حيث أجريت (عسى) هنا مجرى (لعل) في نصب الاسم (الضمير) ورفع الخبر (نار كأس) ، مما يدل على أن (عسى تعمل عمل (انّ) فتنصب الاول وترفع الثاني . (٢)

كانت تلك آراء العلماء في (عسى) واسمها وخبرها ، وهي - كما يبدو - تلتزم بفكرة العامل والمعمول ، أى بالنواحي الشكلية للتركيب ، ومع ذلك فاننا نميل الى جانب من الرأى الكوفي ، وهو القول بحرفية (عسى) ، فقد لاحظوا أن الفعل لا يعد فعلا الا اذا اشتمل على حدث وزمن ، ولمّا نظروا الى (عسى) وجدوها لا تشير الى أى منهما لذلك عدوها حرفا .

وهذا الرأى يتفق الى حد كبير مع ما يراه بعض المحدثين ، فالنواسخ جميعا أدوات لا تفيد معنى الحدث ، وبعضها لا يتصرف (كليس وعسى) ، ومما يعقّد أن تعد هذه النواسخ بين الأدوات أنها تدخل على الافعال كما تدخل الأدوات فنقول مثلا (كان يفعل ... وعسى أن يفعل ...) ، وليس بين هذه الأدوات ما يسلك سلوك الافعال من حيث التعدى واللزوم ، وما دامت كذلك فسلا يصح وصفها بالأفعال . (٣)

---

١) مغنى اللبيب ، ص ٢٠١ .
٢) المرجع السابق ، ص : ٢٠٣ - ٢٠٤ .
٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٢٨- ١٣١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى بعض المحدثين أيضا : أنه ينبغي عدم التركيز على مسألة العامل والمعمول عند دراسة هذه الأدوات ، لأن وظيفتها لا تنحصر في مجرد أثرها الاعرابي ، وانما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق أو الربط بين عناصر الجملة وأجزائها ، ثم تختص كل أداة بوظيفة خاصة في التركيب الذى توجد فيه ،(١) (فعسى) مثلا تفيد الرجاء ، (وليس) تفيد النفي ...وهكذا .

ويصح النظر الى هذه المسألة في ضوء قواعد النحو التوليدى والتحويلي :(٢)

فالجملة (عسى زيد أن يقوم)

أصلها التوليدى : يقوم زيد (فعل + فاعل)

تقدم الفاعل لمزيد من العناية والاهتمام ولبيان أنه هو المقصود بالقيام وليس غيره ، فأصبحت :

- زيد يقوم (فاعل + فعل) .

ثم دخلت (عسى) لتفيد معنى الرجاء ، واقتضى دخولها أن تضاف (أن) المصدرية أيضا ، فصارت :

- عسى زيد أن يقوم .

وقد لا تضاف (أن) الى الفعل المضارع كقول الشاعر :

عسى الله يغني من بلاد ابن قادر
بمنهمر جون الرّباب سكوب (٣)

فقد سقطت (أن) المصدرية من الفعل المضارع (يغني) .

ونحن في كل ذلك لم نركز على الأثر الاعرابي (لعسى) وانما نركز على دلالتها في التركيب ، فهي عنصر اضافي يدخل على الجملة الفعلية ليفيد الرجاء ، وهذا يتفق مع الرأى القائل بأن (عسى) لا عمل لها .(٤)

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٢٥ ، وانظر أيضا : دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٣٩ . والنحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٣٣٤ .
٢) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص : ١١٧- ١١٨ .
٣) انظر هذا الشاهد تحت رقم (١٢١) في كتاب معجم شواهد النحو الشعرية ،ص ٣١٠
٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٢٠٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومهما يكن من أمر فقد كان القول بحرفية (عسى) وأنه لا عمل لهـــا أكثر توفيقاً مما فرضته القاعدة النحوية ، لأنه على الاقل يجنبنا تضـــارب الآراء البصرية فيها ، فلا يقال عنها تامة حينا وناقصة أحيانا ، وما يترتب على ذلك من خلاف في التحليل والاعـــراب .

ونخلـص الى القول بأن المسألة هنا ليست مسألة تقديم وتأخير في اسم (عسى) أو خبرها كما قررت القاعدة النحوية لأنها لم تختص بالدخول على جملة اسمية ، وانما تختص بالدخول على جملة فعلية قد يتقدم فيها الفاعـــل وقـــد يتأخـــر .

- الترتيـــب في خبر " ليـــس " ؛[1]

يرى فريق من نحاة البصرة أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها نحـــو :

- قائما ليس زيـــد .

واستدلوا على ذلك بتقديم معمول الخبر في قوله تعالى : " ألا يوم يأتيهـــم ليس مصروفا عنهم " [2] حيث تقدم (يوم يأتيهم) وهو معمول الخبر (مصروفا) ، واستدلوا أيضا بتقديم معمول خبر (كان) في قوله تعالى : " أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون " ، [3] وقوله تعالى : " وأنفسهم كانوا يظلمون " ، [4] وقالوا : " لا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل " .

أما الكوفيون فقد منعوا تقديم الخبر وحجتهم في ذلك :

- أن (ليس) فعل غير متصرف ، واذا كان كذلك فوجب ألا يجري مجـــرى ما كان متصرفا ، وقالوا " الفعل انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه ".

---

١) انظر هذه المسألة في : الانصاف ، مسألة ١٨ ، والهمع ج١ ، ص ١١٧ .
وشرح الاشموني ، ج١ ، ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٢٨٧ .

٢) ســـورة هـــود ، آية ٨ .

٣) سورة سبأ ، آية ٤٠ .

٤) سورة الاعراف ، آية ١٧٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أن (ليس) في معنى (ما) فكلاهما ينفي الحال ، و (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها ، فكذلك (ليس) .

- أن (ليس) يغلب عليها الحرفية . (١) واستدلوا بقول الشاعر :

أين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب

فهي هنا حرف عطف بمعنى (لا) . (٢)

لهذه الاسباب منع الكوفيون تقديم خبر (ليس) عليها ، وقد أخذ بهذا الرأى أبو حيان الاندلسي فقال : " (ليس) في النفي (كما) ، و (ما) لا تعمل فكذلك (ليس) ، وذلك أن (ليس) مسلوبة الدلالة على الحدث والزمن والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز لأن حد الفعل لا ينطبق عليها ..... (وليس) انما تدل على نفي الحكم الخبرى عن المحكوم عليه فقط .... ولم يسمع عن العرب (قائما ليس زيد) . (٣)

وقد شايع الكوفيين في ذلك أيضا المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وابن الانبارى وابن مالك واكثر المتأخرين ، (٤) وقال ابن هشام " : زعم ابن السراج أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة " . (٥)

ولسنا هنا في الحقيقة بصدد اثبات حرفية (ليس) أو فعليتها فتلك قضية أخرى اختلف فيها العلماء اختلافا كبيرا ، وانما يعنينا مسألة التقديم والتأخير في الخبر ومدى اتفاق ذلك مع معطيات علم اللغة المعاصر والاستعمال اللغوى .

اننا نرى أن الترتيب الطبيعي لخبر (ليس) أن يقع متأخرا نحو قوله تعالى :

- " أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم " (يس:٨١)

---

١) الانصاف ، مسألة ١٨ . (٢) مغني اللبيب ، ص ٣٩٠ .
٣) البحر المحيط ، ج٨ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٣ .
٤) الهمع ، ج١ ، ص ١١٧ ،وانظر شرح الاشموني ،ج١ ، ص ٣٥٥ .
٥) مغني اللبيب ، ص ٣٨٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- " أليس الله بأحكم الحاكمين " . (التين : ٨)
- " أليس الله بكاف عبده " . (الزمر : ٣٦)
- " أليس الله بعزيز ذي انتقام " . (الزمر : ٣٧)

وقد يتقدم الخبر على الاسم لأغراض تتعلق بالمعنى نحو قوله تعالى :

- " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب " (البقرة:١٧٧)
- "وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها " . البقره : ١٨٩)
- " ليس عليك هداهم ولكن الله يهدى من يشاء " (البقرة:٢٧٢)

ولو حاولنا أن نتتبع الاستعمالات اللغوية التي ترد منها (ليس) خاصة في القرآن الكريم لما وجدنا خبرها يتقدم عليها ، وهذا يعني أن القائلين بمنع تقديم الخبر قد بنوا القاعدة النحوية في هذه المسألة على أساس من الاستعمال اللغوى ، أما الذين أجازوا التقديم فيبدو أنهم قد اعتمدوا على وضوح المعنى ، فتقديم الخبر على (ليس) لا يغير من وظيفتها ولا يؤثر على المعنى الذى يريده المتكلم .

ونشير هنا الى أن (ليس) كما هو معروف من النواسخ ومهمة الناسخ أو وظيفته حينما يدخل على المبتدأ والخبر هي المغايرة في الشكل والمضمون فهو من حيث الشكل ينصب الخبر ومن حيث المضمون يحدد الزمن كما في (كان زيد قائما) أو ينفي عن المبتدأ كما في (ليس زيد قائما) والتقديم والتأخير في أحد طرفي الجملة الاصل ، أو تقديم الخبر على الناسخ لا يغير من الأمر شيئا الا في درجة التوكيد ، فالمعنى واضح والليس مأمون .

ويتضح ذلك اذا نظرنا الى المسألة في ضوء نظرية النحو التوليدى والتحويلي : (١)

فالاصل في جملة (ليس زيد قائما) هو :

- زيد قائم
مبتدأ + خبر

---

١) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٠٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دخل عليها عنصر من عناصر التحويل (ليس) لافادة النفي فصارت :

- ليس زيد قائما

ليس (عنصر تحويل بالزيادة) + (مبتدأ وخبر)

وقد اكتسب الخبر حركة النصب اقتضاء (لليس) ثم تقدم عليها وعلى المبتدأ للاهتمام والتوكيد [١] فصارت الجملة :

- قائما ليس زيد .

خبر مقدم + عنصر تحويل يفيد النفي + مبتدأ .

وبالرغم من أننا نتفق مع الذين أجازوا التقديم لأن ذلك يتمشى مع معطيات علم اللغة المعاصر الا أننا لا نتفق معهم في الطريقة التي اتبعت في اثبات ذلك التقديم ، لأن القياس قد تحكم فيها بصورة واضحة ، فهم لم يبدأوا من الخبر نفسه وانما بدأوا من معمول الخبر ، فقاسوا مسألة تقدم الخبر على مسألة تقدم معموله ، وقالوا : " لا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل "[٢] واستدلوا بقوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم (هود/٨) ولكن هذا الاستدلال قد أبطله كثير من العلماء بحجة أن المعمول هنا ظرف (يوم) والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره .[٣]

وهكذا تناقض العلماء فيما بينهم من جهة وقاسوا أفكارا على أفكار قد لا تتشابه معها في ظروفها السياقية أو المقامية من جهة أخرى ، فبينما تجيز مجموعة منهم قاعدة ما يبادر غيرهم الى هدمها .[٤]

وعلى الرغم من أن القول بالتقديم يبدو مقبولا الا أن الاستعمالات اللغوية لا تؤيده ، فلم يسمع عن العرب أنهم قدموا خبر (ليس) عليها ، ولم يرد ذلك في لغة التنزيل ، من أجل هذا فاننا نرجح الرأي القائل بمنع تقديم الخبر ، لأن القاعدة التي تبنى على أساس الاستعمالات اللغوية لا يرقى اليها شك وتظل هي الأقوى .

---

١) انظر : الكتاب ، ج١ ، ص ٣٤ .
٢) انظر : النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٢١٥ .
٣) شرح الاشموني ، ج١ ، ص ٣٥٥ .
٤) النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٢١٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر :[1]

يرى البصريون أنه لا يجوز العطف بالرفع على اسم (انّ) قبل مجيء الخبر نحو : (انّ زيدا وعمرو قائمان) والسبب في ذلك كما يقول ابن هشام هو (توارد عاملين على معمول واحد)[2] أي أنه قد اجتمع عاملان هما : (إنّ + المبتدأ المرفوع) على معمول واحد هو الخبر (قائمان) .

ويرى الكوفيون أنه من الجائز أن يعطف بالرفع على اسم (انّ) قبل استكمال الخبر ،[3] لأن (انّ) لا تعمل في خبر المبتدأ ويقتصر عملها على المبتدأ وحده ،[4] وبهذا لا يتعرض الخبر لعاملين وانما لمعمول واحد .

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى : " إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[5] ، فقد وردت كلمة (الصابئون) بالرفع على موضع (انّ) قبل مجيء الخبر وهو (من آمن بالله) . واستدلوا أيضا ، بقول الشاعر :

- فمن يك أمسِ بالمدينة رحله فاني وقيارٌ بها لغريب[6]

فقد عطف كلمة (قيار) بالرفع على اسم (ان) قبل تمام الخبر وهو(الغريب) .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

- والا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق[7]

فقد عطف (أنتم) على اسم (ان) قبل أن يأتي بالخبر (بغاة) .

---

١) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل ج٨ ، ص : ٦٨ - ٦٩ ، والانصاف مسألة رقم ٢٣ ، والهمع ، ج١ ، ص ١٣٥ ، وشرح الاشموني ، ج١،ص ٥٠١، وشرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٣٧٦ .

٢) مغني اللبيب ، ص ٦١٧ ، ٧٩١ .

٣) الانصاف ، مسألة ، ٢٣ .

٤) المرجع السابق ، مسألة ٢٢ .

٥) سورة المائدة ، آية ٦٩ .

٦) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ١١٩ ، ص ٣١ .

٧) المرجع السابق ، رقم ١٨٢٧ ، ص ١٢٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تأول البصريون رواية الرفع ، فعدوا الاسم المرفوع (الماجُدُون) (قيار) (أنتم) مبتدأ خبره محذوف يدلّ عليه خبر (إنّ) المذكور ،أو أنه مبتدأ خبره المذكور وخبر (إنّ) محذوف . (١)

ومما يعضّد الرأى الكوفي في رأينا أنه قد يعطف بالرفع على موضع (إنّ) دون أن يتغير المعنى لأنها في موضع ابتداء ، يقول ابن يعيش : " لما دخلت (إنّ) على المبتدأ لتحقيق التأكيد من غير أن يتغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالملفوظ به ، وصار (انّ زيدا قائم) (وزيد قائم) في المعنى واحد ، فجاز لذلك الأمران النصب والرفع ، فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى " واستدلّ بقول الشاعر :

إنّ الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة أطهار

فقد رفع (المكرمات حملا على موضع (إنّ) لأنها بمنزلة الابتداء . (٢)

ويبدو أن السبب الذى جعل البصريين يرفضون ظاهرة العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر هو التمسك بنظرية العامل التي يعبر عنها الإعراب أصدق تعبير ، فقد استقر في رأيهم أن الحركة الاعرابية هي وحدها التي تعين على فهم المعنى ، وأن الخروج عليها يعني خروجا على القاعدة النحوية ، لذلك حين رأوا نصوصا تخالف القاعدة وتهمل الاعتماد على الحركة سارعوا الى القول بالتأويل والتقدير ، والا فما معنى القول باجتماع عاملين (المبتدأ + إنّ) على معمول واحد وهو الخبر ، فلكي لا يتعرض هذا الخبر لعاملين في آن واحد كان لا بد من تقدير خبر آخر ، إمّا للمعطوف المرفوع (المبتدأ المعطوف) وإمّا لاسم (إنّ) المنصوب ، حتى يبقى الخبر المذكور معرضا لعامل واحد ، هذا بالرغم من أن معنى الجملة قد اكتمل بذلك الخبر .

أما الكوفيون فلم يتمسكوا بعامل النصب (إنّ) واكتفوا بعامل الرفع (المبتدأ) لذلك أجازوا العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر بعد أن ضحوا بحركة النصب واستغنوا عنها اعتمادا على وضوح المعنى القائم بين المتعاطفين (اسم إنّ + المبتدأ) .

---

١) انظر : شرح المفصل ، ج٨ ، ص ٧٠ ، وشرح الاشموني ، ج١ ، ص ٥٠٢ .
٢) انظر : شرح المفصل ، ج٨ ، ص ٦٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونرى أن التركيب اللغوى لا يشتمل على قرينة الاعراب وحدها وإنما يشتمل إلى جانب ذلك على مجموعة من العلاقات أو القرائن التي تعين على فهمه وتكشف عن معناه ، يقول تمام حسان : " وسيلة الوصول إلى المعنى المعين هي استخدام القرائن المتاحة في المقال سواء ما كان معنويا وما كان لفظيا " . (١) وهذه القرائن تتظافر جميعا لابراز المعنى النحوى ، وأحيانا قد يغني بعضها عن بعض عند أمن اللبس : " فاذا كان من الممكن الوصول الى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فان العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية الاضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه " . (٢)

وما دامت القرائن تتظافر لايضاح المعنى ، ويغني بعضها عن بعض ، فانه يمكن أن تسقط الحركة الاعرابية في بعض التراكيب اعتمادا على غيرها ودون أن يتأثر المعنى ، فلو نظرنا مثلا إلى قوله تعالى : (إنّ هذان لساحران) (٣) لوجدنا فيه مجموعة من القرائن كالاسناد والرتبة واقتران الخبر باللام ، وكلها تشير بوضوح الى أن (هذان) لا يمكن أن يكون الا اسم (إنّ) ، (٤) وكذلك لو نظرنا في كلمة (الصابئون) من قوله تعالى : " انّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ...) لوجدنا قرينة الاسناد وقرينة التبعية التى تحققت بوضوح التعاطف قد أغنتا عن قرينة المطابقة في الحركة الاعرابية بين التابع ومتبوعه . (٥)

وقس على ذلك كلمة (الصابرين) من قوله تعالى : " ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضرّاء وحين البأس " . (٦)

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩١ . (٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .
٣) سورة طه ، آية ٦٣ . (٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٠ ، وانظر ايضا : النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٤٢٠ .
٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٥ ، والنحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٤٤٠ .
٦) سورة البقرة ، آية ١٧٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك كلمة (المقيمين) في قوله تعالى: " لكنّ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل اليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ..." (١) .

وهكذا يمكن أن يقال في (انّ زيدا وعمرو قائمان) فقد أغنت قرينة الاسناد وقرينة التبعية عن اسقاط الحركة الاعرابية في (عمرو).

وخلاصة القول أنه لا يمكن الاعتماد على نظرية العامل والمعمول في تقرير القواعد الكلية ، كما أنه لا يمكن الاعتماد على الحركة الاعرابية وحدها في تفسير كثير من النصوص ، وانما هناك مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية تشير بوضوح الى المعنى الدلالي في النص خاصة عند اهمال الحركة الاعرابية رأينا فيما نقدم من شواهد .

... ...

---

١) سورة النساء ، آية ١٦٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني

من المنصوبات

- المنصوب على الاشتغال :[1]

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل (عامل) مشغول عن الاسم السابق بالعمل في ضميره ، وهو صالح للعمل في الاسم السابق بحيث لو لم يشغل عنه بهذا المعمول (الضمير) لسلط على الاسم المتقدم ونصبه نحو :

(خالدا اكرمته)

الاصل في هذا التركيب (اكرمت خالدا) فلما شغل الفعل (اكرم) بالضمير ، بقي (خالدا) بلا عامل ، فيقدر له من لفظ الفعل ومعناه ، ولولا الضمير لنصب الفعل (اكرم) المفعول به (خالدا) .

إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل ... عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمرا ... حتما موافق لما قد أظهرا

وقد أجاز العلماء في الاسم المشغول عنه وجهين من الاعراب :

الاول : الرفع على الابتداء لسلامته من التقدير والتجرد من العوامل اللفظية ، وما بعده خبر نحو (خالد اكرمته) .

والثاني : النصب ، وهذا يحتاج الى فعل محذوف وجوبا متفق مع الفعل المذكور ، ويعرب ما بعده حينئذ جملة تفسيرية لا محل لها من الاعراب .

ولكن قد يعرض للاسم المشغول عنه ما يوجب النصب ، فاذا سبق مثلا بأداة تختص بالفعل فانه يجب نصبه ، من ذلك الشرط نحو :

- حيثما زيدًا لقيته فأكرمه .

والتحضيض نحو : هلا زيدًا اكرمته .

والعرض نحو : ألا زيدًا اكرمته .

---

١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عقيل ج١ ، ص ٥١٦ ، وشرح الاشموني ج٢ ، ص ٢٣٦ ، وابن يعيش ،شرح المفصل ،ج٢ ،ص ٣٠، وشرح التصريح على التوضيح ج١ ص ٢٩٧، وهمع الهوامع ج٢، ص ١١١، والانصاف ، مسألة رقم ٠١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن مالك :

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

ويترجح النصب أيضا اذا كان الفعل المشتغل عنه طلبا ، وهو الأمر والنهي والدعاء نحو :

- زيدا أكرمْه .
- زيدا لا تضربْه .
- زيدا غفرَ الله له .

ويبدو أن القاعدة ترجح النصب هنا خشية أن تتعارض مع قاعدة أخرى مفادها عدم جواز الاخبار بالجملة الطلبية لأنها لا تحتمل الصدق أو الكذب .

وقد يتحقق النصب في الاسم المتقدم في غير الطلب أو الأدوات المختصة نحو قوله تعالى :

" وكلَّ شيءٍ أحصيناه كتابا "	(النبأ : ٢٩)
" والارضَ بعد ذلك دحاها "	(النازعات: ٣٠)
" والسماءَ رفعها ووضع الميزان "	(الرحمن : ٧)
" والانعامَ خلقها "	(النحل : ٥)
" وكلاًّ ضربنا له الامثال "	(الفرقان : ٣٩)

يقول الاخفش الاوسط بعد أن ذكر هذه الآيات " قد سقط الفعل على الاسم بعده (الضمير) لأن الاسم قبله قد عمل فيه ، فأضمرت فعلا فأعملته فيه حتى يكون العمل من وجه واحد " ، [1] ويقول أيضا بعد أن أورد قوله تعالى " وأما ثمود فهديناهم" فمن نصب (ثمود) نصب على هذا (يعني الاضمار) " [2] .

كان ذلك هو الرأى البصرى في الاشتغال ، أما الكوفيون فقد ذهبوا الى أن (زيدا) في قولنا (زيدا اكرمته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وان كان قد اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، [3] وذكر عن الكسائي انه يرى ان الاسم المتقدم قد نصب بالفعل المتأخر وألغي الضمير . [4]

---

١) الاخفش ، معاني القرآن ، ج١، ص ٧٩ ،ج٢ ، ص ٥٢٥.(٢)المرجع السابق ج١،ص ٧٧ .
٣) انظر الانصاف ، مسألة ١٢ ، وشرح المفصل ، ج٢ ،ص ٣٠ .
٤) الهمع ، ج٢ ، ص ١١٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ج١ ، ص ٢٩٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد اتفق معهم في هذا الرأي ابن مضاء القرطبي ، قال :

" فان كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فان الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمر رافع ، كما لا يضمر ناصب " . (١)

وقد انكر البصريون رأي أهل الكوفة ، قال ابن يعيش :

" هذا قول فاسد ، لأن ما ذكروه وان كان من جهة المعنى صحيحا ، فانه فاسد من جهة اللفظ ، فكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ، واللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه الى ضميره واشتغاله به ، فلم يجز أن يتعدى الى آخر ". (٢)

ولا ندري ما وجه الفساد في قول الكوفيين ما داموا يعتمدون في تفسيرهم لهذه الظاهرة على المعنى ، ألم يكن ذلك هو ما يسعى المتكلم أو السامع الى تحقيقه ؟! ولكن الأمر في رأي ابن يعيش والبصريين بعامة لا يتعلق بالمعنى وحده ، وانما تجب فيه مراعاة اللفظ ، أو بمعنى آخر تجب مراعاة الشكل والاعراب .

وهنذا يذكرنا بما ورد في (الخصائص) بعنوان (باب في تجاذب المعاني والاعراب) قال ابن جني : " انك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الاعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك الى أمر ، وهذا يمنعك منه ، من ذلك قوله تعالى : " إنّه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر " فان حملته في الاعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف (اليوم) وبين ما هو متعلق به من المصدر (رجعه) فاذا كان المعنى مقتضيا له والاعراب مانعا منه احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل " . (٣)

وهكذا يحرص علماء البصرة على صحة الاعراب ، فان تبين لهم في النص ما يوحي بعدم استقامته كما في الفعل بين الظرف والمصدر وكما في باب الاشتغال راحوا يقدرون فعلا محذوفا يفسره المذكور ، حتى لو لم يكن المعنى بحاجة الى ذلك .

---

١) الرد على النحاة ، ص ٩٨ . (٢) شرح المفصل ، ج٢ ، ص : ٣٠ - ٣١ .
٣) الخصائص ،ج٣ ، ص : ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولنا بعد هذا العرض أن نتناول هذه الظاهرة بالوصف والتحليل ، من المعروف في القاعدة النحوية أنها تجيز تقديم المفعول به نحو (خالدا اكرمت) وذلك لتوكيد الاسم المتقدم أو للاهتمام به ،يقول سيبويه : " كأنهم انما يقدمون الذى ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى " [١]، ويقول عبدالقاهر الجرجاني وهو يمثل أهل البلاغة والبيان : " متى ثبت تقديم المفعول على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك القضية في كل شيء وكل حال " .[٢] وهذا يعني أن التقديم في المفعول وغير المفعول انما يكون لفائدة في المعنى قد لا تتحقق في التأخير.

فكلمة (خالدًا) في المثال السابق مفعول به مقدم في رأى النحاة جميعا ، وذلك لعدم وجود لبس بين حركة الاسم المتقدم (خالدا) وحركة الاسم المرفوع في بداية الجملة (المبتدأ) ، أما في الجملة (خالدا اكرمته) فعلى الرغم من وضوح مفعولية (خالدا) بقرينة التعدية [٣] التى أفادها الفعل المتأخر (اكرم) الا أن نحاة البصرة يقدرون فعلا يعمل فيه النصب ، وبذا يكون (خالدا) مفعولا به لفعل مقدر ، لأن الفعل المذكور قد حصل على مفعوله وانشغل بالضمير ، ثم انه ليس من الافعال التى تأخذ مفعولين ، فلا سبيل الى القول بأن (خالدا) مفعول ثان ، وعلى ذلك تكون الجملة مؤلفة من جملتين :

(اكرمت خالدا + اكرمته) (VSO +VSO)

ويكون التوكيد فيها توكيدا لفظيا بتكرار الجملة .

وقد انكر كثير من الدارسين المحدثين ذلك التفسير ، لأن المتكلم لا يريد توكيد جملة بجملة ، وانما يريد توكيد المفعول به فقدمه ، [٤] فالمسألة هنا ليست من مسائل حذف الفعل وجوبا وانما هي من مسائل الرتبة والربط بالضمير[٥]، يقول الدكتور خليل عمايرة : " ونحن نرى أن المتكلم انما أراد توكيد جزء من المعنى ممثلا بجزء من الجملة وليس بالجملة كلها ، بالمفعول به فقدمه .... ثم أراد أن يزيد توكيده فذكره ثانية في وضعه الاصل فأصبحت الجملة :

(خالدا اكرمت خالدا O + OVS)

---

١) الكتاب ، ج١ ، ص ٣٤. (٢) دلائل الاعجاز ، ص ٧٥ .

٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٥. (٤) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٦٩ ، ٢١٩ ، ٢٤٣ .

٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فحذف الاسم (خالدا) من موضعه الثاني ، ووضع بدلا منه " ، الضمير ،(والعرب تجتنب اجتماع المشتبهين) ،[١] فاخذت الجملة وضعها الأخير (خالدا اكرمته) ، فالجملة في قواعد النحو التوليدى هي (اكرمت خالدا) (VSO) ثم حولت وفقا لقواعد النحو التحويلي الى (OVS) لتحقيق غرض يتعلق بالمعنى وهو التوكيد ، وبذا يكون اعراب الجملة كما يلي :

خالدا : مفعول به مقدم لغرض التوكيد .
اكرمت : فعل وفاعل .
الهاء : ضمير متصل ذكر توكيدا للغرض من تقديم المفعول به .[٢]

يتضح لنا مما تقدم أن هذه القاعدة قد خضعت بشكل واضح لنظرية العامل والمعمول ، مما أدى الى القول بتقدير فعل محذوف وجوبا ، ليس الغرض منه افادة المعنى ، وانما لتبرير الحركة الاعرابية ، وهذا التفسير في الحقيقة لا يتفق مع الواقع اللغوى للتركيب ، فهو يشير بوضوح الى أن المتقدم المنصوب مفعول به للفعل المذكور .

- المفعول معه :[٣]

تقرر القاعدة النحوية البصرية أن المفعول معه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط (الواو) فلو قلنا مثلا :

(أفطر الصائم وآذانَ المغرب)

لكان (آذان) منصوبا بالفعل (أفطر) بتوسط (الواو) .

أما اذا لم يكن هناك فعل أو شبهه مثل قولنا :

(كيف أنت والنحو) .

---

١) الاشباه والنظائر ،ج١ ، ص ٢٣ . (٢) في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٩٤، ١٨١، ١٨٢، ، وانظر أيضا : المجلة العربية للعلوم الانسانية ، ص ٦٨، ٦٩، العدد ٨ الكويت عام ١٩٨٢، بحث د. خليل عمايره بعنوان (رأى في بعض انماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر .

٣) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج٢، ص ٢٨ ،وشرح ابن عقيل ج١، ص ٥٩٠،ابن السراج ، الاصول في النحو ج١، ص ٢٥٣، الكتاب ج١، ص ١٠٥، ٢٩٧، الانصاف ، مسألة رقم ٣٠ ، وسر صناعة الاعراب ج١، ص ١٤٣، وهمع الهوامع ج١، ص ٢٢٠، واسرار العربية ، ص ١٨٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فانه لا بد من اضمار فعل مشتق من الكون ليصبح التقدير :

(كيف تكون والنحو)

ويحسن بنا قبل مناقشة هذه القاعدة أن نشير الى اختلاف العلماء في ناصب المفعول معه .

يرى أبو الحسن الاخفش أنه منصوب انتصاب الظرف ، لأن الواو في قولك (قمت وزيدا) واقعه موقع (مع) فكأنك قلت(قمت مع زيد) ، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب (زيد) بعدها على حد انتصاب (مع) ، ولا دخل في هذه الحالة للواو في تقوية الفعل(١)

ويرى أبو اسحاق الزجاج أن المفعول معه منصوب بعامل مقدر محتجا بأن الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو . (٢)

وقد ذهب الجرجاني الى أن المفعول معه منصوب بالواو وحدها . (٣)

أمّا الكوفيون فيرون أنه منصوب على (الخلاف) وذلك لأنه اذا قيل (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل فيقال (استوى الماء واستوت الخشبة)(٤) وقد جعل الفراء (الصرف) علة لنصب المفعول معه في مثل (لو تُركت الناقة وفصيلَها لرضعها) (لو تُركتَ والاسدَ لأكلك) ويرى أنه لمّا لم يحسن في الثاني أن تقول: (لو تركت وترك الاسد لأكلك) تهيّبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم ما حدث في الذي قبله . (٥)

وهكذا اختلفت الآراء - آراء النحاة - في تبرير الحركة الاعرابية (الفتحة) على آخر الاسم بعد الواو التي ليست هي واو العطف ، ولا هي واو الحال ، فلو كانت للعطف لوجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعا على نية تكرار

---

١) الهمع ، ج١ ، ص ٢٢٠ ، والانصاف ، مسألة رقم ٣٠ .
٢) اسرار العربية ، ١٣٢، والهمع ج١، ص ٢٢٠ ، والانصاف ، مسألة ٣٠ .
٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص ٣٣٤، وهمع الهوامع ، ج١ ، ص٢٢٠.
٤) الانصاف ، مسألة رقم ٣٠ .
٥) الفراء ، معاني القرآن ، ج١ ، ص ١٣٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العامل ، ولو كانت للحال لوجب أن يأتي بعدها جملة ، ثم أنها لو كانت بمعنى (مع) لوجب أن يكون الاسم بعدها مجرورا ، وأمّا القول بأن الفعل اللازم قوي على العمل بواسطة الواو فقول ضعفه واضح لا يحتاج معه الى ردّ، زيادة على القول بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يقال (حضر علي وخالدًا) . (١)

ويبدو أن الكوفيين كانوا أقرب في تفسيرهم لهذه الحركة ، فقد ادركوا بعد تحليل تلك الظاهرة أن المتكلم لم يكن يريد العطف أو الجمع بين شيئين، وإنما أراد معنًى مغايرًا ، فعمد الى تغيير الحركة الاعرابية ، لذلك قالوا :

" إن المفعول معه منصوب على (الخلاف) . وليس القصد من هذا الخلاف هو تغيير في المبنى فحسب وإنما هو تغيير في المعنى أيضا . وأرى أنه لولا قولهم بالعامل في هذه المسألة لكان رأيهم متفقا الى حد كبير مع ما يراه بعض المحدثين ، يقول تمام حسان : " فلو أتحد المعنى لاتحد المبنى وأصبحت الحركة واحدة فيهما ، ولكن ارادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا معطوف وهذا مفعول معه ." (٢)

فتغيير الحركة من العطف الى المفعول معه لم يكن بعامل لفظي أو معنوي ، وانما جاء لبيان المعنى الذى يريده المتكلم ، يقول خليل عمايرة :

" لمّا كان المعنى الذى يريده المتكلم ليس هذا (العطف) فقد كان عليه أن يغير في حركة الاسم بعد الواو ليصبح منصوبا ، فالحركة هنا دليل على معنى وعنصر من عناصر التحويل في الجملة الأصل ، وليست نتيجة لتسلط عامل (يحار النحاة في تحديده) عليه ، ومن الجدير بالملاحظة أن الفعل يمكن أن يحمل في اسناده الى فاعله على الحقيقة ولكن تكراره بعد الواو أمر مخلّ بالمعنى ... فقد جاءت الواو رابطا يربط ما بعدها محمولا لمعنى آخر يخالف المعنى القائم على الحكم المبني على الاسناد السابق " . (٣)

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٧ .
٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٠ .
٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا شك أن هناك فرقا واضحا في المعنى بين التعبير بالعطف ، والتعبير بالمعية ، فاذا قلنا مثلا (كيف أنت وأخوك) كان المعنى (كيف أنت وكيف أخوك) واذا قلنا : (كيف أنت وأخاك) فاننا نسأل عن صلة بينهما ، فالتعبيران صحيحان ولكل منهما موضع خاص ، ولكن القاعدة قد نسيت المعنى بالحرص على نظرية العامل ، (١)

وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن هناك قرينتين من قرائن التعليق يمكن الاستدلال بهما على المفعول معه ، وتمييزه عن غيره من الأبواب النحوية ، الأولى معنوية وهي " المعية " التي يستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة ، (٢) والثانية لفظية وهي الأداة (الواو) التي يستفاد منها التفريق بين المفعول معه الذى تدل عليه قرينة (المعية) وبين المفعول به الذى تدل عليه أساسا قرينة (التعدية) قال " ولما كانت الواو هي مطية المعية هنا فلا نفهم معنى المعية بغيرها ، وقد اجتمع في (الواو) أمر التفريق بين المعنيين ، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه ، وأصبح عدمها قرينة المفعول به . (٣)

- النداء : (٤)

من المعروف أن الجملة في النحو العربي تنقسم الى قسمين : أسمية وفعلية ، ولقد لاحظ العلماء أن جملة النداء لا تندرج تحت واحد من هذين القسمين ، لذلك حاولوا قسرها على الدخول تحت الجملة الفعلية أخذًا بالمعنى، اذ وجدوا أنّ (يا محمد مثلا تساوى من حيث المعنى (أدعو محمدًا) ، وما دامت بمعناها فهي مثلها ، وعدوا (محمد) مفعولا به منصوبا بفعل محذوف تقديره (أدعو) قياسا على (أدعو محمدا) ، وذكر بعضهم أنه منصوب بحرف النداء

---

١) انظر عبدالمتعال الصعيدى ، النحو الجديد ، ص : ١٩ - ٢٠ .
٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٦. (٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
٤) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ، ج٢، ص ١٢٧، وشرح الاشموني مع حاشية الصبان ج٣، ص١٣٣ ، وشرح ابن عقيل ج٢، ص ٢٥٥، وهمع الهوامع ج١،ص١٧١، ومغنى اللبيب ، ص ٤٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نفسه ، يقول ابن جني : " فلما قويت (يا ء) في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل "، (١) وذكر آخرون أن الناصب للمنادى عامل معنوي هو القصد والتوجيه . (٢)

أما حركة الضم في نحو قولنا (يا زيدُ) فهي حركة بناء ، والمنادى (زيد) في محل نصب ، وقد برروا ذلك بقولهم : ان المعرفة قد بنيت لأنها قد خرجت عن بابها في حين أعربت النكرة لأنها لم تخرج عن بابها الى باب آخر " (٣) ، وكأن الخروج عن الباب يوجب البناء ، ولا ندري لم لا يبنى (عبدالله) في قولنا (يا عبدَالله) فهو علم معرفة ، ولم بقي معربًا في النداء، ألم يخرج عن بابه ؟!

ويحسن بنا هنا أن نشير الى رأي الفراء في هذه المسألة ، قال " الاصل في النداء أن يقال (يا زيداه) فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما (يا) في أول الاسم ، والالف في آخره ، والاسم المنادى ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف اليه ، فلما كثر في كلامهم ، استغنوا بالصوت الاول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو الالف في آخره فحذفوها ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها (بقبل وبعد) .... وأما المنادى المضاف فانما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني (المضاف اليه) حل محل الألف في (يا زيداه) والدّالُ هنا مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت عليه ، والمضموم هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب بمنزلة المتدوب ، ولا يقال انه نصب بفعل أو أداة " . (٤)

وهكذا ينكر الفرّاء أن يكون المنادى فاعلا أو مفعولا ، وأنه قد نصب بفعل أو أداة ، وهذا يعني أن الحركة هنا لم تكن حركة إعراب قد نتجت عن عامل لفظي أو معنوي ، وانما هي حركة اقتضاء صوتي قد نتجت عن عوامل صوتية معينة اقتضاها الموقف اللغوي .

---

١) الخصائص ، ج٢ ، ص ٢٧٧ ، وانظر أيضا : المقتضب ، ج ٤، ص ٢٠٢ .
٢) همع الهوامع ،ج١ ، ص ١٧١ ، وانظر مقدمة الرد على النحاة / تحقيق البنا ، ص : ٢٢ - ٢٣ .
٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١ ، ص ٤٠١ .
٤) الانصاف ، مسألة رقم ٤٥ . وانظر معاني الفراء ، ج١، ص ٢٨٣ ، وشرح المفصل ج١ ، ص ١٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا ما أشار اليه الخليل أيضا ، فقد قال : " إنما نصبوا المضاف نحو (يا عبدالله ويا أخانا) والنكرة حين قالوا (يارجلاً صالحًا) حين طال الكلام ، كما نصبوا (هو قبلك وهو بعدك) ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل وبعد) وموضعهما واحد " . (١)

ويرى كثير من الدارسين المحدثين أن مسألة تقدير الفعل في النداء انما هي مسألة افتراضية يمكن مناقشتها ونقضها " فالجملتان (يا محمد) (وادهو محمدا) مختلفتان لفظيا ، الأولى تتكون من (أداة + اسم بعدها ، والثانية تتكون من (فعل + فاعل + مفعول) ، وعلى ذلك فجملة النداء ، بالتحليل اللغوى جملة مستقلة عن الجملة الفعلية " ، (٢) يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب : " وقد علل النحاة لبناء المنادى المفرد العلم أن يقع موقع الضمير ، حيث أن (يا محمد) تساوى في المعنى (أدعوك) ، ونحن نقول للنحاة بأنه لا تَساوي بين جملة (يا محمد) وجملة (أدعوك) ، لأن الاولى انشائية والثانية خبرية ، ولا تساوى بين الانشاء والخبر ، أما أن (محمد) مساوية (للكاف) (وأدعو) مساوية (للياء) فأمر غير مقبول أيضا ، وذلك لأنه من المعلوم أن (الكاف) فضلة يمكن الاستغناء عنها ، وأن (أدعو) وحدها اسناد كامل يتم الكلام به ، فهل يقبل النحاة بمقتضى تأويلهم أن يقولوا بأن (يا) وحدها اسناد كامل كذلك يتم الكلام به دون (محمد) ؟! " . (٣)

ويقول الدكتور تمام حسان " الحذف لا يتم الا بقرينة تدل على المحذوف ، ولا مانع أن يذكر المحذوف ، وأمّا ما يسميه النحاة " وجوب حذف الفعل " فالمعنى في جميعه على غير تقدير الفعل ، لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوبا في النداء ، ولا يستقيم معنى النداء وهو انشائي مع تقدير الفعل لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبريا ، والأوضح فيه أنه من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها " . (٤)

---

١) الكتاب ، ج١ ، ص ٣٠٣ .
٢) محمد عيد ، النحو المصفّى ، ص ٤٩٥، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٧٥ .
٣) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٤٦ .
٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتقدير الفعل في النداء ما كان ليكون لولا التفكير في البحث عن تبرير مناسب للحركة الاعرابية وارضاء للقاعدة النحوية ، بالرغم من أن ذلك التركيب يدل في ذاته على معناه ولا يحتاج الى تقدير فعل أو غيره (١) لأن ذلك حشو وزيادة لا فائدة منها ، ولا دليل عليها ، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّن . (٢)

وكان ينبغي أن تعترف القاعدة بأن هناك من التراكيب في اللغة العربية ما ليس بجملة اسنادية ، يقول برجستراسر : " ومن الكلام ما ليس بجملة بل كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير اسنادية ، مثال ذلك النداء فانه ليس بجملة ، وهو مع ذلك كلام يشبه الجمل ، مستقل بنفسه لا يحتاج الى غيره مُظهرًا أو مُقدرًا " . (٣)

ولم يتعرض الدارسون المحدثون الى تبرير الحركة في النداء كما فعل القدماء ، وذلك لأنها - كما يبدو - ليست حركة اعراب ، فلا دور لها في المعنى ، وانما هي في رأينا حركة اقتضاء صوتي اقتضاها الموقف اللغوي. ومع ذلك فقد حاول بعضهم تعليل حركة البناء على الضم ، فقال : " ان المنادى المفرد المبني على الضم يرجع في الاصل الى صيغة المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، تلك التي تصير احيانا فتحة ممدودة ، اذ يقال : " ياولدى وياولدا " وبمرور الزمن تغير الصوت فقالوا " ياولد " . (٤)

ومهما يكن من أمر فقول النحاة بأن المنادى المفرد مبني ، قول غير دقيق ، لأن البناء هو عدم تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب ، فهو أمر لازم للكلمة أينماوقعت من الجملة ، لذلك لا يصح مثلا أن يقال عن (محمد) بأنه مبني في تركيب ومعرب في تركيب آخر .

---

١) في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٣٠١ - ٣١١ .
٢) الرد على النحاة ، ص ٣٣ .
٣) برجستراسر ، التطور النحوى ، ص ١٢٥ .
٤) المدخل الى دراسة اللغة والنحو ، ص ٣٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من الواضح في هذه المسألة أن النحاة حاولوا تطبيق نظرية العامل والمعمول ،فقدروا فعلا محذوفا لتبرير الحركة الاعرابية ، وفسروا النداء تفسيرا يتفق مع القاعدة النحوية التي قضت بتقسيم الجملة في اللغة العربية الى قسمين : اسمية وفعلية ، وكان من نتيجة ذلك فرضت تلك القاعدة على النداء أن يكون جملة فعلية خبرية تتألف من (فعل وفاعل ومفعول) .

والأمر في رأينا - أو هكذا ينبغي أن تكون القاعدة - أن النداء تركيب لفظي يتألف من (أداة + منادى) والعلاقة بين هذين الجزئين ليست علاقة اسناد وانما هي علاقة تخاطب ، وعلى ذلك فهو ليس بجملة خبرية وانما هو جملة انشائية تدل بألفاظها على معناها .

- وقوع الحال معرفة : (١)

يرى جمهور النحاة أن الحال لا تكون الا نكرة ، ويعللون ذلك بأقوال مختلفة ، منها أن الحال خبر ثان في المعنى ، وأنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله ، وأنها تقع جوابا (لكيف) وكيف سؤال عن نكره . (٢)

ومنها أن الحال تعد نعتا للفعل ، يقول ابن الانباري في (اسرار العربية) : " فان قيل لم وجب أن يكون الحال نكره ؟ قيل : لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ، ولهذا سماها سيبويه نعتا للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وان لم تذكره ، ألا ترى أن (جاء) يدل على (مجيء) ، واذا قلت : (جاء زيد راكبا) دلّ على مجيء موصوف بركوب ، فاذا كان الحال يجرى مجرى الصفة للفعل ، وهو نكرة فكذلك وضعه " (٣)

---

١) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٦٢ ، وشرح ابن عقيل ج١، ص ٦٣٠ ، والهمع ،ج١ ، ص ٢٣٩ ، والمقتضب ج٣ ، ص ٢٣٦ ، وشرح الاشموني ج١ ، ص ٤١٤ ، وأصول ابن السراج ج١، ص ٢١٤ .

٢) شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٦٢ .

٣) اسرار العربية ، ص ١٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنها أنه ألتزم تنكير الحال للتفريق بينه وبين النعت ، يقول الاشموني : " أنه ألتزم تنكير الحال لئلا يتوهم كونه نعتا " .(١)

أما اذا وقعت الحال معرفة نحو قول العرب :

- مررت بهم الجمّاء الغفير .
- رجع عوده على بدئه .
- طلبته جهدك وطاقتك ؛

وقول الشماخ :

أتتني سليم قضّها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها (٢)

حيث وقع (قضها) منصوبا على الحال وهو معرفة .

وقول لبيد :

أرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدّخال (٣)

حيث جعل(العراك) في موضع الحال وهو معرفة .

أقول إذا وقعت الحال معرفة فان ذلك شاذ ولا يقاس عليه ، ولا بد أن يؤول بنكرة ، يقول المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وان كان معرفة وليس بحال ، ولكن دلّ على موضعه ، وصلح للموافقة ،فنصب، لأنه في موضع لا يكون الا نصبا ، وذلك قولك : أرسلها العراك، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا وأرسلها معتركة ، لأن المعنى أرسلها وهي تعترك " .(٤) ويقول ابن يعيش معقبا على قول لبيد : " جعل العراك في موضع الحال وهو معرفة ، اذا كان في تأويل معتركه ، وذلك شاذ ولا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لأن لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرّحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللاّم ، لم تقل العرب : أرسلها المعتركة والتحقيق أن هذا نائب عن الحال، وليس بها وانما التقدير أرسلها معتركة " .(٥)

---

١) شرح الاشموني ، ج١ ، ص ٤١٤ .
٢) انظر : معجم شواهد الشعر الشعرية ، تحت رقم ٢١٧٤، ص ١٣٧ .
٣) المرجع السابق ، الشاهد ، تحت رقم ٢٢٥٩ ، ص ١٤١ .
٤) المقتضب ، ج ٣، ص ٢٣٧ .
٥) شرح المفصل ،ج٢ ، ص ٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول الاشموني : " وقوع المصدر المعرف حالا قليل وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم (جاءت الخيل بداد) ومعرف بأل نحو (أرسلها العراك) والصحيح أنه على التأويل بمتبدّدة ومعتركة ". (١)

ويرى يونس والبغداديون أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فأجازوا (جاء زيد الراكب) بالنصب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من العرب.(٢)

وقال الكوفيون : " إنْ تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها ، والا فلا ، فمثال ما تضمن معنى الشرط (زيد الراكب أحسن منه الماشي) فالراكب والماشي حالان ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ، اذ التقدير (زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى) فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : (جاء زيد الراكب) اذ لا يصح (جاء زيد ان ركب) ". (٣)

ونحن هنا نميل الى رأى يونس والبغداديين الذين أجازوا تعريف الحال مطلقا دون تأويل أو شرط ، فهم بذلك قد تمسكوا بحقهم في تطبيق أصل من أصول النحو العربي وهو القياس القائم على السماع .

أما القول بأنه يجب تأويل الحال المعرفة بنكرة ، وذلك لأنها تشبه الخبر أو التمييز أو للتفريق بينها وبين النعت ، فذلك قول تنقصه الدقة ، لأن الحال لا تتعلق بصاحبها عن طريق قرينة الاسناد كما في الخبر ،ولا بقرينة التفسير كما في التمييز ، ولا بقرينة التبعية كما في النعت ، وانما تتعلق به بقرينة أخرى هي قرينة الملابسة للهيئات . (٤) يضاف الى هذا ما تتميّز به الحال من قرينة العلامة الاعرابية التي تختلف عن الخبر مثلا .

ومن جانب آخر فان الخبر في اللغة قد يرد نكرة وقد يرد معرفة ،(٥) فنقول مثلا (محمد قائم) (ومحمد هو القائم) ، وما دام الأمر كذلك فليس

---

١) شرح الاشموني ، ج١ ،ص ٤١٦ . (٢) المرجع السابق ، ج١ ، ص ٤١٤ ، وانظر ايضا : شرح ابن عقيل ج١، ص ٦٣١ . والهمع ج١ ، ص ٢٣٩

٣) الهمع ج١ ، ص ٢٣٩ ، وانظر : شرح ابن عقيل ج١ ، ص ٦٣١ .

٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٤ .

٥) انظر : شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هناك ما يمنع أن تقع الحال معرفة ونكرة أيضا .

ويبدو أن الأمر في هذه المسألة لا يتعلق بتعريف الحال أو تنكيرها بقدر ما يرجع الى كونها جامدة أو مشتقة ، لأن القاعدة النحوية لا تقبل أن يتحول المعرفة الى نكرة فحسب وانما تقتضي الى جانب ذلك أن يكون التأويل الى المشتق ، (فالعراك) مثلا في بيت لبيد لا يتحول الى (عراك) النكرة ، وانما يتحول الى معتركة) المشتقة ... وهكذا .

وأرى أنه لا حجة للعلماء في تأويل تلك المعارف التي تقع أحوالا سواء ما كان منها معرّفا بأل ، أو مضافا الى الضمير (جهدك - طاقتك - وحده) ، لأنه لا يكفي أن ننظر الى معناها المعجمي فحسب ، وانما ينبغي أن ننظر الى معناها الوظيفي في التركيب ، والنحو مهمته وظيفية في المقام الأول ، [1] بصرف النظر من كونها معرفة أو مشتقة .

ولعل تعريف الحال باضافته الى الضمير يضيف قرينة أخرى تشير الى ارتباط الحال بصاحبها ، فمثلا لو قلنا (قابلته وحده) فان (وحده) حال بشهادة ثلاث قرائن ، الأولى قرينة الملابسة التي تفيد معنى الحال ، والثانية قرينة الربط بالضمير الذي يعود الى صاحب الحال ، والثالثة قرينة العلامة الاعرابية .

والذي نراه في هذه المسألة أنه ما دامت تلك الظاهرة قد وردت عن العرب بالسماع ، فانه لا يصح لنا أن نغيّر أو نبدّل من الفاظها بالتأويل حتى تتفق مع القاعدة النحوية ، لأنه ليس من حق الباحث أن يتدخل من جانبه بالتغيير أو التبديل وانما عليه أن يصف الظاهرة اللغوية كما هي ، ويقرر ما توصل اليه من نتائج وملاحظات .

---

١) النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ٥٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تنكير صاحب الحال : (١)

مذهب جمهور النحاة أن يكون صاحب الحال معرفة ، ويجيزون أن يقع نكرة ، لكن ذلك لا يكون الا بمسوغات ، وتتفاوت درجات التسويغ بينهم ، فالمسوغ لهذه المسألة عند ابن السراج هو وصف النكرة حتى تقترب من المعرفة ، يقول : " وقبيح أن تكون الحال من نكرة ، لأنه كالخبر عن النكرة ، والاخبار عن النكرات لا فائدة منها ، فمتى في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر ، وذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : (جاءني رجل من بني تميم راكبا) وما أشبه ذلك " . (٢)

والمسوغ عند ابن يعيش أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة نحو قول الشاعر :

وتحت العوالي بالقنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيون الجآذرُ (٣)

يقول : أراد (ظباءٌ مستظلةٌ) فلما قدم الصفة نصبها على الحال ، وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجرى عليها ... ويجوز نصب الصفة على الحال ، والعامل في الحال متقدم ، ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذٍ تنصب على الحال ، ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدم ، لأن الصفة تجرى مجرى الصلة في الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول " . (٤)

---

١) انظر هذه المسألة في : الهمع ج١ ، ص ٢٤٠ ، وشرح المفصل ، ج٢، ص ٦٤، وأصول ابن السراج ج١، ج١ ، ص ٢١٤، وشرح ابن عقيل ج١ ، ص ٦٣٣ وما بعدها ، وشرح الاشموني ج١ ، ص ٤١٧ ، والكتاب ج٢ ، ص ١١٢ ، والمقتضب ج٤، ص ٢٨٦ .

٢) الاصول في النحو ، ج١ ، ص ٢١٤ / تحقيق عبدالحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / بيروت ، ط ١، ١٩٨٥.

٣) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٩٢٢ ، ص ٧٢ .

٤) شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٦٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما تقدمت فيه الحال على صاحبها النكرة قول الشاعر :

- لعزةَ موحشًا طللٌ قديم عفاه كل اسحم مستديم

وقول الآخر :

- لميةَ موحشًا طللٌ يلوح كأنه خللُ (١)

وقول الثالث :

- وبالجسم مني بيّناً لو علمته شحوبٌ وإن تستشهدي العين تشهدِ (٢)

وقد تابع النحاة ابن السراج وابن يعيش ، لكنهم زادوا من هذه الموضوعات وحصروها في مواضع مختلفة ، يقول ابن عقيل (٣) " حق صاحب الحال ان يكون معرفة ، ولا ينكر في الغالب الا عند وجود مسوغ ، وهو أحد أمور منها : أن يتقدم على نكرة قول الشاعر :

وما لام نفسي مثلَها لي لائمٌ ولا سد فقري مثل ما ملكت يدى

حيث جاءت الحال متقدمة وهي قوله (مثلَها) و (لي) من النكرة وهي قوله (لائم) .

ومنها أن تخصص بوصف أو اضافة ، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: " فيها يفرق كل أمر حكيم ، أمرا من عندنا " (الدخان، ٤- ٥)

ومن ذلك قول الشاعر :

- نجيّت يا ربي نوحًا واستجبت له في فلك ماخرٍ في اليم مشحونا (٤)

ومثال ما تخصص بالاضافة قوله تعالى : " في أربعة أيام سواءً للسائلين " فصّلت : ١٠) .

---

١) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ١٩٢٦ ، ص ١٢٦ .
٢) المرجع السابق ، رقم الشاهد ٧٢٩، ص ٦٢ .
٣) شرح ابن عقيل ج١، ص ٦٣٣ وما بعدها ، وانظر أيضا ، شرح الاشموني ، ج ١ ، ص ٤١٧ .
٤) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٢٩٥٣ ، ص ١٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي ، فوقع بعد النفي قول الشاعر :

- ما حيّ من موت حمى وافيا ولا ترى من احد باقيا (١)

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قول الشاعر :

- يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا (٢)

ومثال ما وقع بعد النهي قول الشاعر :

- لا يركنن أحدٌ الى الاحجام يوم الوغى متخوِّفاً لحمام (٣)

وبعد أن فرغ النحاة من سرد هذه المسوغات وحصرها راحوا يقولون :

" وقد تقع الحال من النكرة بلا مسوغ ، وهو قليل نحو قول العرب :

- مررت بماء قَعدةَ رجلٍ .

وقولهم : - عليه مائةٌ بيضاً .

وفي الحديث :" صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ،وصلى وراءه قوم قياماً " ،(فقوم) نكرة وهو صاحب الحال (وقيام) قد نصب على الحال ، وتأخر عن صاحبه . (٤)

ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن ابن جني قد حاول أن يرد الحال التي للنكرة الى المعرفة ، قال في باب (اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه) " ألا ترى الى قول سيبويه في قولهم (له مائة بيضاً) انه حال من النكرة ، وان كان جائزا أن يكون (بيضُ) حالاً من الضمير المعرفة في (له) ، وعلى ذلك حمل قول الشاعر : (لعزة موحشا طلل) فقال فيه : انه حال من النكرة ولم يحمله على الضمير في الظرف " . (٥) والحق

---

١) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٣٧٣٢ ، ص ٢٤٢ .
٢) المرجع السابق ، رقم ٢٠٨٣ ، ص ١٣٣ .
٣) المرجع السابق ، رقم ٢٦٩٧ ، ص ١٦٢ .
٤) شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٦٣٩ ، وانظر : شرح الاشموني، ج١، ص ٤١٩ .
٥) انظر:الخصائص ، ج٢ ، ص ٤٩٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنه لا دخل للضمير في الحال كما هو واضح في المثالين .

لقد حاول النحاة في هذه المسألة تبرير وقوع صاحب الحال النكرة بمسوغات ، وهذا لا يختلف عن قولهم بمسوغات الابتداء بالنكرة التي حصروها فيما يزيد عن ثلاثين مسوغا ، وكأن صاحب الحال النكرة يشبه المبتدأ ويقاس عليه ، ونحن في الحقيقة لا نرتضي أن يكون القياس هو الحاكم في المسائل اللغوية ، لأن كل تركيب بل كل عنصر من عناصر هذا التركيب يرتبط بغيره بقرينة معينة تختلف عن قرينة العنصر الآخر ، فالمبتدأ مثلا يرتبط بالخبر عن طريق قرينة الاسناد في حين يرتبط صاحب الحال عن طريق قرينة الملابسة للهيئات . (١)

لذلك فالامر في رأينا لا يحتاج الى تبرير أو تسويغ ، لأننا اذا احتكمنا الى الاستعمال اللغوي وما يؤديه من معنى لوجدنا أن المتكلم يعمد الى الحال فيقدمها على صاحبها النكرة ، وذلك لتوكيد ما يريده من معنى بالتركيز على عنصر من عناصر التركيب . والعرب تقدم ما كان محل العناية والاهتمام (٢)

واذا كان صاحب الحال النكرة قد سبق بأمر أو نهي أو استفهام ، أو إذا أضيف أو وصف ، وهي المسوغات التي ذكرها النحاة ، فانما كان ذلك لحاجة المعنى الذي يريده المتكلم ، فالمعنى هو الذي اقتضاه أن يأتي بهذا العنصر أو ذاك في التركيب دون أن ينظر في هذا العنصر إن كان يصلح مسوغاً أو لا يصلح .

ثم اننا نلاحظ أن صاحب الحال قد يقع نكرة بلا مسوغ ، وقد أجاز ذلك العلماء الأول أمثال الخليل وسيبويه ، يقول سيبويه : " ومثل ذلك (مررت برجل قائما) اذا جعلت الممرور به في حال قيام ، وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائما ، وهو قول الخليل رحمه الله ، ومثل ذلك (عليه مائة بيضا) " . (٣)

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٤ .
٢) الكتاب ، ج١ ، ص ٣٤ .
٣) المرجع السابق ، ج٢ ، ص ١١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول المبرد : " وذلك قولك : مررت برجل ظريف ، فوجه هذا الخفض لأنك جعلته ومفا لما قبله ، وإنْ نصب على الحال جاز ، فيجوز أن تقول : هذا رجل منطلقاً ، ويجوز : جاءني رجل ظريفاً على الحال، فاذا قلت : جاءني ظريفاً رجل ، بطل الوجه الجيد . " (١)

وما دامت هذه الظاهرة قد وردت بلا مسوغ أو مبرر دون اخلال بالفكرة التي يريدها المتكلم ، وقد أجاز العلماء الأول ذلك ، فانه لا ضرورة للقول بهذا المسوغ لانه انما جاء في التركيب لغرض يتعلق بالمعنى ، ولعل ابن يعيش قد لاحظ ذلك حين قال " ثم تقدم الصفة لغرض يعرض " (٢) .

من أجل ذلك كله فانه لا يصح للقاعدة النحوية أن تستقبح وقوع صاحب الحال نكرة ، أو أن تفرض قانونا صارما لهذه الظاهرة نلتزم به ولا نحيد عنه وهو القول بالمسوغات .

- تقديم التمييز : (٣)

لا تجيز القاعدة النحوية تقديم التمييز على عامله نحو : (عرقاً تصبب زيد) بحجة أن التمييز هو الفاعل في الاصل ، والتقدير (تصبب عرق زيد) ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله كذلك لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، وقيل لا يجوز تقديم التمييز لأنه كالنعت في الايضاح ، والنعت لا يتقدم على منعوته فكذلك ما يشبهه .

ويبدو أن من أنكر تقديم التمييز من العلماء قد اعتمد على رأي سيبويه اذ يقول : " وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره

---

١) المقتضب ، ج٤ ، ص ٢٨٦ ، وهامش الصفحة نفسها .
٢) شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٦٤ .
٣) انظر هذه المسألة في : الانصاف ، مسألة ١٢٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ج١، ص ٤٠٠ ، أصول ابن السراج ، ج١، ص ٢٧١ ، شرح المفصل ج٢، ص ٧٤ ، شرح ابن عقيل ج١ ،ص ٦٦٣ ، الهمع ج١ ،ص ٢٥٢ ، والخمائص ج٢، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : (امتلأتُ ماءً وتفقّأتُ شحمًا) ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : (ماءً امتلأت) كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة " . (١)

بيد أن المبرد قد اعترض على هذا الرأى فقال : " واعلم أن التبيين (التمييز) اذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل ، فقلت : (تفقأتُ شحما وتصببت عرقا) ، وان شئت قدمت فقلت : (شحما تفقأتُ وعرقا تصببت) ، وهذا لا يجيزه سيبويه ، لأنه يراه كقولك : (عشرون درهما وهذا أقرهم عبدا) وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن (عشرين درهما) انما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل . ألا ترى أنه يقول : (هذا زيد قائما) ، ولا يجيز (قائما هذا زيد) لأن العامل فعل ، فكذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلا ، وهذا رأى أبي عثمان المازني ، وقال الشاعر :

- أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب (٢)

وقد رد ابن جني على ذلك بقوله : " فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل السعدى :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها (البيت) فنقابله برواية الزجّاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق أيضا ، وهي :

..... وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم " . (٣)

وذهب الكسائي واكثر الكوفيين الى جواز تقديم التمييز ، ووافقهم على ذلك الجرمي من البصريين ، (٤) اضافة الى المازني والمبرد ، وقد احتجوا على ذلك بالنقل والقياس ، أمّا النقل فقد استدلوا بقول الشاعر :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فقد نصب (نفسا) على التمييز ، وقدمه على العامل فيه وهو فعل (تطيب)

---

١) الكتاب ، ج١ ، ص : ٢٠٤ - ٢٠٥ . (٢) المبرد ، المقتضب ج٣، ص: ٣٦-٣٧، وانظر هذا الشاهد في معجم شواهد النحو الشعرية تحت رقم (٧٣) ، ص ٢٩ .
٣) الخصائص ، ج٢ ، ص ٣٨٤ . (٤) انظر : الهمع ، ج١ ، ص ٢٥٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتصرف ، وأما القياس فلأن العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الافعال المتصرفة فكما يجوز مثلا تقديم المفعول به فنقول (عمرا ضرب زيد) ، كذلك يجوز تقديم التمييز على العامل المتصرف فنقول : عرقا تصبب زيد . (١)

ويبدو أن ابن مالك من المتأخرين قد وافقهم على جواز التقديم (٢) ، فقد استدل على ذلك بالبيتين التاليين :

- رددت بمثل السّيد نهدٍ مقلّص كميشٍ اذا عطفاه ماءً تحلّبا (٣)
- اذا المرءُ عيشاً قرّ بالعيش مُثريا ولم يُعنَ بالاحسان كانَ مذمّما (٤)

وذكر ابن هشام أن هذا الاستدلال كان سهوا لأن (عطفاه) و (المرء) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . (٥)

لكنه عاد فذكر بيتين آخرين يدلان على تقديم التمييز (٦) ، هما :

- ضيّعتُ حزمي في ابعادي الأملا
وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا (٧)
- أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا (٨)

وقال : ان ذلك للضرورة الشعرية .

في هذه القضيّة تحكّم القياس والعامل بشكل واضح ، فقد قاس البصريون مسألة تقديم التمييز على مسألة تقديم الفاعل على فعله ، فكما أن المعمول لا يتقدم على عامله ، كذلك لا يجوز تقديم التمييز . وقاس الكوفيون تقديم التمييز على تقديم المفعول به ، فكما يجوز تقديم المفعول كذلك يجوز تقديم التمييز .

---

١) الانصاف ، مسألة ١٢٠ . (٢) انظر مغني اللبيب ، ص ٦٠٢ .
٣) معجم شواهد النحو الشعرية ، تحت رقم (٢٠٧) ، ص ٣٥ .
٤) المرجع السابق ، تحت رقم (٢٦٢٢) ، ص ١٥٨ . (٥) مغني اللبيب ، ص ٦٠٣ .
٦) المرجع السابق ، ص ٦٠٣
٧) معجم شواهد النحو الشعرية ، تحت رقم (٢٠٧٦) ، ص ١٣٣ .
٨) المرجع السابق ، تحت رقم (١١٢٩) ، ص ٨٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونحن في الحقيقة نرفض أن تعالج القضية طبقا لنظرية العامل والمعمول ، ولا نرتضي أن يكون القياس هو الحاكم على رأى ابن جني ، وانما نحتكم الى اللغة واستعمالها فقد ورد في اللغة عدد من الشواهد يدّل على وقوع تلك الظاهرة ، ولا نقبل بالتخريج البصري لتلك الشواهد أو قول من قال : ان ذلك للضرورة الشعرية ، لأن النحاة قد بنوا معظم قواعدهم على الاشعار ، فلا يجوز أن نقبل بتلك الاشعار حينا ونبني عليها قاعدة ، ونرفضها حينا آخر بحجة الضرورة الشعرية .

وعلى الرغم من قلة وقوع تلك الظاهرة في الاستعمال اللغوى الاّ اننا نميل الى الرأى القائل بتقديم التمييز ، لأن ذلك لا ينفي عنه الغرض الذى وضع في اللغة من أجله ، ولا يعطل وظيفتة النحوية فهو " تفسير يقصد به ازالة الغموض والابهام ، وتخصيص يزيل عموم الدلالة التي تلاحظ في نطاق الاسناد " . (١)

ولعل في تقديم التمييز غرضا آخر هو توكيد الجزء المتقدم من الجملة والعرب تقدم ما كان محل العناية والأهتمام (٢) ، وهذا ما يؤيده النظر اللغوى المعاصر في النحو التحويلي : (٣)

فجملة : عرقاً تصبب زيد .

أصلها التوليدى : تصبب عرق زيد .

(فعرق) كان في الأصل فاعلا ، وكان طرفا في الاسناد ، ثم دخلها عنصر تحويل بالتقديم فصارت :

- تصبب زيد عرقا .

ثم دخلها عنصر تحويل آخر بتقديم التمييز الى أول الجملة لغرض توكيده والاهتمام به ، فصارت :

- عرقا تصبب زيد

تمييز + فعل + فاعل

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٩ .

٢) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٤ .

٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأمر في رأينا أنه ما دام تقديم التمييز قد ورد في الاستعمال بما يتفق مع النظر اللغوي المعاصر فانه لا يصح للقاعدة النحوية أن تمنع هذه الظاهرة أو تتشدد في قبولها ، فالتقديم هنا انما يتيح للجملة في اللغة العربية مرونة تمكن من تقديم الجزء المهم المراد توكيده الى أول الكلام .

- التحذير والاغراء : (١)

يرد التحذير والاغراء في اللغة العربية على صور مختلفة ، فنقول مثلا في التحذير :

- الاهمالَ . (مفرد)
- الاهمالَ ، الاهمالَ . (مكرر)
- الاهمالَ والتقصيرَ . (معطوف)
- اياك والاهمالَ ، أو اياك أن تهمل (باستعمال اياك)

وقد جاء على هذه الصورة بعض الشواهد اللغوية نذكر منها قول الشاعر:

اياك اياك المراءَ فإنّه الى الشر دعّاءٌ وللشر جالبُ

وقول الآخر :

اياك أنت وعبدَ المسيح أن تقربا قبلةَ المسجد

وقول الثالث :

فيا الغلامان اللذان فرّا
اياكما أن تكسبانا شرّا (٢)

---

١) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ، ج ٢، ص ٢٥ ،شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٣٠٠، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢ ، ص ١٩٢ ، الهمع ج١،ص ١٦٩ - ١٧٠ ، وحاشية العيان على شرح الاشموني ، ج٣ ، ص ١٨٧، والخصائص ، ج٢، ص ١٨٩ .

٢) معجم الشواهد النحو الشعرية ،انظر تلك الشواهد مرتبة على التوالي تحت الارقام التالية : (٨٢) ص ٢٩ ، (٨١٠) ص ٦٦ ، (٣٣٥٦) ص ٢٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونقول في الاغراء :

- الجهادَ
- الجهادَ ، الجهادَ .
- الجهادَ والجنبةَ .

ومنه قول الشاعر :

أخاك أخاك انّ من لا أخًا لـه
كساعٍ الى الهيجاء بغير سلاح

وقول الآخر :

أخاك الذى إنْ تدعُـه لِمُلمّـة
يجبْك كما تبغي ويكفيك من يبغي(١)

ويكاد يجمع العلماء بصريون وكوفيون على أن الناصب لكل من التحذير والاغراء ، خاصة في المكرر والمعطوف هو عامل محذوف وجوبا تقديره (احذر) في التحذير ، و (الزم) في الاغراء ، أما الحالة الأولى وهي حالة الافراد ، فانه يجوز معها اظهار الناصب أو اضماره ، فنقول مثلا : احذر الاسد ، أو الاسد ، ومن ذلك قوله تعالى (ناقةَ الله وسقياها)(٢) (فناقة) منصوب بـ"احذر" المحذوف وجوبًا .

تحدث سيبويه عن هذه المسألة في فصل أطلق عليه (هذا باب ما جرى منه الأمر والتحذير) قال فيه : " اذا كنت تحذر (بايّاك) كأنك قلت : اياك نحّ واياك باعد واياك اتّق ... ومن ذلك قولك : اياك والأسدَ ، كأنه قال : اياك فاتقينّ والاسد ، فاياك مُتقَى والاسد متقَى ، فكلاهما مفعول ومفعول منه ... ومن ذلك : رأسه والحائط ، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعًا .... وحذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدلا من الفعل ... فلو قلت : نفسك أو رأسك أو الجدار كان اظهار الفعل جائزا نحو قولك : اتق رأسك واحفظ نفسك واتق الجدار".(٣)

---

١) المرجع السابق ، انظر الشاهدين تحت رقمي (٥٣٢) ص ٥٢، و (١٧٠٤) ص ١١٣ .
٢) سورة الشمس ، آية ١٣ . (٣) الكتاب ، ج١، ص : ٢٧٣ - ٢٧٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يختلف المبرد في نظرته الى التحذير عن سيبويه ، قال : " فلما كانت اياك لا تقع الا اسما لمنصوب كانت بدلا من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع هذه الهيئة الا في الأمر ، لأن الأمر كله لا يكون الا بفعل ، وذلك قولك : اياك والأسد يافتى ، وإنما التأويل : اتق نفسك والأسد ، واياك منصوب بالفعل ، لأنه والاسد متقيان " .(١)

ويبدو أن القول بحذف الفعل في هذه المسألة ، انما يخضع لقاعدة عامة مؤداها كما يقول ابن الانبارى : " إنه لا يتصور أن تكون المنصوبات مبتدأة ، لأنها وان كانت متقدمة في اللفظ الا أنها متأخرة في المعنى، والمنصوب لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا " .(٢)

وطبقا لهذه القاعدة (لا منصوب بغير ناصب) راح النحاة يفسرون هذه المسألة ، وافترضوا أن هناك فعلا محذوفا ، لا لشيء الا لتبرير الحركة الاعرابية " (فاياك) مثلا كما يقول المبرد (لا تقع الا اسما لمنصوب) ، وكذلك الاسماء المنصوبة على التحذير والاغراء فهي لا تكون منصوبة الا بفعل .

وهذا النوع من التراكيب في رأينا لا يحتاج معه الى تقدير فعل أو غيره حتى يتم معناه ، فهو يدل في ذاته وبألفاظه على معناه ، ونحن قد فهمنا معنى التركيب أولا ثم أتينا بعبارة موضحة له على سبيل التقريب ، فقلنا : (الزم الجهاد) أو (احذر الاهمال) . يقول عبدالمجيد عابدين : " وهذا التقدير في الحقيقة يعد من اللغو الذى لا طائل تحته ويعمل على تشويه التركيب ومسخه ، وانما لجأ العلماء اليه رغبة منهم في اخضاع الكلام لنظرية العامل " .(٣)

وما دام ذلك التركيب يدل بألفاظه على معناه ويؤدي فائدة يحسن السكوت عليها فهو اذا جملة ،(٤) لكنها جملة لا تحتاج الى عناصر محذوفة ، فاللغة العربية كما يقال لغة لمّاحة تستغني عن كل كلمة يمكن الاستغناء عنها مع عدم الاخلال بالفكرة أو بالمعنى المقصود .(٥)

---

١) المقتضب ، ج٣ ، ص ٢١٢ .
٢) الانصاف ، مسألة رقم ٥ .
٣) المدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية ، ص ١١٣ .
٤) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٨ . (٥) دراسات في اللغة والنحو، ص٥٢- ٥٦،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى كثير من الباحثين أن هذا النوع من التراكيب يعد من الاساليب الانفعالية ، [١] التي يعبر بها صاحبها من مشاعره وانفعالاته ، ولا يريد المتكلم منها أن يخبر عن أمر ما أو يبني كلاما على كلام ، وانما أراد ان يحذر السامع من أمر مكروه أو يغريه بأمر محمود بأقل قدر من الالفاظ قد يصل الى حد الكلمة الواحدة . [٢]

واذا كان لا بد من تبرير مناسب للحركة الاعرابية في هذه المسألة ، فأنه ليس بالضرورة أن يكون هناك (ناصب) فعل محذوف تقديره (احذر أو الزم) ، وانما يمكن تفسير (النصب) هنا على أساس القيم الخلافية أو قرينة المخالفة في المبنى والمعنى ، [٣] فالمتكلم لا يريد أن يخبر كما قلنا ولا يريد أن يبني كلاما على كلام وانما أراد أن يعبر عن مشاعره بتراكيب جديدة ذات طابع خاص ، خرجت عن نظام الجملة المألوف ، ووجد أن خير وسيلة لذلك هو مخالفة الحركة الاعرابية ، فاستعمل (الفتحة) بدلا من (الضمة) التي تستعمل عادة في الاسناد ، وهنا تظهر القيمة الدلالية للفتحة اذ أستطاع بها أن يعبر عن معان أخر ما كان يمكن أن تتيسر له لو أنه استعمل طريقة الاسناد .

ولقد بيّن الدكتور خليل عمايرة أنه يمكن النظر الى تلك المسألة في ضوء قواعد النحو التوليدي والتحويلي ، فقال : " إن الاصل في جملة (الاسد) هو (هذا الاسد) جرى عليها تحويل بالحذف أولا اعتمادا على الاشارة أو السياق الذي تقال فيه ، فبقيت كلمة (الأسدُ) في حالة الرفع

---

١) اللغة الانفعالية كما يقول فندريس تنفذ في اللغة النحوية وتسطو عليها وتفككها ، لذلك لا يمكن أن يستقر النحو بفعل الانفعالية الى حد كبير ، وهذا يعني أن النحو لا يثبت أمام أوضاع اللغة المتغيرة خاصة الانفعالية منها .
انظر / فندريس ، اللغة ، ص ١٥٣ ، ترجمة الواخلي والقصاص .

٢) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٣ ، والمدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية ، ص : ٦١ — ٦٢ .

٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٢٠٠ — ٢٠١ .
وانظر أيضا : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص : ١١٢ — ١١٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لتشير الى جملة خبرية ، لا يقصد منها المتكلم غير الاخبار ، ولكنه عندما أراد أن يعبر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، وعنه في الجملة التحويلية بالحذف ، كان عليه أن يغير (فونيم) الحركة ثانيا ، فاستبدل الفتحة بالضمة ، وانتقل المعنى من الاخبار الى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذى حوّل الجملة من باب الى باب ، ومن معنى الى معنى جديد " . (١)

أما إذا جاء التحذير بطريقة ضمير النصب المنفصل (إياك) فان ذلك الضمير لم يعد مفعولا به ، وانما صار أداة تُضم الى ما بعدها لتؤدي معنى كاملا ، يقول الدكتور تمام حسان : " ان ضمير النصب المنفصل يتعدد معناه بين التعدية وهي معنى المفعول به وبين معنى الأداة ، فيرجع ذلك الى تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد ، واذا كان (اياك) منقولا الى معنى الأداة في التحذير فلا سبيل الى فهم معنى الفعل المحذوف " .(٢)

ويرى الدكتور خليل عمايره أن جملة (اياك والمراء) هي جملة تحويلية اسمية ، الاصل فيها (أنت والمراء) فيكون الثاني معطوفا على الأول مرفوعا ، والخبر (المسند) محذوفا يفهم من السياق) ، ولكن لمّا كانت المعاني اكثر من القوالب اللفظية ، فانه لا بد من التعبير في مباني الكلمات لتؤدي معاني جديدة ، فكان التغيير بنقل المرفوع الى حالة النصب ، فاصبحت : (اياك والمراءَ) . (٣)

وعلى ضوء ما مرّ من تحليلات لهذه الظاهرة ، فاننا نرى أن فكرة الاضمار التي بنيت عليها القاعدة النحوية في هذه المسألة فكرة فرضية ، جاءت لتبرير الحركة الاعرابية ، والقاعدة التي تبنى على أساس من هذا الافتراض ليست بقاعدة ، وانما ينبغي أن تبنى على أساس وصف الظاهرة اللغوية وصفا دقيقا يتفق مع الواقع اللغوى دون حذف أو اضمار .

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص : ١٦١ - ١٦٢ .
٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٩ .
٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المنصـــوب على الاختصـــاص : (١)

تعد القاعدة النحوية الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف وجوبا تقديره (أخص) أو (أعني) . فلو قلنا مثلا :

- نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

كان (العرب) منصوبا على الاختصاص بفعل محذوف تقديره (أخص) .

وهذا الاسم المنصوب يأتي في الأغلب بعد ضمير المتكلم فردا أو جماعة نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

- " نحن معاشرَ الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة " (فنحن) مبتدأ ، (ومعاشر الانبياء) اسم مختص مفعول به لفعل محذوف تقديره (أخص) (ولا نورث) خبر المبتدأ ، (ما) اسم موصول مبتدأ ، (تركناه) صلة الموصول ، (صدقة) خبر المبتدأ (ما) . ومن ذلك قول الشاعر :

- لنا معشرَ الانصار مجد مؤثل بأرضائنا خير البرية أحمدا (٢)

وقول الآخر :

- إنّا بني نهشل لا ندعي لأب عنه ولا هو بالابناء يشرينا (٣)

وقول الثالث :

- نحن بني ضبة أصحاب الجملْ .
ننفي ابن عفاف بأطراف الأسلْ (٤)

ويقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو قولهم :

- اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

وقول الشاعر :

جُدّ بعفوٍ فانني أيها العبد إلى العفوِ يا السيي فقيرُ (٥)

---

١) انظر هذه المسألة في شرح المفصل ج٢، ص ١٧ ، وشرح ابن عقيل ج٢، ص ٢٩٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ، ص ١٩٠ وحاشية الصبان على شرح الاشموني ، ج٣ ، ص ١٥٣، والهمع ج ١، ص ١٧٠ . (٢) انظر/ معجم شواهد النحو الشعرية ، الشاهد رقم (٦٢١) ، ص ٥٧(٢) المرجع نفسه ،الشاهد رقم ٢٩٦٤، ص ١٧٤ .
٤) السابق ،الشاهد رقم ٣٥٨٥ ، ص ٢٢٨ . (٥) السابق ، الشاهد رقم ٩٩١، ص ٧٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويكون الغرض منه أو الباعث عليه فخرا أو تواضعا أو زيادة بيان .

ويشير العلماء الى نقطة أخرى تتعلق بالاختصاص وهي أنه يشبه النداء ، يقول سيبويه : " هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب ، ولا تجري الاسماء فيه مجراها في النداء لأنهم لم يجروها على حروف النداء ، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء . (١)

ويقول المبرد : " فاذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة فأنت لم تدع العصابة ولكنك أخصصتها من غيرها كما تخصص المدعو فجرى اسم النداء " (٢)

ويقول الزمخشري أيضا : " وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء " . (٣)

هذه المسألة كما هو واضح لا تختلف من سابقتها في أنها تعتمد على فكرة الحذف والتقدير لتبرير الحركة الاعرابية ، ويرى كثير من الدارسين المحدثين أن القول بهذه الفكرة إنما هو مجرد افتراض يمكن مناقشته ونقضه ، ذلك لأن التركيب لا يحتاج معه الى فعل أو غيره ، وانما يدل في ذاته وبألفاظه على معناه ، وإذا كان النحاة قد افترضوا أن هناك فعلا محذوفا ، فانما كان ذلك - كما يبدو - لتبرير الحركة الاعرابية من جانب ولتبسيط المعنى وتقريبه بين يدي المتعلمين من جانب آخر . (٤)

وخير وسيلة في رأينا لتفسير الحركة الاعرابية في الاختصاص هي الاعتماد على قرينة المخالفة ، تلك القرينة التي تحدث عنها من قبل أهل الكوفة ، واطلقوا عليها (الخلاف) وعدوه عاملا في نصب كثير من الموضوعات كالخبر والظرف والحال التي تسد مسد الخبر والمفعول معه .... الخ .
لكنهم في الحقيقة لم يتحدثوا عن ذلك العامل (الخلاف) في الاختصاص أو التحذير والاغراء . (٥)

---

١) سيبويه ، الكتاب ج ٢ ، ص ٢٣٣ . (٢) المبرد ، المقتضب ج٣، ص ٢٩٨ .
٣) شرح المفصل ، ج٢ ، ص ١٧ .
٤) انظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢١٣ .
٥) حمدى الجبالي ، في مصطلح النحو الكوفي ، ص ١٠٥ ،(رسالة ماجستير مقدمة في جامعة اليرموك سنة ١٩٨٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد انكر تمام حسان فكرة العامل أيّا كان نوعه بما في ذلك عامل (الخلاف) الذى قال به الكوفيون . وفسّر التحذير والاغراء والاختصاص بقرينة المخالفة التي عدّها مظهرا من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الاعرابات المختلفة ، قال : " ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا لا نحسن ارتياحا الى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص ، اذ يجعلون الاسم المنصوب مفعولا به لفعل محذوف ... انني احس عزوفا تاما من هذا التقدير الذى ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر الى الأفعال ، والذى يبدو لي هنا أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا . وانظر الى الجملة الآتية :

نحن العربُ نكرم الضيف .
نحن العربَ نكرم الضيف .

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف ، والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر ، ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى فاصبحت الحركة واحدة فيهما ، ولكن ارادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتظافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص " . (١)

وعلى ذلك فليس صحيحا بأن تكون حركة النصب على الاسم المختص قد نتجت عن عامل لفظي هو الفعل المحذوف وجوبا ، وانما هي حركة مخالفة أو خلاف استخدمها المتكلم للتعبير عن معان جديدة لم تتيسر له لو أنه استخدم حركة الرفع . (٢)

ويرجح بعض الباحثين أن يكون هذا النوع من الاساليب من قبيل اللغة الانفعالية التي لا يسيطر عليها التفكير ولا يتحكم فيها العقل بتنظيمه وتنسيقه ، يقول عبد المجيد عابدين معقبا على التحذير والاغراء والاختصاص :

" وهذه عبارات اكثرها انفعالي إنْ اخضعناها للمنطق فقد نقلناها من اسلوب الى إسلوب وقطعنا الصلة بين معناها وروحها أو بين منطوقها ونفسية صاحبها " . (٣)

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٢٠٠ - ٢١٩ .
٢) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٥ .
٣) المدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية ، ص ٦٢ / القاهرة ١٩٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وانما تختص بالدخول على الاسماء .

فاللام وحتى من حروف الجر ، يقول سيبويه : " هذا باب الحروف التي تضمر فيها (أن) ، وذلك اللام التي في قولك : جئتك لتفعل ، وحتى وذلك قولك : حتى تفعل ذاك ، فانما انتصب هذا (بأنْ)(وأنْ) ها هنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ، لأن اللام وحتى انما يعملان في الاسماء فيجران ، وليستا من الحروف التي تضاف الى الافعال ، فاذا أضمرت (أنْ) حسن الكلام ، لأن (أن وتفعل) بمنزلة اسم واحد " . (١)

وقال المبرد بعد أن استدل بقوله تعالى :

" وما كان الله ليعذبَهم وانت فيهم " . (الانفال : ٣٣)

قال " (فأنْ) بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأن اللام من عوامل الاسماء ،وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ، (وأنْ) بعدها مضمرة ، فاذا أضمرت (أنْ) نصبت بها الفعل ، ودخلت عليها اللام ، لأن (أنْ والفعل) اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر . " (٢) ومثل ذلك يقول في اضمار (أنْ) بعد(حتى) " واعلم أن الفعل ينصب بعدها بأضمار (أنْ) ، وذلك لأن (حتى) من عوامل الاسماء الخافضة لها ، فاذا وقعت عوامل الاسماء على الافعال لم يستقم وصلها الا على اضمار (أنْ) ، لأن (أنْ والفعل) اسم مصدر فتكون واقعة على الاسماء " . (٣)

وقال ابن يعيش أيضا : " اللام ، وحتى من حروف الجر ، وتختص بالدخول على الاسماء ، والفعل بعد هذين الحرفين ينصب باضمار (أنْ) لا بهما نفسهما " . (٤)

فاذا قلنا مثلا :

- يناقش القاضي الأدلة حتى تظهر الحقيقة .

فان الفعل (تظهر) منصوب (بأنْ) مضمرة بعد(حتى) لأنها من حروف الجر ، فصار المصدر المؤول من (أن والفعل) في محل جر .

---

١) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، ص : ٥ - ٦ .
٢) المبرد ، المقتضب ، ج٢ ، ص ٧ .
٣) المرجع السابق ، ص ٢٨ . (٤) شرح المفصل ، ج٧ ، ص ١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما فيما يتعلق بالفاء والواو وواو المعية ، فانها في رأي العلماء حروف عطف في الأصل ، فاذا دخلت على الافعال وانتصب الفعل بعدها فانما ينتصب باضمار (أنْ) . (١) ولا يكون النصب الا اذا كان ما بعدها مخالفا لما قبلها ولا يدخل في حكمه ، يقول المبرد في باب الفاء مثلا :

" اعلم أنّ الفاء عاطفة في المعقل كما تعطف في الاسماء ....فان خالف الاول الثاني لم يجز أن يحمل عليه ، فحمل الاول على معناه ، فانتصب الثاني باضمار (أن) ، اذ كنت عطفت اسما على اسم ، لأنّ (أن) وما عملت فيه اسم " . (٢)

ومثّل بقول الشاعر :

يا ناقُ سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا (٣)

وقد تابع النحاة سيبويه والمبرد في القول بأن تلك الحروف عاطفة ، وينصب الفعل المضارع بعدها (بأن) مضمرة وجوبا اذا لم يكن داخلا في حكم الاول . وعلى ذلك فاذا قال الشاعر :

فما أنت من قيس فتنبحَ دونها
ولا تميم في الرؤوس الاعاظم

وقول الآخر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله
عار عليك - اذا فعلت - عظيم (٤)

وقول الثالث :

فقلت له : لا تبك عينك انما
نحاول ملكا أو نموت فنعذرا (٥)

---

١) المبرد ، المقتضب ج٢ ، ص ١٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، وانظر سيبويه ، الكتاب ج٣ ، ص ٢٨ ، ٤٦ ، ٤١ . (٢) المقتضب ج٢ ، ص ١٤ .
٣) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم الشاهد (٣٣٠٤) ، ص ٢٠٠ .
٤) معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد رقم (٢٤٧٥) ص ١٥١ .
٥) المرجع السابق - الشاهد رقم (١١٩١) ص ٨٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فان الافعال المضارعة (تنبح ، تأتي - تموت) منصوبة بأن مضمرة وجوبا ، وذلك لأن (الفاء) و (أو) و (الواو) من حروف العطف ولا عمل لها في الافعال .

ومما تجدر الاشارة إليه هنا أنه قد روى عن أبي عمر الجرمي من البصريين أن (الفاء - والواو) و (أو) تنصب الفعل المضارع بنفسها بعد أن خرجت من باب العطف .(١)

وللكوفيين في هذه المسألة رأى آخر ، فهم يرون أن (حتى واللام ينصبان الفعل المضارع دون اضمار (أن) ذلك لأنها بمعنى (كي) وكي تنصب الفعل المضارع دون تقدير .(٢)

ويرون أيضا أن الفعل المضارع بعد (الفاء) و (أو) و (الواو)منصوب بعامل معنوى ، أطلقوا عليه (الصرف أو (الخلاف) وهو مخالفة ما بعدها لما قبلها ، ويوضح الفراء هذا المعنى بقوله : " فان قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليها ، فاذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله .....

ألا ترى أنه لا يجوز اعادة (لا) في (تأتي مثله) ، فلذلك سمي (صرفا) ، اذ كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله " .(٣)

ولقد اتفق معه في ذلك ابن السراج في (أصول النحو) قال :

" ان الفعل المضارع الواقع بعد الواو ، والمسبوق بنفي أو طلب نحو (لا تنه عن خلق وتأتي مثله) منصوب على الصرف ، لا على اضمار (أن) كما يذهب البصريون " .(٤)

---

١) انظر / الانصاف مسألة رقم ٧٥ ، ٧٦ ، والهمع ، ج٢ ، ص ١٠ .
٢) الانصاف مسألة رقم : ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ والهمع ج٢ ، ص ٨ .
٣) انظر في ذلك معاني القرآن ج١ ، ص : ٣٣- ٣٤ ، والانصاف ، مسألة ٧٥ ، وأصول ابن السراج ج١ ، ص ١٩٧ ، وسر صناعة الاعراب ج١ ، ص ٢٧٦ .
وشرح المفصل ج٧ ، ص ٢٧ ، والهمع ج٢ ، ص ١٠ .
٤) الاصول في النحو ١/ ١٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد عرض لهذه المسألة ابن مضاء القرطبي فأنكر الاضمار أيضا ، قال : " ومما قالوا فيه مالم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منه على باب الفاء والواو ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج اليه في اعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب " . (١)

من الواضح أن الذى دعا البصريين الى التقدير في هذه المسألة هو الرغبة في اطراد القواعد ، ولبيان ذلك نقول : ان اضمار (أن) يأتي بعد حرفين يختصان بالاسماء هما (اللام وحتى) ، وبعد ثلاثة حروف للعطف هي (أو - فاء السببية - واو المعية) ، فاذا جاء المضارع منصوبا بعد الاولى فانه يجب أن تبقى حروف جر ويبحث له عن حرف ينصبه ، فكان (أن) المضمرة ليقع الجر على مصدر مؤول . واذا جاء منصوبا بعد الأخيرة فانه يجب أن تبقى حروف عطف ، ويبحث له عن ناصب هو (أن) المضمرة ليكون العطف من قبيل عطف المصادر .

هذه هي الفكرة التي يعتمد عليها النحاة في قولهم باضمار (أن) وجوبا وهي فكرة مرفوضة لدى كثير من الباحثين لأنها في رأيهم متكلفة ولا تمت الى الوصف اللغوى بصلة ، (٢) يقول محمد عيد : " إن استعمال هذه الحروف مع الافعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها ، فلماذا يفرض استعمال على استعمال ، ولماذا لا تكون مع الافعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف (أن) تماما !! - لعل ذلك كان وجهة نظر الكوفيين ومن يعتد بهم من النحاة الذين قالوا بما يقرب من هذا الرأى . (٣)

ويقول محمد صلاح الدين مصطفى : " اننا حينما نتحدث عن شكل تعبيرى في اللغة فلا ينبغي أن نتخيّل أصلا لهذا التعبير كما تخيّل النحويون (المصدر) في النواصب وبنوا عليه فكرة الاضمار حتى يكون من باب عطف المصدر على المصدر ، ولكن علينا أن نقبل النص كما هو ثم نضع له ضوابطه كما هو دون لجوء الى افتراض أو تخيّل ، فليس هناك - في رأينا - اذا ما يسمى باضمار واجب

---

١) الرد على النحاة ، انظر من ص ١١٥ - ١٢٥ ، تحقيق محمد ابراهيم البنا القاهرة ١٩٧٩ ، دار الاعتصام . (٢) النحو الوصفي ج١ ، ص ١٧٥ .

٣) محمد عيد ، النحو المصفّى ، ص ٣٦٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، مكتبة الشباب .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أو جائز ، وليس هناك حروف تضمر بعدها (أن) وجوبا أو جوازا ، ولكن هناك أدوات هي التي تنصب المضارع بنفسها ".(١)

ويرى تمام حسان أن الافعال المضارعة بعد (الفاء - واللام - وحتى) منصوبة بقرينة " الغائية " وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله ، أو على معنى المضارع بعد الأدوات المذكورة . وأن الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب بقرينة (المعية) وهي قرينة يستفاد منها معنى المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية ".(٢)

يتبين لنا بعد هذا العرض أن العلماء قد اعتمدوا على فكرتين بارزتين في تقرير القاعدة النحوية لهذه المسألة ، الأولى فكرة العامل والمعمول التي لولاها لما قالوا : " لا ينتصب فعل البتة الا بأن مضمرة أو مظهرة " ، والثانية فكرة توزيع الاختصاص بين الحروف ، فبعضها مختص بالاسماء ، وبعضها مختص بالافعال ، فاذا انتقلت حروف الاسماء الى الافعال فلا بد من اضمار (أن) حتى تطرد القاعدة .

والامر في رأينا اذا كنا نريد وصف الظاهرة اللغوية لفظا ومعنى بما يتفق مع الواقع اللغوي ، فانه لا عامل ولا معمول في هذه المسألة ، لأن الحركة الاعرابية على الفعل المضارع المنصوب ليست أثرا لعامل لفظي أو معنوي وانما هي رمز لتغيير في المعنى ، فالمتكلم حين يتكلم انما يقصد أن يوصل الى السامع معنى بعينه ، فان شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة ، ولو أراد أن يعطف مثلا لاستعمل الحركة ذاتها التي كانت قبل الأداة ، ولكنه أراد معنى آخر كالمصاحبة والغائية والتعليل فغيّر الحركة .

أما القول باختصاص تلك الحروف ، فانه لا ضرورة لهذا القول ، لان الكلمات في اللغة العربية بما في ذلك الحروف تنتقل من مكان الى مكان ، ويتعدد معناها تبعا لذلك ، ويعد هذا من باب (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) .

---

١) النحو الوصفي ، ج١ ص : ١٥٧ - ١٧٧ .
٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

من المجرورات والمجزومات

- الفصل بين المتضايفين : (١)

لا تجيز القاعدة النحوية الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا بالظرف أو الجار والمجرور نحو قول الشاعر :

- لما رأت ساتيدَمَا استعبَرَت لله درُّ اليومَ من لامَهـا

وقول الآخر :

- هما أخوا في الحرب من لا أخا له اذا خاف يوما نبوة فدعاهمـا (٢)

حيث فصل في البيت الاول بالظرف (اليوم) بين المضاف (درّ) والمضاف اليه (من)، وفصل في البيت الثاني بالجار والمجرور (في الحرب) بين (أخوا) وبين (من وهما متضايفان .

أما اذا كان الفصل بغير الظرف نحو قراءة ابن عامر :

" وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم " . (سورة الانعام : ١٣٧) بنصب دال (أولادهم) . وخفض همزة (شركائهم) باضافة (قتل) اليه ، وهو فاعل في المعنى ، فان علماء البصرة لا يجيزون ذلك ، قال بعضهم :

" هذا فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ولا يقاس عليه " ،(٣) وقال آخرون : " هذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف اليه" لانه انما يجوز مثل هذا التفريق مع الظروف لاتساعهن ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد واجازته في القرآن أبعد " (٤)، ومنهم من قال : " انّ الاجماع

---

١) انظر هذه المسألة في / الانصاف ، مسألة ٦٠ ، وشرح المفصل ، ج٣ ص ١٩ ، وشرح ابن عقيل ، ج٢ ص ٨٢ ، وشرح الاشموني مع حاشية العيان ، ج٢ ص ٢٧٥ ، والهمع ، ج٢ ص ٥٢ . (٢) معجم شواهد النحو الشعرية ، ص ١٥٦ (رقم ٢٥٨٧) .

٣) شرح المفصل ، ج٣ ص ٢٣ ، وانظر ابن جني ، الخصائص ج٢ ص ٤٠٧ .

٤) انظر/ مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ج١ ، ص ٤٥٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واقع على امتناع الفصل بين المتضايفين بالمفعول في غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة " . (١)

ولم يعلق سيبويه على قراءة ابن عامر وانما ذكر أنّ بعضهم قد قرأ بجر (الاولاد) أى باضافته الى المصدر (قتل) ورفع (الشركاء) باعتباره فاعلا للمصدر لفظا ومعنى . (٢)

ويرى الزمخشري أن ابن عامر لو قرأ بجر (الاولاد والشركاء) - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة . (٣)

ويعترض ابن الجزرى على رأى الزمخشري قائلا : " والحق في غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهي ، وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ " (٤)

ومن العلماء من يتشدّد في قبول هذه الظاهرة ويستقبحها مطلقا سواء كانت بالظرف أم بغيره ، يقول ابن يعيش : " الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد " . (٥) ويقول ابن جني : " الفصل بالظرف والجار والمجرور قبيح جدا وهو من الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أو يزيل (٦)

فقد فصل بالظرف (يوما) بين المتضايفين (بكف يهودي) . (٧)

كان ذلك هو الرأى البصري ، أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين المتضايفين بالظرف وغيره ، واستدلوا بقراءة ابن عامر وبقراءة بعضهم " فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه "(٨) بنصب (وعده) وخفض (رسله) ، وبقول

---

١) الانصاف ، مسألة ٦٠ . (٢) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٢٩٠ .
٣) النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٦٣ / دار الفكر للطباعة والنشر .
٤) المرجع السابق ج٢ ص ٢٦٣ . (٥) شرح المفصل ج٣ ص ١٩ .
٦) انظر/ معجم شواهد النحو الشعرية ص ١٣٠ (رقم ٢٠١٩)
٧) الخصائص ج٢ ص ٤١٤ . (٨) سورة ابراهيم : ٤٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فهل أنتم تاركو لي صاحبي " ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله . ويقول الشاعر :

فزججتها بمزجة زجّ القلوصَ أبي مزاده

والتقدير (زج أبي مزاده القلوص) [1]، من اضافة المصدر الى فاعله ، ولكن الشاعر فصل بين المتضايفين (بالقلوص) وهو مفعول وليس بظرف أو بحرف خفض .

ولقد اختار رأيهم هذا أبو حيان ، فهو يقول معلقا على ظاهرة الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر : " وأجازها جمهور الكوفيين وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي الصريح المَحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب " . [2]

واختار رأيهم أيضا ابن مالك وشراح الألفية وصاحب الهمع معتمدين على تواتر قراءة ابن عامر وهو أحد القرّاء السبعة ، وعلى قوته من جهة المعنى، فقد ذكر ابن مالك ثلاثة أوجه لقوة المعنى ، أحدها : كون الفاصل فضلة فانه لذلك صالح لعدم الاعتداد به ، الثاني : أنه غير أجنبي معنى لأنه معمول للمضاف هو والمصدر ، والثالث : أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف اليه مقدر التقديم لأنه فاعل في المعنى ، وقال : " حتى أن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد فصلوا في الشعر بالاجنبي كثيرا فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا ". [3]

وأخذ ابن الجزري برأي الكوفيين ، قال: " الصواب جواز مثل هذا الفصل وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف اليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارا ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر

---

١) انظر / الانصاف ، مسألة ٦٠ .
٢) ابو حيان ، البحر المحيط ، ج٤ ، ص : ٢٢٩ - ٢٣٠ .
٣) انظر / النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٦٥ ، وانظر أيضا :
الهمع ج٢ ص ٥٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ٥٨ ،
وشرح ابن عقيل ج٢ ص ٨٢ ، وشرح الاشموني مع حاشية الصبان ج٢ ، ص ٢٣٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء ، رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به " .(١)

ومن الباحثين المحدثين من أيّد مذهب الكوفيين ، يقول الاستاذ محمد الخضر حسين " لا نسلم بأن الفصل في مثل هذا (يعني الفصل بالمفعول) مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ، ولا أخال أحدا يقول في مثل هذا على ذوقه فيقول : انّ الذوق ينفر من صورة المعنى الذى يفصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بأحد معمولات المضاف ، فان مثل هذا لا يُرجع فيه الى ملائمة الأذواق الخاصة بل الى مداره على ما يجرى به الاستعمال ويثبت في الرواية " (٢).

ولعل في تقديم المفعول في قوله تعالى " قتلُ أولادَهم شركائهم " غرضا توكيديا يدعونا الى احترام رأي الكوفيين ، ولا سيما اذا كان ذلك مظهرا لغويا يؤيده النظر اللغوى المعاصر في النحو التحويلي ،(٣)

فالتركيب " قتلُ أولادَهم شركائهم "
أصله التوليدى : قتلُ شركائهم أولادهم "
مصدر + فاعل + مفعول

ثم دخله عنصر تحويل بالتقديم فصار :

قتلُ أولادَهم شركائهم
مصدر + مفعول + فاعل

والمعرب كما يقول سيبويه " انما يقدمون الذى ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم " . (٤)

---

١) ابن الجزرى ، النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٦٣ .
٢) محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص ٣٢ .
٣) انظر / في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٨٨ .
٤) الكتاب ج١ ، ص ٣٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وليس معنى هذا أننا نؤيد فكرة الفصل بين المتضايفين أو أن علم اللغة المعاصر يؤيد ذلك ، وانما نقصد أن لتقديم المفعول به على الفاعل مزية قد لا تتحقق في التأخير .

ويلاحظ أن التقديم في الآية الكريمة قد تمّ مع المحافظة على الحركة الاعرابية التي تمثل نسبة الاضافة بين المتضايفين ، فبقي المفعول به منصوبا وبقي الفاعل مجرورا باضافته الى المصدر حرصا على أهمية المعنى المترتب على علاقة الاضافة قبل(التحويل) فاضافة المصدر الى الفاعل في كل الاحوال أقوى منها في اضافته الى المفعول . (١)

والحق أن تلك الظاهرة تقع في اطار فكرة عامة هي فكرة التلازم التي تبدو واضحة في كثير من الظواهر اللغوية كالمضاف والمضاف اليه ، والملة والموصول ، والجار والمجرور ، والصفة والموصوف ، والفعل والفاعل ... الخ وقد تتيح لنا اللغة أحيانا الفصل بين الجزءين المتلازمين كما هو شأن الفعل والفاعل ، لكنها لا ترخّص لنا ذلك ولاسيما اذا كان الجزءان متلازمين تلازما تاما كالمضاف والمضاف اليه ، لأن الفصل بينهما قد يؤدي الى نوع من اللبس والغموض . (٢)

والذي نراه في هذه المسألة هو ما ذهب اليه البصريون لأن رأيهم ينسجم مع ما تقدمه فكرة التلازم من عدم جواز الفصل بين المتضايفين ، ولأن تلك الظاهرة قليلة الوقوع في الاستعمال اللغوي . أما الرأي الكوفي فبالرغم من استدلاله بقراءة ابن عامر ، وبالرغم ممن أخذ بهذا الرأي ودافع عنه فيما بعد الا أنه يبقى رأيا ضعيفا لا يقوى على استيعاب هذه الظاهرة ، قاصرا لا ينسجم مع ما تقدمه اللغة من استعمالات ، ونحن أولا وآخرا نحتكم الى اللغة واستعمالاتها .

---

١) انظر الخصائص ، ج٢ ، ص ٤٠٦ .

٢) انظر / في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ، ١٩٧ - ١٩٨ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- العطف على الضمير المجرور : [1]

لا تجيز القاعدة النحوية البصرية عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور الا بعد اعادة حرف الجر نحو قوله تعالى :

- " وعليها وعلى الفلك تحملون " (المؤمنون : ١٢)
- " قل الله ينجّيكم منها ومن كل كرب " (الانعام : ٦٤)

أما اذا تمّ العطف بغير اعادة حرف الجر نحو قولنا : (مررت بك وزيد) فان ذلك غير جائز " لأن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين ، ولأن من حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه ".[2]

وقد أجاز الجرمي أن يعطف على الضمير المجرور شريطة أن يكون مؤكدا نحو (مررت بك أنت وزيد) .[3]

ويرى المبرد أنه يمكن العطف على الضمير ، ولكن بعد تقدير فعل محذوف يقول : " لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل كقول الله عزوجل (إنّا منجوك وأهلَك) كأنه قال (ومنجون أهلك) ولم تعطف على الكاف المجرورة " .[4]

وأرى أن المسألة هنا ليست من باب العطف وانما هي من باب المفعول معه أى (منجوك مع أهلك) .

أما الكوفيون ومعهم يونس والاخفش فقد أجازوا (مررت بك وزيد) ولم يستوجبوا اعادة حرف الجر أو التوكيد ، واحتجوا بقراءة حمزة " واتقوا الله الذى تساءلون به والارحامِ "، [5] بخفض (الارحام) عطفا على (الهاء) في (به) وقول الشاعر :

تعلق في مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوطٌ نفانف

بعطف (الكعب) على (الهاء) في (بيتها) .

---

١) انظر في هذه المسألة : الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦٥، همع الهوامع ج٢ ، ص ١٣٩ ، الخصائص ج١ ، ص ٢٨٥ . (٢) الهمع ج٢ ص ١٣٩ .
٣) المرجع السابق . (٤) المبرد ، المقتضب ج٤، ص ١٥٢ (٥) الآية الاولى من النساء انظر/ النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ج٢ ص ٢٤٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الآخـــــر :

فاليوم قربّت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب (١)

بعطف (الايام) بالخفض على الكاف في (بك) .

ومما تجدر الأشارة اليه أن ابن جني قد أخذ بقراءة حمزة بعد أن عدّها مما حذف منه حرف الجر ، قال : " ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآها فيها أبو العباس (المبرد) بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف والطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : انني لم أحمل (الارحام) على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه (باء) ثانية حتى كأنني قلت : (وبالارحام) ثم حذفت (الباء) لتقدم ذكرهـا " .(٢)

ويبدو أن ابن جني رغم تمسكه بالقاعدة النحوية البصرية الا أنه قد نظر في المعطوف عليه ،فانه ليس من الضروري اعادته في المعطوف ، لأن ما ينطبـــق على الأول ينطبق على الثاني ويدخل في حكمه .

ونحن في الحقيقة نميل الى الرأي الكوفي الذي أجاز الاستعمالين ،العطف باعادة حرف الجر ، والعطف بغير اعادته ، لأنه قد احتكم الى اللغة واستعمالاتها فقد ترد تلك الظاهرة باعادة حرف الجر ، وقد ترد بغير اعادتـه ، خاصة في القرآن الكريم مثلما رأينا في قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون بـه والارحام) وحمزة كما هو معروف من القراء الثقات ، وكلام الله تعالى من أفصح الكلام وأدقه رعاية . (٣)

ومما يعضد الرأي الكوفي أنّ في التركيب :

(مررت بك وزيد) . أكثر من قرينة تشير بوضوح الى ارتباط المعطوف (الاسم الظاهر) بالمعطوف عليه (المضمر) فهو يشتمل على ثلاثة قرائن : احدهما معنوية وهي قرينة التبعية ، و ثنتين لفظيتين هما العلامة الاعرابية

---

١) انظر / معجم شواهد النحو الشعرية ، الشاهد رقم ٣٢٩ ص ٤١ .
٢) الخصائص ج١ ، ٢٨٥ .
٣) من تعليق لمحمد محي الدين عبدالحميد في حاشية الصفحة ٤٧٦ ، من الانصاف .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرتبة [١] فقد جاء المعطوف مجرورا ووقع بعد المعطوف عليه ، اذاً ليس بالضرورة اعادة حرف الجر ما دام المعنى واضحا والبس مأمونا بشهادة تلك القرائن .

أما فيما يتعلق بالتفسير الذى أورده علماء البصرة لتبرير عدم قبول ظاهرة العطف بغير اعادة حرف الجر ، فهو تفسير غير مقبول ذلك لأنه قد تحكم فيه القياس بصورة واضحة بعيدا عن الواقع اللغوى ، فقد قاسوا الضمير على التنوين الذى يلحق النكرات من الاسماء ، وشتان بين الأثنين لفظا ومعنى .

نستخلص من كل ما سبق أن ظاهرة العطف على الضمير المجرور قد وردت في اللغة على صورتين ، باعادة حرف الجر ، وبدون اعادته ، وقد أجاز البصريون الصورة الأولى وبنوا عليها قاعدة نحوية قسرية تقوم بلي أعناق النصوص التي تخالفها لتعيدها الى حظيرتها ، في حين أجاز الكوفيون الصورتين وبنوا على ذلك قاعدة تستوعب كل النصوص التي ترد عليها ، وكان من شأن هذه القاعدة أن يسرت على المتكلم أمره ، وجعلته بالخيار بين أن يكرر حرف الجر نحو (سلمت عليك وعلى زيد) أو يستغنى عن تكريره نحو (سلمت عليك وزيد) تخفيفا وايجازا ما دام قد أمن اللبس والغموض .

- الترتيب في جواب الشرط : [٢]

يتألف اسلوب الشرط كما هو معروف من ثلاثة عناصر لغوية هي (الأداة + فعل الشرط + الجواب) وقد قررت القاعدة النحوية أن لهذا الاسلوب نظاما خاصا هو أن تتصدر الأداة أولا يليها فعل الشرط ، ثم الجواب ، وبذلك يكون للجواب رتبة محفوظة هي التأخير نحو :

- ان تسافر أسافر معك .

ولكن قد يتغير هذا الترتيب بتقديم الجواب فنقول :

- أسافر معك ان تسافر .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص(٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧) . (٢) انظر/ في هذه المسألة شرح المفصل ج٧ ص ٤٢، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ٢٤٨، وشرح الاشموني ج٢، ص ٥٨٤، وشرح ابن عقيل ج٢، ص ٣٨٠، والهمع ج٢ ، ص : ٦١- ٦٢، والانصاف ، مسألة ٨٤، ٨٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد ورد في اللغة شواهد كثيرة تؤيد هذا الاستعمال ، من ذلك مثلا قوله تعالى :

- " فذكر ان نفعت الذكرى " (الاعلى : ٩)
- " واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين " (الأنفال : ١)
- " قال فأت به ان كنت من الصادقين " (الشعراء : ٣١)

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

لك العز ان مولاك عز وان يهن
فأنت لدى بحبوحة الهون كائن(١)

وقول الآخر :

انّ الكريم وأبيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل(٢)

وقول الثالث :

أبي الاسلام لا أبَ لي سواه اذا افتخروا بقيس أو تميم(٣)

ولقد أجاز الكوفيون ذلك الاستعمال لأن الاصل في باب الجزاء عندهم أن يتقدم الجواب ، في حين يرى البصريون أن المتقدم لم يكن جوابا ، ولكنه دال على الجواب ، يقول ابن جني : " ألا تراك لا تقول : (أقم ان تقم) وأما قولك (أقوم ان قمت) فان ذلك ليس جوابا ، ولكنه دال على الجواب وكذلك قولك : (أنت ظالم ان فعلت) ..... فانك حذفت (ظلمت) ودلّ قولك (أنت ظالم) عليه اذ الاصل (ان فعلت ظلمت) ذلك لأن الجواب مجزوم بنفس الشرط ومحال أن يتقدم المجزوم على جازمه " .(٤)

وقد ألح نحاة البصرة في جملة الشرط على حكمين مهمين هما وجوب صدارة الأداة ووجوب أن يليها الفعل ، ويترتب على تخلف أحدهما جملة من قضايا التأخير والتقدم ، منها تقديم مفعول الجواب على الأداة (٥) ، ومنها تقديم الاسم المرفوع على اسم الشرط (٦) ، ومنها هذه القضية التي نحن بصددها وهي تقديم الجواب على الشرط .

---

١) معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم ٢٨٦٣ ، ص ١٧٠ .
٢) المرجع السابق ، رقم ٣٥٩٣ ، ص ٢٢٩ . (٣) المرجع نفسه ، رقم ٢٦٨٤ ، ص ١٦١ .
٤) الخصائص ، ج٢ ، ص ٣٨٨ ، وانظر ج١ ، ص ٢٨٣ .
٥) الانصاف ، مسألة ٨٤ . (٦) المرجع السابق ، مسألة ٨٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأدوات الشرط عندهم لها صدر الكلام ، يقول ابن السراج في معرض حديثه عن هذه الادوات " ومن ذلك (إنْ) التي للجزاء لا تكون الا صدرا ، ولا بد من شرط وجواب ، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر اذا كان لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام الا بالجميع ، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها " . (١)

يتضح لنا من ذلك كله أن السبب الذى دعا جمهور النحاة الى القول بالحذف في هذه المسألة هو اهتمامهم بنظرية العامل ، تلك النظرية التي أدت الى تصنيف جملة الشرط في مبحث جوازم الفعل المضارع وتقسيمها الى جملتين- جملة الشرط وجملة الجواب ، مع امتناع تقديم الثانية على الأولى بحجة أن المعمول لا يتقدم على العامل وبخاصة اذا كان العامل ضعيفا لا يقوى على عملين في آن واحد كأدوات الشرط ، ثم ان الشرط - من جانب آخر - يشبه الاستفهام في أن له الصدارة ، (٢) لذلك لا يجوز أن يتقدم الجواب عليه .

ولقد أنكر كثير من المحدثين أن يعالج الاسلوب الشرطي بتلك الطريقة التي تقوم على نظرية العامل والمعمول " لأن علم اللغة المعاصر يتحفظ بالقول فيما لا وجود له ، ويعنى بالتركيب الموجود فعلا واصفا له محددا وظيفته ".(٣) لذلك فالاسلوب الشرطي اسلوب قائم بنفسه متنوع الانماط مختلف الدلالات ، (٤) قد يتقدم فيه الجواب وقد يتأخر ، ويتألف من جملة واحدة ذات معنى يحسن السكوت عليه ، (٥) يقول مهدى المخزومي " ولم تكن جملة الشرط جملتين الا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي ، أما بالنظر اللغوى فالشرط والجزاء جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار " . (٦)

---

١) ابن السراج ، الأصول في النحو ج٢ ، ص ٢٤٥ .
٢) انظر / المقتضب ، ج٢ ، ص ٦٨ .
٣) محمود فهمي حجازى ، مدخل الى علم اللغة ، ص ٦٧ .
٤) المرجع السابق ص ٦٨ ، وانظر أيضا : في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٢١ .
٥) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٨ .
٦) في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢٨٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقول بالحذف والتقدير في هذه المسألة قول مرفوض أيضا لأن الحذف انما يكون لعناصر تتطلبها الجملة لابراز معناها الدلالي ، [١] ونحن لو نظرنا في (أسافر معك ان تسافر) أو قوله تعالى " فذكر ان نفعت الذكرى " لما شعرنا ونحن نقرأ ذلك بأننا في حاجة الى تقدير جواب محذوف يدل عليه ما قبل الأداة لأن الاسلوب حتى بعد تقديم الجواب قد بقي كما هو وبقيت معه دلالته . [٢]

ولقد أنصف الكوفيون حينما أجازوا هذا التقديم وجعلوا للجواب رتبة حرة لأن الأمر في رأيهم لا يتعلق بالشكل فحسب وانما يتعلق بالمضمون أيضا .

ويصح النظر الى هذه المسألة في ضوء نظرية النحو التوليدى والتحويلي يقول خليل عمايره " فجملة الشرط هي جملة غير مركبة ولكنها جملة تحويلية اسمية أو فعلية ، الجملة النواة فيها هو القسم الذى يسميه النحاة جملة جواب الشرط " ، [٣] وعلى ذلك فالتركيب : أسافر معك ان تسافر .
أصله التوليدى : أسافر معك .
دخل عليه عنصر تحويل بالزيادة هو(ان تسافر) ليفيد معنى الشرط ، فصار : أسافر معك ان تسافر .
وبهذا لا يكون في هذه الجملة تقديم أو تأخير ، فقد جاءت الجملة النواة في موقعها الاصل ، وتأخر عنها عنصر التحويل .

وهذا في الحقيقة يتفق الى حد كبير مع ما يراه الكوفيون من أن جملة الجواب هي الأصل في تركيب الشرط ، وقد أشار الى ذلك أيضا ابن السراج فقال :" فقد يذكر الجواب بغير الشرط ولا نية فيه ، فيقول (أجيئك) فيَعبِرُك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا (يجيئك) بسبب فيقول :(ان جئتني) ويستغني عن الجواب بما قدم " . [٤]

ونخلص الى القول في هذه المسألة أن المنطلق الوحيد الذى انطلق منه جمهور النحاة هو (العمل) فلا بد من ولاية المعمول للعامل أو بشكل أوضح ولاية المجزوم للجازم ، والحق أن المنهج العلمي يقتضي أن نعتمد في اجازة تركيب ما أو عدمه على الاحتكام الى اللغة نفسها ، وذلك لا يتم الا بالوسائل العلمية من استقراء واحصاء وملاحظة دقيقة للاستعمالات اللغوية .

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٤ . (٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص ١٨٩ .
٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٢١ . (٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٢ ،ص ٢٤٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لذلك فاننا نميل الى الرأى الكوفي ونأخذ به لأنه احتكم الى اللغة واعتمد في بناء القاعدة هذه على كثرة الاستعمال .

- اجتماع الشرط والقسم : [١]

يحسن بنا قبل مناقشة هذه المسألة أن نشير الى رأى القدماء في القسم .

لقد عدّ النحاة القسم وسيلة من وسائل توكيد الجملة سواء كانت في النفي أو الاثبات [٢]، وهو عندهم جملة مؤكدة لجملة خبرية ،[٣] يقول ابن هشام : " جملة القسم غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب ، وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتأسيس " ،[٤] ويقول سيبويه : " اعلم أن القسم توكيد لكلامك " .[٥]

والمعروف أنه اذا دخل القسم على أداة الشرط فانه قد تدخل على هذه الأداة (لام) تسمى لام القسم ،[٦] ومثال ذلك (والله لئن أتيت لأكرمنك) ، وقد ترد (اللام) دون ذكر القسم فتدل عليه ، ومثال ذلك (لئن أتيت لأكرمنك) .

ولقد تحدث النحاة عن الجملة التي يجتمع فيها القسم والشرط ، ويدور هذا الحديث حول الجواب) لأيهما للقسم أو للشرط ، ورأوا أن القسم ينحصر من حيث موقعه في الجملة الشرطية في ثلاثة احتمالات ، فهو قد يقع في أول الجملة ، وقد يتوسطها ، وقد يتأخر عنها .

---

١) انظر في هذه المسألة : سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، ص ٨٤ ، وابن جني، الخصائص ، ج٢ ،ص ٣١١ ، وابن هشام ، المغني ، ص ٨٤٩ .
٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٩ ، ص ٩٠ .
٣) السيوطي ، الهمع ، ج ٢ ، ص ٤٠ .
٤) مغني اللبيب ، ص ٥٣١ .
٥) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، ص ١٠٤ .
٦) المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٨٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاذا تقدم القسم على الشرط ولم يوجد مبتدأ متقدم عليهما يطلبهما خبرا له تعيّن الجواب للقسم نحو :

- والله ان تمكنتُ لأمنعنّ المعروف .

ومن ذلك قوله تعالى :

- " يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليُخرجنّ الاعزُّ الأذلَّ "
(المنافقون : ٨)

فاللام في (لئن) للقسم ، وتقدم على أداة الشرط (إنْ) وقد اقترن الجواب ليخرجن) باللام ، وجاء مؤكدا بالنون ، ولو كان الجواب للشرط لجاء مجزوما غير مؤكد باللام .

ومن ذلك قوله تعالى :

- " لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنُغرينّك بهم " . (الاحزاب : ٦٠)

وقوله تعالى :

- " ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن " (يوسف : ٣٢)
- " كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية " (العلق : ١٥)

وقول الشاعر :

- فلئن لقيتك خاليين لتعلمنّ أيي وأيّك فارس الاحزاب (١)

وقول الآخر :

- فلئن أقمت لأظعننّ لبلدة ولئن ظعنت لأرسين أوتادي (٢)

يقول سيبويه في فصل (هذا باب الجزاء اذا كان القسم في أوله "وذلك قولك : (والله إن أتيتني لأفعلُ) لا يكون الا معتمدة عليه اليمين . ألا ترى أنك لو قلت : (والله ان تأتني آتك) لم يجز ، ولو قلت : (والله من يأتني آته) كان محالا ، واليمين لا تكون لغوا ، لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين " .(٣)

ومعنى اليمين لآخر الكلام أنّ (آتك) يعد مكملا للقسم أو هو موضوع القسم الذى جاء من أجله ، وهذا يعني أن القسم في هذه الحالة لا يكون توكيدا للجملة الشرطية بركنيها ، وانما جاءت فاصلة بين القسم والمقسم عليه .

---

١) انظر هذا الشاهد في معجم شواهد النحو الشعرية تحت رقم (٢٧٢) ،ص ٣٨ .
٢) انظر هذا الشاهد في خزانة الأدب ، ج٢ ،ص ١٦٢/طبعة بولاق الميرية - القاهرة .
٣) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ،ص ٨٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تابع النحاة سيبويه في اعتبار الجواب للقسم ، بيد أن الفراء أجاز أن يقع الجواب مجزوما اذا كان فعل الشرط مضارعا ، قال : " وإن أظهرت الفعل بعدها (أداة الشرط) على (يفعل) جاز ذلك وجزمته فقلت : (لئن تقم لا يقمْ اليك) [1] ، واستدل بقول الشاعر :

- لئن كان ما حدثْتَه اليوم صادقا
أصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا [2]

فالقى جواب اليمين من الفعل ، وكان الوجه في الكلام أن يقول : (لئن كان كذا لأتينك) " . [3]

واذا توسط القسم وجب كون الجواب للشرط ، وجواب القسم محذوف نحو قولنا :
- ان استقمت والله تنل رضا الله .
كما يكون الجواب للشرط اذا تأخر عن القسم وتقدم عليهما مبتدأ يطلب الشرط والقسم معا خبرا له نحو :
- المعروف والله ان فعلته تحمدْ عليه .

يقول سيبويه : " وتقول (أنا والله ان تأتني لا آتك) لأن هذا الكلام مبني على (أنا) . ألا ترى أنه يحسن أن تقول (أنا والله ان تأتني آتك) ، فالقسم هنا لغو " . [4]

ويقول الزمخشري : " وتقول : (والله ان أتيتني لا أفعلْ كذا) بالرفع (وأنا والله ان تأتني لا آتك) بالجزم ، لأن الاول لليمين ، والثاني للشرط " . [5]

ويقول ابن يعيش أيضا : " مثال تصدر الشرط قولك (ان تقم والله أقم) جزمت الجواب بحرف الجزاء لتصدره والغيت القسم لأنه حشو " . [6]

وقد يأتي القسم في نهاية الجملة الشرطية أى بعد تمام الكلام فيلغى أيضا نحو (ان أتيتني آتك والله) يقول الرضي : " إن تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه " . [7]

---

١) الفراء ، معاني القرآن ،ج١ ،ص ٦٦ . (٢) معجم شواهد النحو الشعرية ،ص١٨٥ ، رقم (٣١٤٠). (٣) الفراء ،معاني القرآن ج١، ص ٦٧. (٤) سيبويه ،الكتاب ، ج٣ ص ٨٤ . (٥) شرح المفصل ج٣، ص ٥٨ (٦) المرجع السابق ، ج٣، ص ٥٨ .
٧) الرضي ، شرح الكافيين ، ج٢ ، ص ٣٩١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد هذا العرض يمكننا أن نلاحظ أن النحاة قد اهتموا بالناحية الشكلية من المسألة ، فانصرفوا الى الاهتمام بتحديد صاحب الجواب ، وحصر الحالات عند تقدم القسم على الشرط وتقدم الشرط على القسم ، ولم ينتبهوا الى الناحية الدلالية لذلك كله ، فلم يبينوا متى يتقدم الشرط على القسم ولماذا ؟ ولا بينوا لماذا يتقدم القسم على الشرط ، وذلك لأنهم درسوا القضية وأمثلتها خارج السياق ، وهم قد أهملوا أيضا جانبا مهما من القضية وهو تنغيم الجملة في حالة القسم وتنغيم أجزاء الجملة الشرطية ، فكل ذلك له أهمية خاصة من حيث الدلالة ، فالقول بأن الجواب يكون للسابق من القسم والشرط لا يكفي ، فنحن بحاجة الى معرفة كيفية تطبيق هذه القاعدة لا الى معرفة كيف نعرب النصوص اذا وردت . (١)

اننا نتفق مع النحاة في تفسيرهم للغرض من القسم وهو توكيد ما يقسم عليه من نفي أو اثبات ، لكننا ننكر أن يكون القسم وحده جملة تامة ذات معنى يحسن السكوت عليه ، يقول خليل عمايرة : " ما يسميه النحاة جملة قسم هو في حقيقة أمره عنصر تحويل يفيد التوكيد بل يفيد درجة عالية من التوكيد ، ولا يكون الا لتوكيد حقيقة يحتاج السامع ادراكها فيؤكدها المتكلم ".(٢)

وجملة الشرط نظرا لأنها في معظم حالاتها تقع في المستقبل فانها تحتاج الى نوع من التوكيد خاصة اذا كان السامع شاكا أو مفكرا أن يقع الجواب في المستقبل ، هذا هو الغرض الذي يؤتى بالقسم من أجله في الجملة الشرطية . (٣)

يضاف الى ذلك أن للقسم غرضا افصاحيا آخر وهو أن المتكلم عند استعماله انما يريد أن يعبر عن موقف انفعالي معين نتج عن تأثر نفسي ولم يرد أن ينقل خبرا نفسي جملة اسنادية . (٤) فالقسم ليس بجملة ولا طرفا في جملة وانما هو عنصر لغوي اضافي الغرض منه توكيد الجملة التي يدخل عليها .

---

١) ابراهيم الشمسان ، الجملة الشرطية ،ص ٤٥٢ /مطابع الرجوى ، عابدين ١٩٨١.
٢) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٠٧ .
٣) محمد صلاح الدين مصطفى بكر ، النحو الوصفي ، ج١ ص ٢٠٢ .
٤) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد ذكرنا في مسألة سابقة أن الجملة الأصل (النواة) في اسلوب الشرط هي جملة الجواب ، وأن الشرط قد دخل عليها عنصرا من عناصر التحويل بالزيادة لافادة معنى الشرط .

واذا كان الأمر كذلك فالتركيب الذى يقع فيه الشرط والقسم نحو :
- ان تخرج والله أخرج .
- والله ان تخرج لأخرجن .

لم يتكون من ثلاث جمل كما يرى النحاة هي (جملة القسم + جملة الشرط + جملة الجواب) وانما يتكون من جملة واحدة ، أصلها التوليدي (أخرج) دخل عليها عنصر تحويل شرطي (ان تخرج) ليفيد معنى الشرط ، ثم دخل عليها عنصر تحويل آخر (والله) ليفيد نية المتكلم ، فصار التركيب :
- ان تخرج والله أخرج .
- والله ان تخرج لأخرجن .

وعلى ذلك فليس في أيّ من التركيبين السابقين ، ولا في أى تركيب مما أورده النحاة جواب محذوف ، لأن المعنى قد اكتمل وانتقل الى السامع من أيسر طريق ، فلا طائل ولا فائدة ترجى من تقدير جواب للقسم أو للشرط سد مسده الجواب المذكور . (١)

واذا سلمنا جدلا بأن الشرط يحتاج الى جواب والقسم يحتاج الى جواب آخر فإن اجتماعهما فيه تكرار ،وتحصيل حاصل وكان أولى أن يعد الجواب الذى يأتي في جملة الشرط المقترن بالقسم جوابا للشرط والقسم معا دون أن يتأثر المعنى.(٢)

ونخلص الى القول بأن ما تفرضه القاعدة النحوية من تقدير جواب محذوف للسابق من القسم أو الشرط ، انما يرجع الى اهتمام النحاة بالنواحي الشكلية للتركيب ، فهم يحرصون على تقسيم جملة الشرط المقترنة بالقسم الى أربع جمل ، فان غابت احداهما فلا بد من تقديرها قسرا حتى لا يضطرب أمر تلك القاعدة .

لكننا اذا احتكمنا الى اللغة واستعمالاتها فاننا نلاحظ أن الأمر يختلف من ذلك كثيرا ، فجملة الشرط المقترنة بالقسم باعتبار المعنى أو الناحية الدلالية هي جملة واحدة لا تقبل الانشطار ، قد يتقدم فيها القسم وقد يتوسط تبعا للعنصر أو العناصر اللغوية التي يريد المتكلم أن يركز على توكيدها .

---

١) في نحو اللغة وتراكيبها ،ص ٧٩ . (٢) النحو الوصفي ج١،ص ٢٠٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

أساليب

- الجملة التي يرد فيها اسم الفعل :[1]

يرى العلماء أن اسم الفعل ينوب عن الفعل معنى وعملا واستعمالا ، مع أنه لا يقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل ، ويكون من باب فعل الأمر (كصه) بمعنى (اسكت) ومن باب الفعل الماضي (كشتّان) أى (افترق) ومن باب الفعل المضارع (كأفّ) بمعنى (أتضجر) . ومنه ما هو في الأصل ظرف(كدونك الكتاب) أى (خذه) ، وما هو مجرور بحرف جر نحو (عليك زيدا) أى (الزمه) .

ومما يتميز به اسم الفعل عن كل من الاسماء والافعال :

- أنه لا يتصرف تصرف الافعال ، اذ لا يختلف بناؤه باختلاف الزمن ، كما لا يتصرف تصرف الاسماء ، اذ لا يسند اليه فيكون مبتدأ أو فاعلا ، ولا يقع مفعولا أو مجرورا ، وقد خالف ابن يعيش هذا الرأي ، فذكر أنه يمكن أن يسند اليه ويقع فاعلا ومفعولا .[2]

- أنه لا يأتي الضمير معه بارزا ، فكلمة (صه) مثلا هكذا مع المفرد والمثنى والجمع بنوعيه ، ويمكن مقارنة ذلك بالفعل (اسكت) اذ تقترن به الضمائر البارزة بحسب الاحوال السابقة .

- أنه لا يتقدم عليه معموله (المفعول به) فلا يجوز أن يقال (الكتاب دونك) ، وقد عارض هذا الرأى الكسائي ومعه الكوفيون ، فذهبوا الى أنه يصح أن يتقدم معموله[3] ، واستدلوا بقوله تعالى (كتابَ الله عليكم) .[4]

---

١) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج٤ ، ص ٢٥ ، وهمع الهوامع ج٢ ، ص ١٠٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ، ص ١٩٥ ، وشرح ابن عقيل ج٢ ، ص ٣٠٢ ، والانصاف مسألة رقم ٢٧ .

٢) شرح المفصل ، ج٤ ، ص ٢٥ ، ٢٧ .

٣) السيوطي ، الهمع ج٢ ، ص ١٠٥ ، وانظر : الانصاف ، مسألة رقم ٢٧ .

٤) سورة النساء ، آية ٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أنه لا يضمر فلا يعمل محذوفا ويبقى معموله .
- أنه لا يضاف كما أن الفعل لا يضاف .

ولعل تلك الصفات التي يتميز بها اسم الفعل هي التي دعت بعض القدماء الى أن يجعله قسما رابعا يضاف الى اقسام الكلم الثلاثة وسماه (الخالفة)، يقول السيوطي : (زعمها ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة وسماه خالفة " ،[1] ومن المحدثين من أطلق عليه (خالفة الاخالة)[2]

وما عليه جمهور النحاة أن اسم الفعل أقرب في مدلوله واستعماله الى الفعل ، ومن ثم جعلوه مع ضميمته التي تأتي بعده يشكل جملة فعلية خبرية، فمثلا اذا قلنا (أوّاه من يومي ومن أمسي) كانت هذه الجملة تقف بازاء جملة خبرية هي (أتوجع من يومي ومن أمسي) ، وكأن اسم الفعل (أواه) يعادل (أتوجع) من حيث المعنى ، ولنا أن نتساءل : لو كان ذلك صحيحا فلِمَ استعملت اللغة اسماء الافعال مع وجود الافعال التي بمعناها ؟!

والأمر - فيما نرى - أن اسم الفعل في الاستعمال أبلغ من الفعل الذي بمعناه ، فلو قلت (آه) كان ذلك أبلغ من (أتوجع) ، يقول ابن يعيش: " الغرض من اسماء الافعال الايجاز والاختصار نوع من المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الافعال التي هذه الالفاظ أسماء لها أولى بموضعها " .[3]

ومن جانب آخر فان اسماء الافعال تستعمل في مواقف انفعالية معينة ، وتحمل طبيعة التأثر والافصاح عما تجيش به النفس، فاذا قلت (آه) فهو يعني أنني احسست بألم مفاجئ ، وعلى السامع ان يسارع لنجدتي،في حين لو قلت (أتوجع) لسألني السامع : مِمّ تتوجع ؟ ولن يخف لنجدتي ، وهي بهذا المفهوم تخرج من كونها جملة فعلية خبرية أو تقريرية الى جملة افصاحية انشائية ، يقول تمام حسان : " الفرق بين (شتّان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق بين الانشاء والخبر ، فلا تصلح الثانية لشرح الاولى اذ لا تساويها في المعنى " ،[4] ولقد أشار الى هذا أيضا خليل عمايره ، فهو يرى أن جملة (اليك الكتاب) جملة محوّلة ،الأصل فيها (الكتاب اليك)، حدث فيها تقديم وتأخير فصارت (اليك الكتاب)، وهي لا تزال جملة خبرية ، ولكن

---

١) السيوطي ، الهمع ج٢ ص ١٠٥ . (٢) اللغة العربية معناها ومبناها،ص ١١٣.
٣) شرح المفصل ، ج٤، ص ٢٥ . (٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لمّا كان المتكلم لا يريد الاخبار ، بل أراد معنى آخر هو من القوة في الحث على أمر معين ، فانه يغير حركة المسند اليه (الكتاب) من الضمة الى الفتحة ليعبر عن هذا المعنى ، فالفتحة هنا تعبر عن معنى وليست أثرا لعامل محذوف سدت مسده (اليك) التي هي بمعناه وهو (خذ) .(١)

ونخلص الى القول بأن أسماء الافعال تختلف اختلافا واضحا عن الاسماء والأفعال ، فهي لا تقبل العلامات المميّزة لكل منهما ، وتفتقر الى الحدث والزمن على الرغم مما نسب اليها من مضي وحالية واستقبال ، وهي ثابتة الصورة لا تتغير أبنيتها ، ومحفوظة الرتبة فلا تتقدم ضمائمها .

وما دام ذلك هو شأنها فانه لا يصح للقاعدة النحوية أن تعد هذا النوع من الكلمات أفعالا أو أسماء ، وأن تتعامل معها على هذا الأساس ، كما أنه لا يصح للقاعدة أن تعد الجملة التي ترد فيها هذه الكلمات جملة خبرية ، لأنه لا علاقة لها بالاخبار ، لذلك نرى أن توضع تلك الكلمات في قسم خاص بها بين أقسام الكلم ، وأن يطلق على الجملة التي ترد فيها جملة انشائية افعالية .

- التنازع :(٢)

يرى البصريون أنه اذا تنازع فعلان العمل في معمول واحد ، فالثاني أولى بالعمل ، واحتجوا بالنقل والقياس ، أما النقل فقوله تعالى :

" آتوني أفرغ عليه قطرا " . (الكهف : ٩٦)

وقول الشاعر :

ولكنّ نِصفا لو سببتُ وسبني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

وقول الآخر :

ولقد أرَى تَغْنَى به سَيْفانةٌ تُصبي الحليم ومثلُها أَصْباهُ

وقال ثالث :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنّ مُتونَها جرى فوقها واستَشْعرتْ لونَ مُذْهَبِ

وأما القياس ، فلأن الثاني أقرب ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله ، وليس في اعماله نقض للمعنى ، يقول سيبويه في باب الفاعلين والمفعولين

---

١) في نحو اللغة وتركيبها ، ص ١٦٦ . (٢) انظر في هذه المسألة : الانصاف ، مسألة ١٣ ، وشرح المفصل ج١ ، ص ٧٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ج١ ، ص ٣٢٠ ، والهمع ج٢ ، ص : ١٠٨ - ١٠٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ... وهو قولك : ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أن الأول قد وقع ، الا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب، وانما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى . " (١)

ولا يختلف المبرد في تفسيره لهذه الظاهرة عن سيبويه ، فهو يقول : وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرّ بي عبدالله .... فهذا اللفظ هو الذى يختاره البصريون ، وهو اعمال الفعل الآخر في اللفظ ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الاول قد عمل كما عمل الثاني فحذف لعلم المخاطب "،(٢) ويقول في مكان آخر من كتابه (المقتضب) : " وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، اذا أعملت الآخر في اللفظ معرّى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالا عليه ... فالعرب تختار إعمال الآخر ، لأنه أقرب ، وتحذف اذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا ". (٣)

ويرى الكوفيون أن الفعل الأول أولى بالعمل ، واحتجوا بالنقل والقياس أيضا ، أما النقل فقد قال الشاعر :

فلو أن ما اسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فلو أراد إعمال الثاني لقال (لم أطلب قليلاً من المال) .

وقال الآخر :

وقد نغنى بها ونرى عُصُورًا بها يَقْتَدْنَنا الخُرَّدَ الخِذالا

فلو أراد اعمال الآخر لقال (بها يقتادنا الخُرَّدُ الخذالُ) .

وقال ثالث :

ولمّا أن تحمّل آل ليلى سمعتَ بهينهم نعب الغرابا

لو أراد الشاعر اعمال الثاني لقال (نعب الغرابُ) .

---

١) سيبويه ، الكتاب ج١ ، ص : ٧٣ - ٧٤ .
٢) المبرد ، المقتضب ج٤ ، ص ٧٢ .
٣) المرجع السابق ، ج٣ ، ص ١١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الفراء : " كلا الفعلين يعملان في اللفظ إنْ اتفقا في الإعراب المطلوب نحو (قام وقعد زيد) فجعله مرفوعا بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبران ، وكما يرفع (منطلقان) في (زيد وعمرو منطلقان) بالمعطوف والمعطوف عليه معا لأنهما يقتضيانه " . (١)

لقد تحكم في هذه المسألة كما هو واضح نظرية العامل والمعمول التي ارتضاها النحاة لتكون أصلا ثابتا من الأصول التي أُقيم عليها التصنيف النحوي، فلم يتركز البحث هنا على نقصان في معنى التركيب أو غموض فيه ، رغم ان العلماء يدركون ذلك المعنى كما نص سيبويه والمبرد ، وانما اختلفوا في أيّ العاملين أَوْلى بالعمل ، مما جعل تلك النظرية تغرض نفسها ، وتتدخل في بناء القاعدة النحوية لهذه المسألة .

ونرى ان تفسير الظواهر اللغوية على أساس العامل والخلاف فيه تفسير غير مقبول، لأنه يبتعد عن واقع البحث اللغوي وحقيقته .

ولقد عرض لهذه المسألة ابن مضاء القرطبي ورفض تفسير النحاة لها ، فاستعمل بدلا من كلمة (اعمال) كلمة (تعليق) (٢) وهو بهذا الاستعمال يتفق الى حد كبير مع ما دعا اليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية (النظم والتعليق) ، ويتفق مع ما يراه تمام حسان في (تضافر القرائن) ، فالبحث في الجملة وتفسيرها على أساس (التعليق) هو أقرب الى الواقع اللغوي ، لأنه يبرز المعاني النحوية التي تربط بين أجزائها ، ويوضح العلاقات القائمة بين عناصرها .

وقد برزت في هذه المسألة قضية العنصر المفقود فلو قلنا مثلا : (جاءني واكرمت خالدا) فان هذا التركيب في رأي النحاة يحتاج الى عنصر مقدر ، لأنّ الفعل (جاء) يطلب فاعلا هو (خالد) ، والفعل (اكرم) يطلب مفعولا هو(خالد) أيضا ، فكلمة (خالد) متنازع عليها بين فعلين ، لذلك لا بد من التقدير لأحدهما ، والحقيقة أننا اذا نظرنا الى ذلك التركيب لما وجدناه

---

١) همع الهوامع ، ج٢ ، ص ١٠٩ .
٢) الرد على النحاة ، ص ، ٨٥- ٩٣ ، تحقيق البنا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يحتاج الى تقدير ، لأنه يدل بألفاظه الموجودة في السياق على معناه دون تقدير عنصر محذوف .

واذا كان لا بد من تحليل ذلك التركيب فانه يمكن النظر اليه في ضوء قواعد النحو التحويلي ؛ [1] فالاصل فيه (جاءني خالد واكرمت خالدا) . ثم دخله عنصر تحويل بالحذف لدلالة المذكور عليه فصار ؛ جاءني واكرمت خالدا .

وجملة القول أن هذه المسألة لا تحتاج الى تقدير ، ولا ينبغي أن تفسر على أساس نظرية العامل ، لأننا لا نحتكم اليه في تحليلنا للمسائل اللغوية ، وانما نحتكم الى الواقع اللغوي وما يترتب عليه من وضوح المعنى ، فهذه الظاهرة قد وردت في الاستعمال على وجهين من الاعراب الرفع والنصب ، وهو ما استدل به كل من علماء البصرة والكوفة ، ولا بد لنا أن نقبل بهذين الوجهين من الاستعمال دون الخوض فيما وراء ذلك ، وبصرف النظر عن اعمال الأول أو الثاني .

- اسلوب المدح والذم ؛[2]

يرى النحاة أن المبتدأ يحذف وجوبا اذا أخبر عنه بمخصوص في باب (نعم وبئس) نحو :

- نعم الخلقُ الصدقُ .
- بئس الخلقُ الكذبُ .

فالمخصوص (الصدق - الكذب) يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو) أي (الممدوح الصدق أو هو الصدق) .

ومن العلماء من يرى أن المخصوص يعرب (مبتدأ) سواء تقدم أو تأخر ، والجملة الفعلية قبله (نعم الخلق) تعرب (خبرا) . وهذا الرأى قد يبدو مقبولا ، ذلك لأنه تجنب القول بالحذف والتقدير .

---

١) انظر / في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٣٤ وما بعدها .

٢) انظر هذه المسألة في : شرح التصريح على التوضيح ج١ ، ص ١٧٧ ، وشرح الاشموني ج١ ،ص ٣١٠ ، وشرح ابن عقيل ج١ ،ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ج٧ ص ١٣٤ ، والهمع ،ج١ ،ص ١٠٤ ، ومغني اللبيب ، ص ٧٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورُوي عن الكسائي والفراء قولهما بأن اسلوب المدح والذم اذا جاء على صورة (نعم دينا الاسلام) فان المخصوص يعرب فاعلا ، ولا ضمير في الفعل (نعم) . (١)

ونرى أن اختلاف الآراء في اعراب المخصوص بالمدح أو الذم انما يعني تعدد المواقف التي يقال فيها ، مما يؤدي الى تعدد المعنى تبعا لذلك، وهذا لم يحدث في اسلوب المدح أو الذم ، فهو لا يقال الا في موقف معين ، وليس له دلالة غير دلالته التي وضع من أجلها في اللغة ، لذلك لا يصح أن تتعدد وجوه الاعراب في المخصوص ، يقول كمال بشر : " إن المثال الواحد في الموقف المعين لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب ، ذلك الوجه هو ما يقتضيه هذا الموقف ، فاذا ما تعددت وجوه الاعراب اقتضى ذلك أن تتعدد المواقف ويتعدد المعنى تبعا لذلك " . (٢)

ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن العلماء قد اختلفوا اختلافا شديدا حول المعنى التقسيمي (لنعم وبئس) فرآها البصريون أفعالا ، ورآها الكوفيون أسماء ، واستدل كل فريق على رأيه بشواهد كثيرة لا مجال لذكرها هنا ، (٣) لكنه من المؤكد أن الفريقين يدركان تماما ، أن هذين اللفظين لا ينطبق عليهما شروط الفعلية :

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي

وليس فيهما الى جانب ذلك ما يشير الى حدث أو زمن ، ولا يتصرفان تصرف الافعال. كما أنهما لا يقبلان علامات الاسمية :

بالجر والتنوين والندا وأَلْ ومسند للاسم تمييز حصل

من أجل ذلك ذهب بعض المحدثين الى القول بأنهما من " الخوالف " وينتميان الى جملة افصاحية تعبر عما تجيش به نفس المتكلم من تأثر وانفعال وخبر اعراب لهذه الخوالف أن يعد المخصوص (مبتدأ) غير محفوظ الرتبة ، وما سواه في التعبير خبر ، فاذا نظرنا الى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعد دائما أعم من المخصوص ، ويعد المخصوص من جنسها ،

---

١) معنى اللبيب ، ص ٦٣٥. (٢) كمال بشر ،علم اللغة العام - الاصوات ،ص ١٩٢/ ط٦ القاهرة - دار المعارف ١٩٨٠. (٣) انظر ذلك في الانصاف ، مسألة رقم ١٤، وشرح المفصل ، ج٧ ص ١٢٧ ، واسرار العربية ، ص ٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولذلك تقف منه دائما موقف التفسير . (١)

ويرى بعض الدارسين أن جملة المدح في كلا الأمرين حكم على المخصوص تقدم أو تأخر ، وما دامت المسألة مسألة بحث عن فروق تناسب المعنى الدلالي ، فلِمَ لا يكون المخصوص عطف بيان للفاعل ، وهنا لا نضطر الى الحذف أو القول به بل ان مهمة عطف البيان هي توضيح العام وتخصيصه ، فلم نعطل مهمة أحد الابواب النحوية خضوعا لأفكار غريبة على اللغة .(٢)

ومن المحدثين من يرى أن هذين اللفظين من الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية لتفيد معنى المدح أو الذم في اللغة العربية ، فاذا قلنا مثلا :

- نعم القائد خالد .

فان تلك الجملة اسمية تحويلية ، الاصل فيها (خالد قائد) وقد دُخل على هذه الجملة الأصل (النواة) ثلاثة من اعناصر التحويل هي :

أل : التي تفيد التخصيص والتعظيم .

الترتيب ، حيث تقدمت كلمة (القائد) لمزيد من التوكيد والاهتمام .

نعم : عنصر اضافي يفيد معنى المدح .

فصارت الجملة اسمية تحويلية هي (نعم القائد خالد) (٣)

وأيّا كان الوصف أو التحليل الذى يترتضيه المحدثون فانهم يجمعون على رفض فكرة الحذف والتقدير التي لا تتمشى مع المنهج الوصفي ، كما أنهم ينكرون ما يترتب على هذه الفكرة من انقسام الجملة الى جملتين فعلية واسمية .

وخير طريقة لاعراب هذا التركيب أن يعد المخصوص سواء تقدم أو تأخر (مبتدأ) لأنه هو المحكوم عليه ، وأن يعد ما يسمى بفاعل (نعم وبئس) خبرا لذلك المبتدأ ، وتعرب (نعم أو بئس) أداة مبنية على الفتح

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١١٥ - ١١٦ .

٢) النحو الوصفي ، ج٢ ، ص ١٠٨ .

٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص : ١١٢ - ١١٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لافادة معنى المدح أو الذم . هذا اذا كان الاسلوب يشتمل على مخصوص بالمدح أو الذم ، لكنه في الغالب يرد وليس معه مخصوص خاصة في القرآن الكريم نحو قوله تعالى :

- ونعم أجر العاملين . (آل عمران : ١٣٦)
- وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . (آل عمران : ١٧٣)
- ومأواه جهنم وبئس المصير . (آل عمران : ١٦٢)
- فحسبه جهنم ولبئس المهاد . (البقرة : ٢٠٦)

يقول الدكتور ابراهيم السامرائي : " قد وردت (نعم) في ست عشرة آية من القرآن الكريم ، وفي جميع هذه الآيات يرد هذا الفعل مسندا الى مرفوعه ، ولم يرد ما اسموه بالمخصوص ... ومثل (نعم) جاءت (بئس) في لغة التنزيل الكريم وليس فيها الا آيتين على نحو ما استشهد به النحاة "(١) ولكن النحاة كما هو مشهور يقدرون مخصوصا لكل آية لم يرد فيها المخصوص حتى تستقيم القاعدة في رأيهم .(٢)

واذا كان ذلك الاسلوب يرد في الغالب بغير مخصوص خاصة في لغة القرآن الكريم ، وهي اللغة التي كانت مصدرا رئيسا فسّي بناء النحو العربي ، فلِمَ يهتم النحاة ذلك الاهتمام بهذا المخصوص ، فيجعلون منه خبرا لمبتدأ محذوف مرة ، ومبتدأ خبره الجملة التي قبله مرة أخرى ؟!

وما السبيل اذا لم يذكر المخصوص ؟ أنقدّره هو ونقدّر له خبرا أيضا ؟! لقد كان من الاجدر لو تركزّ البحث على (نعم وضميمتها) أو (بئس وضميمتها) بدلا من المخصوص ، لأن كلا منهما - كما أرى - يشكل جملة افصاحية كاملة تفيد المدح أو الذم ، وتدل بألفاظها على معناها .

---

١) ابراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وابنيته ، ص : ٧٥ - ٧٦ .

٢) انظر / شرح المفصل : ج٧ ، ص ١٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- اسلوب الندبة : [1]

يحدد النحاة اسلوب الندبة بأنه يشتمل على منادى متفجع عليه أو متوجع منه ، والذى يستعمل له من حروف النداء هو (وا) مطلقا أو (يا) اذا أمن اللبس ، ويضاف الى المندوب ألف الندبة وهاء السكت فنقول مثلا:

(وامعتصماه - واحسرتاه - واقلباه)

يقول ابن يعيش : " اعلم أن المندوب مدعو ، ولذلك ذكر مع فصول النداء ، لكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه وان كنت تعلم أنه لا يستجيب، ولمّا كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في أوله (بيا) أو (وا) لمد الصوت، ولمّا كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم ، واعلم أن الالف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة ، واذا وقفت على الألف ألحقت الهاء في الوقف محافظة عليها " .[2]

ويعرب اسلوب الندبة اعراب المنادى فنقول :

وا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الاعراب .
المندوب : منادى مبني أو منصوب بفعل محذوف تقديره أدعو والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) .
الألف : حرف ندبه مبني على السكون ، وتقتضي فتح ما قبلها .
الهاء : حرف سكت أو وقف .

وهكذا جعل العلماء من اسلوب الندبة جملة خبرية تقريرية تتكون من فعل وفاعل ومفعول ، وطبقوا عليه طريقة الاعراب ، وهو في رأينا لا يخضع لنظام الجملة المعروف ، فليس فيه ما يشير الى أي من الاسمية أو الفعلية ، وانما هو اسلوب تعبيري متكامل تام بعناصره ، تتجسد فيه طبيعة الافصاح ، بل فيه درجة عالية من الافصاح ، والناطق به يعبر عما تجيش به النفس من انفعالات قوية نتجت عن تعرضه لموقف مؤثر من مواقف الحياة ، فقد

---

1) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج٢ ص ١٣، وشرح ابن عقيل ج٢ ص ٢٨٢ ، وهمع الهوامع ج١ ص ١٧٩ ، واسرار العربية ص ٢٤٣، والكتاب ، ج١ ص ٢٢١ .

2) شرح المفصل ، ج٢ ص : ١٣ - ١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتعرض لهزيمة مثلا فيقول (واهزيمتاه) أو يشعر بألم في قلبه فيقول (واقلباه) وهو لا يريد بذلك أن ينقل خبرا أو يقرر أمرا ، وانما أراد أن يصور مدى ما لحق به من ذل وهوان أو ألم وحسرة .... بأسلوب يختلف في تركيبه وفي معناه عما نعهده في الجملة الاسمية أو الفعلية ، وقد شاع بين الناس عبارات مثل (وامصيبتاه - واحسرتاه - وافرحتاه ...) وهم بذلك يعبرون عن مشاعرهم وانفعالاتهم ازاء مواقف مؤثرة في الحياة ، وقد أطلق الغربيون على ذلك النوع من الاساليب (Affective Languge)(١)

ولقد جعل العلماء أيضا اسلوب الندبة نوعا من أنواع النداء ، والأمر فيما نرى أن كلا منهما يختلف عن الآخر مبنى ومعنى اختلافا واضحا ، فمن حيث المبنى نجد أن تركيب النداء يتألف من أداة نداء + منادى ، في حين نرى الندبة تتكون من أداة ندبة + مندوب + ألف الندبة + هاء الوقف ، فصورة الندبة من حيث الشكل تختلف عن صورة النداء . ومن حيث المعنى فإنا نرى أن الندبة لا تقال الا في مواقف انفعالية مؤثرة كالتفجع أو التوجع ، أما النداء فليس الغرض منه ذلك ، ولا يتطلب تلك المواقف المؤثرة ، وانما يقال في كل حين لسبب معين هو الانتباه والالتفات . واذا كان هناك من شبه بينه وبين الندبة فذلك يتمثل في حرف (الياء) التي قد يندب بها ، وهي في الغالب غير مستعملة في الندبة ، وان استعملت فهي - فيما نرى - قد خرجت عن معناها في النداء وانتقلت الى معنى جديد من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد .

من أجل ذلك كان اسلوب الندبة يختلف عن كل من الجملة الخبرية وعن جملة النداء ، فهو تركيب لفظي متكامل تام بعناصره ، يعبر عن مشاعر وانفعالات نفسيه لا تؤديها الجمله ذات النظام المعروف، لذلك يحسن ان يطلق عليه جمله افعاحيه ذات طرف واحد وأن يدرج في قسم الجمل الافعاحية الأخرى كالتعجب والمدح والذم(٢)

---

١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٦ .
٢) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واذا طلب الينا وصف ذلك الاسلوب وتحليله فانا نستدل عليه من طبيعة تكوينه، فهو يشتمل على أداة تختص به هي (وا) ، ثم المندوب متصلة به ألف الندبة التي تقتضي فتح ما قبلها ، ثم تلي الألف هاء تسمى (هاء السكت) وهذه قد تكون ساكنة عند الوقف كما مثلنا ، او تكون متحركة عند الوصل كقول المتنبي :

واحر قلباهُ ممن قلبه شبم ومن بجسمي وحالي عنده سقم

(فالأداة + الالف + الهاء) تعد في رأينا قرائن لفظية تستدل بها على ذلك الاسلوب .

- اسلوب التعجب :[1]

للتعجب في اللغة العربية صيغتان قياسيتان هما :
(ما أفعَلَهَ) (وأفْعِل به) كما نقول :

- ما اكرَم شعبنَا .
- واكرِمْ برجال شعبنا .

وقد اختلف العلماء في اعراب هاتين الصورتين اختلافا واضحا ، فيرى البصريون أن (ما) مبتدأ ، وهي نكرة تامة بمعنى (شيء عظيم) ،[2] (وأفعل) فعل ماض جامد لا يتصرف مثل (ليس وعسى) وفيه ضمير يعود الى (ما) ، (والمتعجب منه) مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ .

---

١) انظر هذه المسألة في : شرح المفصل ج٧ ص ١٤٢، الانصاف ، مسألة ١٥، شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٤٧، واشرار العربية ص ١١٢، وهمع الهوامع ج٢ ص ٩٠، والاشباه والنظائر ، ج٤ ص ١٦٠ .

٢) الحقيقة أن هناك عدة آراء في (ما) ؛ قيل هي موصولة وتأويل الكلام (الذى أحسن زيدا شيء عظيم) ومعنى ذلك أن الخبر محذوف ، وقيل هي استفهامية والجملة التي بعدها خبر عنها ، والتقدير (أى شيء أحسن زيدا ؟) ، وقيل انها نكره موصوفه والجملة التي بعدها صفة لها ، والخبر محذوف والتقدير : (شيء أحسن زيدا عظيم)... انظر هذه الآراء في همع الهوامع ج٢ ص ٩٠ ، وانظر أيضا : كتاب " الفعل زمانه وأبنيته " للدكتور ابراهيم السامرائي ، ص ٧٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعربون الصورة الثانية على أن (أفعل بـ) فعل ماض جاء على صورة الأمر ، والباء حرف جر زائد ، والمتعجب منه يجر بالباء لفظا لكنه فاعل في التقدير لفعل التعجب باعتباره فعلا ماضيا في التقدير أيضا .

واتفق الكوفيون مع البصريين في اعراب (ما) لكنهم انكروا أن يكون (أفعل) فعلا ماضيا ، وقالوا : أنه اسم منصوب على الخلاف ، خبر للمبتدأ ، والمتعجب منه منصوب على الشبه بالمفعول . واعربوا الصورة الثانية على أن (أفعل ب) فعل أمر حقيقة والمجرور بعده في محل نصب على المفعولية ، وفاعله ضمير مستتر .(١)

وهكذا يتجه الفريقان في هذه المسألة الى تفتيت التركيب الى جزئيات صغيرة ، وينصرفان الى البحث عن اسمية (أفعل) أو فعليته ، أو الى البحث عن حقيقة (ما) نكره أو استفهامية أو موصولة ، والى البحث عن الفاعل والمفعول وتبرير الحركة الاعرابية ، ونحن نعلم أن تفتيت التركيب ينبغي أن يقودنا الى المعنى ،(٢) ولكنه هنا - كما نرى - قد أفقد الاسلوب دلالته ووظيفته التي صيغ من أجلها وهي التعجب ، وكان أجدى وأنفع أن ينظر الى هذا التركيب نظرة كلية لا تقبل التجزئة .

ولنا أن نتساءل : كيف يكون (أفعل ب) فعلا ماضيا قد جاء على صيغة الأمر ؟! فهذه عبارة غريبة يترتب عليها أن يعرب هو نفسه فعل أمر ، وأن يعرب ما بعده على تقدير أنه فعل ماض ، ثم كيف يوفق النحاة - نحاة البصرة - بين أن يكون المتعجب منه في الصيغة الأولى مفعولا ، وفي الصيغة الثانية فاعلا مع أن المعنى في كلتا الحالتين واحد ؟! وفوق هذا وذاك هل يمكن أن توضع الجملة التي قال بها النحاة (شيء عظيم أحسن زيدا) في مقابل اسلوب التعجب الصادر عن تأثير وانفعال ؟!

---

١) انظر السيوطي ، الهمع ، ج٢ ص ٩٠ . وشرح التصريح ٢/ ٨٨ .
٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الدكتور ابراهيم السامرائي : " لقد فسّر النحويون (ما أحسن زيدا) ب (شيء أحسن زيدا) أى جعله حسنا ، وما أظن أن التعجب حاصل في هذه الجملة المفسرة فهي كما قالوا جملة خبرية في حين أن اسلوب التعجب (انشاء) ... وقالوا أيضا (ما أجمله (واجمل به) ، والهاء عندهم مفعول به في الجملة الأولى ، وفاعل في الجملة الثانية ، والباء حرف جر زائد ، ولا ندرى ما الفرق بين الجملتين بحيث أدى ذلك الى الاختلاف في اعتبار المتعجب منه من الناحية النحوية " . (١)

ونرى أن القول بأن اسلوب التعجب ينتمي الى الجملة الاسمية أو الفعلية قول تنقصه الدقة ، لأن ذلك الاسلوب يخلو من قرينة الاسناد التي حاول النحاة تطبيقها عن طريق الاعراب ، لذلك نرى أنه ينتمي الى الاساليب الانفعالية التأثيرية التي يمكن أن تعد نمطا ثالثا من الجمل أساسه الانفعال والتأثير النفسي، ولقد أشار الى هذا المعنى شارح الكافية ، قال : " واعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه " ، (٢) ولاحظ ذلك أيضا الدكتور تمام حسان ، فذكر أن هذا الاسلوب لا يقبل الدخول في جدول اسنادى ولا في جدول تصريفي كما تدخل الجمل والافعال ، فهو تركيب مسكوك ثابت الصورة يعبر عن تأثير وانفعال ويمكن أن يطلق عليه جملة افعاحية . (٣)

واذا أردنا أن نحلل صيغتي التعجب فانا نستطيع القول بأن (ما أفعل) و (أفعل به) صيغتا تعجب ، يكون المتعجب منه مع الأولى منصوبا ، ومع الثانية مجرورا ، (٤) ويرى تمام حسان أن هاتين الصيغتين منقولتان عن صيغة (أفعل تفضيل) وقد أدخلتا في تركيب جديد لافادة معنى جديد هو التعجب وليس المنصوب أو المجرور بعدهما الا (المفضل عليه) ولكنه دخل أيضا في تركيب جديد وبمعنى جديد هو المتعجب منه . (٥)

---

١) ابراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وابنيته ، ص : ٧٢، ٧٤ .
٢) شرح الكافية ،ج٢ ص ٣٠٧ .
٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١١٤- ١١٥ .
٤) عبد المتعال الصعيدى ، النحو الجديد ، ص ٩٢ .
٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص ونتائج

يشتمل هذا البحث على تمهيد وبابين ، بينت في التمهيد أن النحو العربي نشأ نشأة كان الغرض منها الحفاظ على اللغة العربية من غوائل الزمن ، وتعليم أبناء المسلمين من العرب وغير العرب اللغة وطرق التعبير بها .

ويقع الباب الأول في خمسة فصول ، بحثت في الفصل الأول الأسس التي أقيم عليها التصنيف النحوي وهي القياس والتعليل والعامل ، وما لذلك من أثر في قسرية القاعدة النحوية .

وتحدثت في الفصل الثاني عن الفروق الواضحة بين المنهج الوصفي ، والمنهج المعيارى في دراسة اللغة ، فالأول يعتمد على استقراء المادة اللغوية المنطوقة ووصفها وصفا دقيقا في فترة زمنية محددة ، وبيئة لغوية معينة ، في حين يعتمد الثاني على المادة اللغوية المكتوبة ، والأقيسة والتعليلات والمقولات المنطقية .

وناقشت في الفصل الثالث أسباب قسرية القاعدة النحوية وهي :

- الخلط بين لغات القبائل في مرحلة الجمع .
- الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة .
- الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معين .
- الاهتمام بالشكل على حساب المضمون .
- الاقتصار في عملية تقعيد القواعد على اللغة المكتوبة .
- قدسية الكتاب النحوي .

ودرست في الفصل الرابع القاعدة النحوية ، والأسس التي قامت عليها لغة التنزيل ، وأشعار بعض العرب ، والمنثور من كلامهم ، في حين تحفّظ النحاة في الأخذ عن قبائل أخرى ، واستثنوا الاحاديث النبوية الشريفة من منطقة الاستقراء ، مما أدى الى اهمال ثروة لغوية ضخمة كان يمكن أن يكون لها أثر واضح في بناء القاعدة النحوية وصياغتها .

وتناول الفصل الخامس الجملة النحوية ، فأوضحت فيه معناها ومكوناتها وطرق تحليلها ، والأسس التي اعتمد عليها النحاة في تقسيمها الى أسمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفعلية ، وما أضاف المحدثون الى هذا التقسيم .

أما الباب الثاني من هذا البحث فقد جعلته في أربعة فصول تبعا للتقسيم المألوف للأبواب النحوية في كتب النحو ، فالفصل الأول يتعرض لقواعد من المرفوعات ، والفصل الثاني يبحث في قواعد من المنصوبات ، ويتناول الفصل الثالث بعض القواعد من المجرورات والمجزومات ، أما الفصل الرابع فقد أفردته للحديث عن بعض الاساليب التي قيل عنها أنها تنتمي الى المرفوعات أو المنصوبات .

وقد توصلت من دراستي الى النتائج التالية :

- لقد كان من شأن نظرية العامل وما تفرع عنها ، والقول بالعلل النحوية - خاصة الثواني والثوالث منها - أن برزت في النحو العربي قضايا مثل الحذف والتقدير والاعراب على المحل ، ووضع الاسس التي حددت تصنيف الأبواب النحوية وتقسيمها ، مما أدى في النهاية الى خلق قسرية القاعدة النحوية .

- ليس من المعقول أن ينظر الى القاعدة النحوية على أساس أنها قانون ثابت ينبغي اتباعه واحترامه ، وانما ينظر اليها على أساس أنها مجرد وصف لنواحي الاشتراك بين الظواهر اللغوية المتماثلة ، وهي قابلة للتغيير والتبديل كلما دعت الحاجة الى ذلك تمشيا مع التطور اللغوي .

- تتصف الجملة في اللغة العربية بمرونة واسعة ، فهي تقبل بمرونتها أن تتغير مواقع مكوناتها ، وتقبل أن يدخل عليها عناصر لغوية جديدة لافادة معنى جديد ، وقد يتغير معناها بتنغيمها ونبر مقاطعها ، وقد تتألف من كلمة واحدة ما دامت تؤدي المعنى الذي يحسن السكوت عليه ، بصرف النظر عن قرينة الأسناد ، لذلك ليس من المقبول أن يحكم عليها بالنظر الى صدرها أو ما كان الأصل في صدرها .

- كان لعلماء النحو القدماء - خاصة علماء الكوفة وابن مضاء - مواقف وآراء صادقة ، يمكن الافادة منها في تبسيط النحو وتيسيره وازالة ما علق به من صعوبة .

- يمكن ان نفيد في دراسة النحو العربي مما قدمته الدراسات اللغوية المعاصرة ، وذلك في منهج يجمع بين ما قدمه العلماء العرب من آراء صادقة ، وبين ما قدمته تلك الدراسات من حقائق ونظريات .

....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهـــــرس المراجـــــع

أولا : المراجع العربيـــــة

	١	القـرآن الكريـــــم
ابراهيم أنيـــس	٢	من اسرار اللغة - ط ٦- مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥.
	٣	في اللهجات العربية - ط ٤ - مكتبة الانجلوالمصرية ١٩٧٣ .
ابراهيم السامرائي	٤	الفعل زمانه وابنيته - ط٢ - مؤسسة الرسالـــة - بغداد ١٩٨٠ .
ابراهيم الشمسان	٥	الجملة الشرطية عند النحاة العرب - مطابع الدجوى/ عابدين ١٩٨١ .
ابراهيم مصطفـــى	٦	احياء النحو - مطبعة لجنة التأليف والترجمـــة ١٣٥٧ هـ .
ابن الجـــــزرى	٧	النشر في القراءات العشر - دار الفكر للطباعة والنشر .
ابن جـــــني	٨	الخصائص - ط ٢ - ت :محمد على النجار - دارالهدى للطباعة والنشر - بيروت .
	٩	سر صناعة الاعراب - ط ١ - ت : لجنة من الاساتـــذة - شركة مصطفى البابي وأولاده ١٩٥٤ .
ابن السـرّاج	١٠	الأصول في النحو - ط ١ - ت : عبدالحسين الفتلـي- مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ - ومطبعة النعمـان - بغداد ١٩٧٣.
ابـن عقيـــل	١١	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيـــق محمد محي الدين عبدالحميد - المكتبة التجاريـــة الكبرى - القاهرة ١٩٦٤ .
ابن قتيبـــه	١٢	تأويل مشكل اعراب القرآن - ط٢ - شرحه ونشره السيد أحمد صقر - دار التراث - القاهرة ١٩٧٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن مضاء القرطبي	١٣	الرد على النحاة - تحقيق شوقي ضيف ١٩٤٧ . وتحقيق محمد البنا - دار الاعتصام - القاهرة ١٩٧٩ .
ابن هشـــام	١٤	مغني اللبيب - ط ٥ - تحقيق مازن المبـــارك ومحمد علي حمدالله - دار الفكر ١٩٧٩ .
	١٥	شرح شـذور الذهب - ط ٩ - تحقيق محمد محـــي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٦٣ .
ابن يعيـــش	١٦	شرح المفصّـل - عالم الكتب - بيروت .
أبوالبركات الانباري	١٧	الانصاف في مسائل الخلاف - دار الفكر - بيروت .
	١٨	اسرار العربية - تحقيق محمد بهجت البيطـار - مطبعة الترقي - دمشق ١٩٥٧ .
	١٩	نزهة الالباء في طبقات الأدباء - القاهرة ١٣٨٧هـ .
	٢٠	الاغراض في جدل الاعراب - تحقيق سعيد الافغانـي - دمشق ١٩٥٧ .
أبوبكر الزبيدي	٢١	طبقات النحويين واللغويين - تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .
أبو حيان الاندلسي	٢٢	البحر المحيط - ط ٢ - دار الفكر - ١٩٨٣ .
أبوسعيدالسيرافي	٢٣	أخبار النحويين البصريين - تحقيق طه محمـــد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي - مطبعة مصطفـــى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥ .
أبوالعباس المبرد	٢٤	المقتضب - تحقيق محمد عبدالخالق عضيمه - عالم الكتب - بيروت ١٩٦٣ .
أبو الطيب اللغوي	٢٥	مراتب النحويين - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .
أحمد بن فارس	٢٦	الصاحبي في فقه اللغة - تحقيق مصطفى الشويمـــي - مؤسسة بدران للطباعة والنشر - بيروت .
أحمد مختار عمر	٢٧	البحث اللغوي عند الهنود - دار الثقافة - بيروت - ١٩٧٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخفش الاوسط	٢٨	معاني القرآن - تحقيق فايز فارس الحمد - المطبعة العصرية - الكويت ١٩٧٩ .
اسماعيل مظهر	٢٩	تجديد العربية - مكتبة النهضة المصرية .
الأشموني	٣٠	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ١٩٣٩ .
أنيس فريحه	٣١	نحو عربية ميسّره - دار الثقافة - بيروت .
برجستراسر	٣٢	التطور النحو للغة العربية - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٢٩ .
البغدادى	٣٣	خزانة الأدب - طبعة بولاق الميرية - القاهرة . ودار صادر - بيروت .
تمام حسان	٣٤	اللغة العربية معناها ومبناها - ط ٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.
	٣٥	اللغة بين المعيارية والوصفية - دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب - ١٩٥٨ .
	٣٦	مناهج البحث في اللغة - ط ٢ - دار الثقافة ١٩٧٤.
	٣٧	الأصول - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.
حسن عون	٣٨	دراسات في اللغة والنحو العربي - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
حسن موسى الشاعر	٣٩	النحاة والحديث النبوى - وزارة الثقافة والشباب .
حمدى الجبالي	٤٠	في مصطلح النحو الكوفي (رسالة ماجستير مقدمة في جامعة اليرموك - اربد ١٩٨٣).
حنا حداد	٤١	معجم شواهد النحو الشعرية - دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض ١٩٨٤ .
خالد الازهرى	٤٢	شرح التصريح على التوضيح - دار احياء الكتب العربية - القاهرة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خديجه الحديثي	٤٣	الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤ .
	٤٤	موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث - دار الرشيد - بغداد ١٩٨١ .
خليل عمايره	٤٥	في نحو اللغة وتراكيبها - عالم المعرفة - جده ١٩٨٤ .
ديفيد كريستال	٤٦	التعريف بعلم اللغة - ط ١ - ترجمة حلمي خليل- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.
رضي الدين الاسترابادي	٤٧	شرح الكافية في النحو- ط ٣ - دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٨٢ .
الزجّاجي	٤٨	الايضاح في علل النحو - ط ٣ - تحقيق مازن المبارك- دار النفائس - بيروت ١٩٧٩ .
	٤٩	اللّامات - تحقيق مازن المبارك - المطبعة الهاشمية - دمشق ١٩٦٩ .
الزركلي	٥٠	فهرس الاعلام - ط ٥ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٠ .
شتيفن أولمان	٥١	دور الكلمة في اللغة - ترجمة كمال بشر - مكتبة الشباب - القاهرة .
سعيد الأفغاني	٥٢	في أصول النحو - ط ٣ - مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤
سيبويه	٥٣	الكتاب - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت .
السيوطي	٥٤	الاقتراح في علم أصول النحو - ط ١ - تحقيق - أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٧٦.
	٥٥	همع الهوامع - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
	٥٦	المزهر في علوم اللغة وأنواعها - ط ٤ - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	٥٧	الأشباه والنظائر - تحقيق طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الازهرية ١٩٧٥ .
	٥٨	بغية الوعاة - ط ٢ - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار الفكر ١٩٧٩ ، وعيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٦٤/ ١٩٦٥ .
الصبّان	٥٩	حاشية الصبّان على شرح الأشموني - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
عائشة عبد الرحمن	٦٠	لغتنا والحياة - دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
عباس حسن	٦١	اللغة والنحو - ط ٢ - دار المعارف بمصر .
	٦٢	النحو الوافي - ط ٦ - دار المعارف بمصر .
العكبرى (أبو البقاء)	٦٣	املاء ما منّ به الرحمن - دار الكتب العلمية ١٩٧٩
عفيف دمشقيّة	٦٤	تجديد النحو العربي - معهد الانماء العربي - بيروت .
عبدالرحمن أيوب	٦٥	دراسات نقديه في النحو العربي - مؤسسة الصباح - الكويت .
عبدالصبور شاهين	٦٦	في علم اللغة العام - ط ٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٠ .
عبد الفتاح شلبي	٦٧	أبو علي الفارسي - مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٩٦١
عبد القاهر الجرجاني	٦٨	دلائل الاعجاز - تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٩٧٦، وطبعة ١٩٦١ . وطبعة ١٩٧٤ نشر محمد رشيد رضا - دار المعارف - ط ٥
عبدالمتعال الصعيدى	٦٩	النحو الجديد - مطبعة الشبكشي بالازهر ١٩٥٠ .
عبد الحميد عابدين	٧٠	المدخل الى دراسة اللغة والنحو في ضوء اللغات الساميّة - القاهرة ١٩٥١ .
عبده الراجحي	٧١	النحو العربي والدرس الحديث - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩ .
فتحي عبدالفتاح الدّجني	٧٢	ظاهرة الشذوذ في النحو العربي - وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفـــــرّاء	٧٣	معاني القرآن - عالم الكتب - بيروت .
فندريـــــس	٧٤	اللغة - ترجمة الدواخلي والقصّاص - مطبعـــــة الانجلو المصريـــة .
القرطـــبي	٧٥	الجامع لأحكام القرآن - دار الكتاب العربـــي للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٧ .
القفطـــي	٧٦	انباه الرواه - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
كمال بشـــر	٧٧	علم اللغة العام - الاصوات - ط ٦ - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٠ .
ماريوبـــاى	٧٨	أسس علم اللغة - ترجمة أحمد مختار عمـــر - منشورات جامعة طرابلس ١٩٧٢ .
مازن المبارك	٧٩	النحو العربي - العلّة نشأتها وتطورها - ط ٢ - دار الفكر - بيروت .
مبارك مبارك	٨٠	قواعد اللغة العربية - دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٣ .
محمد الحسني البليدى	٨١	المقولات العشر - نشر المكتب الدائم لتنسيـــق التعريب - الرباط ١٩٧٢ .
محمد الخضر حسين	٨٢	دراسات في العربية وتاريخها - ط ٢ - المكتـــب الاسلامي - دمشق ١٩٦٠ .
محمد صلاح الديـــن مصطفى بكـــر	٨٣	النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم - مؤسسة المباح - الكويت .
محمد علي الخولـــي	٨٤	قواعد تحويلية - دار العربية - الرياض ١٩٨١ .
محمد عيـــد	٨٥	في اللغة ودراستها - عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٤ .
	٨٦	أصول النحو العربي - عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٨ .
	٨٧	الرواية والاستشهاد باللغة - القاهرة ١٩٧٢ .
	٨٨	النحو المصفّى - مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٧٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمود السعران	٨٩	اللغة والمجتمع - ط ٢ - دار المعارف - الاسكندرية ١٩٦٣ .
محمودفهمي حجازى	٩٠	مدخل الى علم اللغة - ط٢ - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٨ .
	٩١	اللغة العربية عبر القرون - دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٧٨ .
مصطفى جمال الدين	٩٢	البحث النحوى عند الأصوليين - دار الرشيد بغداد ١٩٨٠ .
مكي بن أبي طالب	٩٣	الكشف عن وجوه القراءات السبع - ط ٢- تحقيق محي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨١ .
مهدى المخزومي	٩٤	في النحو العربي نقد وتوجيه - منشورات المكتبة العصرية - بيروت - صيدا ١٩٦٤ .
	٩٥	مدرسة الكوفة - ط ٢ - ١٩٥٨ .
نايف خرما	٩٦	أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة - عالم المعرفة - الكويت ١٩٧٨.
يوهان فك	٩٧	العربية - دراسات في اللغة واللهجات والاساليب - ترجمة رمضان عبد التواب ١٩٨٠ .

....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا : المجـــــــــلات

١ مجلة فصـــول - العدد الاول - الهيئة المصريـــــــة العامـــة للكتاب ١٩٨٠ .

٢ مجلة الفكر العربي - العددان ٨ ، ٩ - طرابلـــــس - ليبيا ١٩٧٩.

٣ المجلة العربية للعلوم الانسانية - العدد الثامن - جامعة الكويت ١٩٨٢ .

٤ مجلة حوليات الجامعة التونسيـــة - العـــــددان ١١ ، ١٣ - تونس ١٩٧٦ .

٥ مجلة اليرموك - العددان الثاني والثامن لسنـــــة ١٩٨٢ ، وسنة ١٩٨٤ .

٦ مجلة الابحاث - الجامعة الأمريكيـة - عـــدد خاص - بيروت ١٩٨٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

....

ثالثـــا : المراجـــع الأجنبيـــــة

1- Bloomfield , Leonard : Language , Georg Allen and Unwin , London 1933 .

2- Chomsky , Noam : Syntactic Sttuctures ,Mouton and Co. The Hague 1957 .

4- De Saussure : Course in General Linguistics ,London 1960 .

5- Lehmann, Winfred , Descriptive Linguistics ,Random House , New York .

6- Jespersen , Otto : Language , Its Nature , Development and origin, London 1964 .

7- Sapir ,Edward : Language , An Introduction to the Study of Speech , New York 1921 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

....

فهـــرس الآيـــات

البقـــــرة

الآيـــــه	رقم الآيـة	الصفحـة
- واذ ابتلى ابراهيمَ ربُّـــــه	١٢٤	٧٠
- وعسى أن تكرهوا شيئـــا وهو خير لكم	٢١٦	١٤٠
- ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب	١٧٧	١٤٥ ، ١٤٩
- وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورهـــــا	١٨٩	١٤٥
- ليس عليك هداهم ولكن الله يهدى من يشاء	٢٧٢	١٤٥
- فحسبه جهنم ولبئس المهاد	٢٠٦	٢١٣
- ولكن كانوا أنفسهم يظلمـــون	٥٧	١٣٩
- فمن جاءه موعظة من ربّـــــه	٢٧٥	٠١٨

آل عمـــــران

- ونعم أجر العاملـــــين	١٣٦	٢١٣
- وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيـــل	١٧٣	٢١٣
- ومأواه جهنم وبئس المصـــــير	١٦٢	٢١٣

النســـــاء

- والمقيمـــين الصلاة والمؤتون الزكـــاة	١٦٢	١٥٠،٤٣
- واتقوا الله الذى تساءلون به والارحـــام	١	١٩٤،٤٦،١٢
- عسى الله أن يكف بأس الذين كفـــروا	٨٤	١٣٩
- وانْ امرأة خافت من بعلها نشـــوزا	١٢٨	١٢٤
- كتاب الله عليكـــم	٢٤	٢٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المائدة

الآيه	رقم الآيه	الصفحة
- ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى	٦٩	١٤٣،١٤٧
- ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١	٤٤
- فعسى الله أن يأتي بالفتح	٥٢	١٣٩
- والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	١١٥

الانعام

- ما أشركنا ولا آباؤنا	١٤٨	٠٤٥
- وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم	١٣٧	١٢ ، ١٨٩
- قل الله ينجّيكم منها ومن كل كرب	٦٤	١٩٤

الاعراف

- والى ثمود أخاهم صالحا	٧٣	١١٣
- وأنفسهم كانوا يظلمون	١٧٧	١٣٨،١٤٣

الانفال

- وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم	٣٣	١٨٤
- وأطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين	١	١٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآيـــه	رقم الآيه	الصفحه
التوبـــه		
- وإن أحد من المشركين استجارك فأجره	٦	٧٦، ١٢٤
يونـــس		
- فأجمعوا أمركم وشركاؤكم	٧١	٤٥
- أفأنت تكره حتى يكونوا مؤمنين	٩٩	١٢٤
هـــود		
- والى ثمود أخاهم صالحا	٦١	١١٣
- قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا	٨٧	١٢٤
- ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم	٨	١٤٣، ١٤٦
يوســـف		
- ولئن لم يفعل ما آمره ليسجننّ	٣٢	٢٠١
الرعـــد		
- الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الارحام	٨	١٢٤
ابراهـــيم		
- فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	٤٧	١٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآيـــــه	رقم الآيـه	الصفحـه
النحـــــل		
- والانعـــــام خلقهـــا	٥	١٥٢،٧٦
الاســـراء		
- عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا	٧٩	١٤٠
الكهـــف		
- آتوني أفرغ عليـه قطـرا	٩٦	٢٠٧
مريـــم		
- أراغب انت عن الهتي يا ابراهيم	٤٦	٠٨٦
طـــه		
- انّ هذان لســاحران	٦٣	٤٩،٤٤،٤٣
الانبيـــاء		
- وأسروا النجوى الذين ظلموا	٣	٤٤
المؤمنـــون		
- وعليها وعلى الفلـــك تحملـــون	٢٢	١٩٤
النـــور		
- الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة	٢	١١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرقان

الآيـــــــه	رقم الآيه	الصفحة
- وكلا ضربنا له الامثـــــال	٣٩	١٥٢

الشعـــراء

- قال فأت به ان كنت من الصادقـــين	٣١	١٩٧
- فظلّت أعناقهم لها خاضعـــين	٤	١٢٠

الروم

- ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا	٢٤	١٢

الاحـــزاب

- لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغريّنك بهـــم	٦٠	٢٠١
- يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظريـــن إناه	٥٣	١٢٠

ســـبأ

- أهؤلاء اياكـــم كانوا يعبـــدون	٤٠	١٣٨، ١٤٣

يـــــس

- أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهـــم	٨١	١٤٤

الزمـــــر

- أليس الله بكاف عبـــده	٣٦	١٤٥
- أليس الله بعزيز ذى انتقـــام	٣٧	١٤٥
- الله نزّل أحسن الحديـــــث	٢٣	١٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غافـــــر

الآيـــــه	رقم الآيه	الصفحة
- ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فكفروا	٢٢	١٣٤

فصّلـــــت

- في أربعة أيام سواء للسائلين	١٠	١٦٧

الزخـــــرف

- وهو الذى في السماء اله وفي الارض اله	٨٤	١١٣

الدخـــــان

- فيها يفرق كل أمر حكيم ٠ أمرا من عندنا	٤ - ٥	١٦٧

القمـــــر

- فقالوا : أبشرا منّا واحدا نتبعه ؟	٢٤	٧٦

الرحمـــــن

- والسماء رفعها ووضع الميزان	٧	١٥٢

الحشـــــر

- هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر	٢٣	٩٢

المنافقـــــون

- يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليُخرجنّ الاعزُّ منها الاذلَّ	٨	٢٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآيـــــــه	رقم الآيه	الصفحـــة
التغابـــن		
- ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات	٦	١٣٤
التحريـــم		
- يأيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغـــي مرضاة أزواجـك .	١	٦١
المزمـــل		
- والله يقدّر الليـل والنهـــار	٢٠	١٢٤
الانســـان		
- هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا	١	٦١
النبـــأ		
- وكلّ شيء أحصيناه كتابـــا	٢٩	١٥٢
النازعـــات		
- والارض بعد ذلك دحاهـــا	٣٠	١٥٢
الانشـــقاق		
- اذا السمـــاء انشقـــت	١	١٢٤ ،٨٧٠
البـــروج		
- وهوالغفورالودود، ذوالعرش ، المجيد، فعّال لما يريد	١٤- ١٦	٩٢
الطـــارق		
- انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر	٨	٥٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاعلى

الآية	رقم الآية	الصفحة
- فذكّر ان نفعت الذكرى	٩	١٩٧،٥٥

الشمس

- ناقة الله وسقياها	١٣	١٧٥

التين

- أليس الله بأحكم الحاكمين	٨	١٤٥

العلق

- كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية	١٥	٢٠١

العصر

- والعصر ان الانسان لفي خسر	١ - ٢	٨٠، ٨٥

..... - .....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة

قافية الباء

ومالي الا آل أحمد شيعة	وما لي الا مذهب الحق مذهب	١٦، ٤٧
طربت وما شوقا الى البيض أطرب	ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب	٦٠
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فاني وقيار بها لغريب	١٤٧
أتهجر ليلى للفراق حبيبها	وما كان نفسا بالفراق تطيب	١٧١
أين المفرّ والاله الطالب	والاشرم المغلوب ليس الغالب	١٤٤
اياك اياك المراء فانه	الى الشرّ دعّاء وللشر جالب	١٧٤
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر	بمنهمرجون الرباب سكوب	١٤٢
رددت بمثل السيد نهد مقلّص	كميش اذا عطفاه ماء تحلبا	١٧٢
ولما أن تحمّل آل ليلى	سمعت بينهم نعب الغرابا	٢٠٨
فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا	فاذهبْ فما بك والايام من عجب	٤٦، ١٩٥
ثم قالوا تحبها؟ قلت: بهرا	عدد الرمل والحصى والتراب	٦١
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن	أيّي وأيّك فارس الاحزان	٢٠١
وكمتا مدمّاه كأنّ متونها	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	٢٠٧

قافية التاء

يرى أرباقهم متقلديها	كما صدىء الحديد على الكماة	١٢٠
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا	مقالة لهبي اذا الطير مرت	٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة

قافية الحاء

يا ناق سيري عنقا فسيحا ... الى سليمان فنستريحا ١٨٥

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له

كساع الى الهيجاء بغير سلاح ١٧٥

قافية الدال

لنا معشر الانصار مجد مؤثّل ... بارضائنا خير البريّة أحمدا ١٧٩

ما للجمال مشيها وئيدا ... أجندلا يحملن أم حديدا ١٢٣

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان اياهم عطية عوّدا ١٣٦

وبالجسم مني بيّنا لو علمته ... شحوب وإن تستشهد العين تشهد ١٦٧

فلئن أقمت لأظعننّ لبلدة ... ولئن ظعنت لأرسين أوتادي ٢٠١

إياك أنت وعبد المسيح ... أن تقربا قبلة المسجد ١٧٤

وما لام نفسي مثلها لي لائم ... ولا سدّ فقري مثل ما ملكت يدي ١٦٧

قافية الراء

إن الخلافة والنبّوة فيهم ... والمكرمات وسادة أطهار ١٤٨

وتحت العوالي بالقنا مستظلة ... ظباء أعارتها العيون الجآذر ١٦٦

ترتع ما رتعت حتى اذا ادّكرته ... فانما هي اقبال وادبار ١٠٨

جُدّ بعفو فانني أيّها العبد ... الى العفو يا إلهي فقير ١٧٩

فقلت له: لا تبك عينك إنما ... نحاول ملكا أو نموت فنعذرا ١٨٥

فيا الغلامان اللذان فرّا ... إياكما أن تكسبانا شرّا ١٧٤

أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا ١٧٢

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منشور ٠٠٩

على عمائمنا يلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخها ريرُ ٠٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة

قافية العين

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما ... اذا لم تكونا لي على من أقاطع ٨٦

فبت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع ١٠

فمن نحن نؤ منه يبت وهو آمن ... ومن لا نجره يمسي منا مفزعا ١٢٥

قافية الفاء

وعض زمان يا بن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتا أو مجلّف ٠٠٩

نعلق في مثل السواري سيوفنا ... وما بينها والكعب غوط نفانف ١٩٤

قافية القاف

لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه ... وأن تعلمي أن المعان موفّق ١١٩

والا فاعلموا أنّا وأنتم ... بغاة ما دمنا في شقاق ١٤٧

فمتى واغل ينبهم يحيّوه ... وتعطف عليه كأس الساقي ١٢٥

قافية اللام

لميّة موحشا طلل ... يلوح كأنه خلل ١٦٧

كما خطّ الكتاب بكفّ يوما ... يهودي يقارب أو يزيل ١٩٠

قلت اذْ أقبلتْ وزهر تهادى ... كنعاج الفلا تعسّفن رملا ٤٦

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي وما عدلا ٦١

يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى ... لنفسك العذر في ابعادي الاملا ٦٨

ضيّعت حزمي في ابعادي الاملا ... وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا ١٧٢

وقد نغني بها ونرى عصورا ... بها يقتدينا الخود الخدالا ٢٠٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		الصفحه
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم اطلب قليل من المال	٢٠٨
أرسلها العراك ولم يزدها	ولم يشفق على نغص الرّخال	١٦٣
جزى ربّه عنى عدىّ بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	١٠، ٦٩
صعدة نابتة في حائر	أينما الريح تميّلها تمل	١٢٥
نحن بني ضبة أصحاب الجمل	ننعى ابن عفان بأطراف الأسل	١٧٩
إنّ الكريم وأبيك يعتمل	إن لم يجد يوما على من يتكل	١٩٧

قافية الميم

تولّى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم	٤٤
ينام باحدى مقلتيه ويتقي	بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم	٩٣
يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم		٤٤
صددت فأطولت الصدود وقلّما	وصال على طول الصدود يدوم	١٢٤
لِعزة موحشا طلل قديم	عفاه كل أسحم مستديم	١٦٧
لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك اذا فعلت عظيم	١٨٥
واحر قلباه ممن قلبه شبم	ومن بجسمي وحالي عنده سقم	٢١٦
فاطرق اطراق الشجاع ولو يرى	مساغا لنابه الشجاع لصمما	٤٣
ان الذين قتلتم أمس سيدهم	لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نام	١١٥
اذا المرء عينا قرّ بالعيش مشريا	ولم يعن بالاحسان كان مذمّما	١٧٢
هما أخوا في الحرب من لا أخا له	اذا خاف يوما نبوة فدعاهما	١٨٩
تزود منا بين أذناه طعنة	دعته الى هابي التراب عقيم	٤٣
لا يركنن أحد الى الاحجام	يوم الوغى متخوّفا لحمام	١٦٨
فما أنت من قيس فتنتج دونها	ولا أنت من تميم في الرؤوس الاعاظم	١٨٥
ولكن نصفا لو سببت وسبني	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	٢٠٧
أبي الاسلام لا أب لي سواه	اذا افتخروا بقيس أو تميم	١٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة

قافية النون

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وقحطان ١١٩

لك العز إن مولاك عزّ وإنْ يهنْ
فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ١٩٧

فإن الله يعلمني روهبا ويعلم أنْ سنلقاه كلانا ٤٦

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا ٨٦

نجيّت يا ربي نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا ١٦٧

إنّا بني نهشل لا ندّعي لأب عنه ولا هو بالابناء يشرينا ١٧٩

فوالله ما أدري وان كنت داريا
بسبع رمين الحصى أم بثمان ٦٠

قافية الهاء

ولقد نرى تغنى به سيْفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه ٢٠٧

انّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها ٤٣

واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها ٩٤

فقلت : عساها نار كأس وعلّها تشكي فآتي نحوها فأعودها ١٤١

أتتني سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها ١٦٣

لما رأت ساتيد ما استعبرت لله درّ اليوم من لامها ١٨٩

فزججتها بمزجة زجّ القلوص أبي مزاده ١٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قافية الياء

		الصفحة
أخاك الذى إنْ تدعه لملمة	يجبك كما تبغي ويكفيك من يبغي	١٧٥
فلو كان عبدالله مولى هجوته	ولكن عبدالله مولى مواليا	١٠
ما حمّ من موت حمى واقيا	ولا ترى من أحد باقيا	١٦٨
لئن كان ما حدثْته اليوم صادقا	أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا	٢٠٢

....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" THE ABSTRACT "

This thesis is a study of some grammatical rules. " Theory and Application " in the light of modern linguistics bases. Besides the introduction, the study consists of two main parts.

At the introduction the researcher tris to draw the attention to the fact that Arab grammar was found to achieve two main goals; to preserve the Arabic language from enor and deviation. Farthermore to teach the Arab and non-Arab moslems the Arabic Language and the ways of expressing themselves .

As for the first part of the study, it consists of five chapters, the first of which deals with the basics upon which the grammatical classification is built. These bases are : Measurement, Reasoning , and the factor. Farthermore, it deals with the effect of these bases on the obligatory nature of the grammatical rule. Whereas the second chapter deals with the differences between the descriptive and the standard tendencies of language studying . The first tendency depends on specific and detailed description of the oral language in a lemited period of time and in a specific language environment, using observation and deduction to devise the grammatical rule that expresses

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

the relationship between similar and identical , language phenomena . Whereas the second tendency depends on written language which depend also on reasoning and logical statements to make the grammatical rule a stable law that should be respected and followed. According to the third chapter it tackles the reasons of rule obligatory nature which are:

- Mixing between tribal languages at the collecting stage .
- Restricting the induction of the linguistic material on some specific tribes.
- Restricting the collection of the linguistic material on a specific period.
- Interest and consideration of the form on the expense of the content.
- Restricting the grammaticalization of the rule on the written language.
- Sanctity of the Grammar Book .

While the fourth chapter clarifies the bases upon which the rule should be built . These bases are : The language of the holy Quar'an, Arab poetry and Arab prose . But it's worth mentioning that old Arab grammarians exclude from thier induction some tribes and the sayings of prophet Mohammad (God bless him) . Owingly a termendous part of the language had lost. A part that would have been of great

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

influence on the construction and the formation of the grammatical rule.

As for the fifth chapter, it discusses the sentence and its parts with respect to old grammar notion and what new scholars have added to the classification of these parts. Farthermore , this chapter shows that it's unproper to issue a judgement with a mere look at the beginning of the sentence or at what was in the root of that beginning. Hinceforth, the look should deal with the components of sentence, its deep structure with its evidences and what precedes and procedes surface structure . Besides the consederiation to its final form with its organization and intonation. All this will help to understand the meaning of sentence and to specify its content.

As for the second part is concerned, it consists of four chapters that study and analyse a selected group of Arabic grammatical rules which represent subjective , aceusative , nomanetive and jussive cases .

Last but not least, I'd like to extend my thanks and indebtedness to Dr. Khalil Amaireh for the invaluable help that guides me to come up with this work.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهـــــرس الموضوعـــــات

	الصفحـــة
المقدمـــــــه	١
تمهيـــــــد	٥
البـــاب الأول	
الفصـــل الاول :	٩
الأسس التي أقيم عليها التصنيف النحـــوى :	٩
ـ القيـــــاس .	٩
ـ التعليـــــل .	١٧
ـ العامل والحركات الأعرابيـــة .	٢٣
الفصـــل الثانـي :	٣٣
بين المنهجين الوصفي والمعيـــارى .	٣٣
الفصـــل الثالـث :	٤١
اسباب قسريّة القاعدة النحويـــــة :	٤١
١ـ الخلط بين لغات القبائل في مرحلة الجمـــع .	٤٢
٢ـ الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينـة .	٤٧
٣ـ الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معين .	٥١
٤ـ الأهتمام بالشكل على حساب المضمـــون .	٥٣
٥ـ الاقتصار في عملية تعقيد القواعد على اللغة المكتوبة .	٥٨
٦ـ قدسية الكتاب النحـــوى .	٦٢
الفصـــل الرابـــع :	٦٤
القاعـدة النحويـــة ، مفهومها ومصادرهـــا .	٦٤
الفصـل الخامـس :	٧٢
الجملة ، معناها وأقسامهـــا .	٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة

الباب الثاني

الفصل الأول : ٨٣

- من المرفوعات : ٨٣
- حذف المبتدأ وجوبا في اسلوب القسم . ٨٣
- المبتدأ المكتفي بمرفوعه . ٨٦
- حذف المبتدأ في النعت المقطوع الى الرفع . ٨٩
- تقدير المبتدأ عند تعدد الخبر . ٩٢
- المبتدأ المعطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما . ٩٤
- حذف الخبر وجوبا في اسلوب القسم . ٩٦
- الحال التي تسد مسد الخبر . ٩٩
- حذف الخبر بعد " واو " المعية . ١٠٢
- حذف الخبر بعد مبتدأ " لولا " . ١٠٤
- الخبر المفرد الجامد . ١٠٦
- الإخبار بالمصدر . ١٠٨
- الإخبار بشبه الجملة . ١١٠
- الإخبار بالجملة الطلبية . ١١٤
- ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير صاحبه . ١١٨
- تقديم الفاعل . ١٢٢
- الترتيب في خبر " مازال " . ١٣٠
- الترتيب في خبر " كان " اذا وقع جملة فعلية . ١٣٢
- الترتيب في معمول خبر (كان) . ١٣٥
- الترتيب في خبر (عسى) . ١٣٩
- الترتيب في خبر (ليس) . ١٤٣
- العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر . ١٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	الصفحة
الفصل الثاني :	١٥١
- من المنصوبات :	١٥١
- المنصوب على الاشتغال .	١٥١
- المفعول معه .	١٥٥
- النداء .	١٥٨
- وقوع الحال معرفة .	١٦٢
- تنكير صاحب الحال .	١٦٦
- تقديم التمييز .	١٧٠
- التحذير والاغراء .	١٧٤
- المنصوب على الاختصاص .	١٧٩
- نواصب الفعل المضارع .	١٨٣
الفصل الثالث :	١٨٩
- من المجرورات والمجزومات :	١٨٩
- الفصل بين المتضايفين .	١٨٩
- العطف على الضمير المجرور .	١٩٤
- الترتيب في جواب الشرط .	١٩٦
- اجتماع الشرط والقسم .	٢٠٠
الفصل الرابع :	٢٠٥
- أساليب :	٢٠٥
- الجملة التي يرد فيها اسم الفعل .	٢٠٥
- التنازع .	٢٠٧
- اسلوب المدح والذم .	٢١٠
- اسلوب الندبة .	٢١٤
- اسلوب التعجب .	٢١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة

ملخص ونتائج .	٢١٩
فهرس المراجع .	٢٢١
فهرس الآيات .	٢٣٠
فهرس الشواهد الشعرية .	٢٣٨
ملخص باللغة الانجليزية .	٢٤٤
فهرس الموضوعات .	٢٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University